وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم : التاريخ والآثار
تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماسترتحت عنوان

موقف الكونفدرالية السويسرية من أحداث ووقائع الثورة الجزائرية 1956-1962

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالبين:
- كاميلية قدري
- نور الهدى شورة

إشراف الأستاذ:
- جودي بخوش

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
صالح عسول	أستاذ محاضر «أ»	رئيسا
جودي بخوش	أستاذ مساعد «أ»	مشرفا ومقررا
محمد طليبي	أستاذ محاضر «ب»	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٩

شكر وعرفان

كل الشكر لله عز وجل فلولا نعمة التوفيق لما أنجز هذا العمل، فالحمد لله رب العالمين.

كما نتقدم بجزيل الشكر وكل الامتنان إلى الأستاذ **جودي بخوش** عن كل خطوة خطاها معنا في سبيل إنجاز هذا العمل، فقد كان له الفضل وراء كل صفحة في عملنا وحرصه أيضا الدائم على تقديم الأفضل وعلى صبره وسعة صدره وعلى نصائحه وتوجهاته فلم يكن أستاذ فقط لإعطاء توجهات بل كان ومزال غيمة ماطرة بالعطاء الدائم فلك كل الشكر والاحترام على هذا العطاء، كما أتقدم بالشكر إلي كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد هذا دون أن ننسى التقدم بالشكر إلي أساتذة قسم التاريخ جامعة تبسة.

.

فـــهرس الـــمحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
قائمة المحتويات	
قائمة الملاحق	
1. التعريف بالموضوع	01
2. أهمية الموضوع	01
3. أسباب اختيار الموضوع	01
4. إشكالية الموضوع	02
5. الإطار المكاني والزماني	03
6. المناهج المتبعة	03
7. خطة البحث	03
8. أهم المصادر والمراجع	04
9. الصعوبات	06
مدخل	
1. موقعها الفلكي	07
2. الخصائص الجغرافية	07
3. نبذة تاريخية	09
4. لمحة تاريخية عن التواجد السويسري في الجزائر (1830-1954)	11
الفصل الأول: الإعداد والتحضير للثورة الجزائرية	
أولا. التحضيرات للثورة الجزائرية	20
1. تأسيس المنظمة الخاصة	20
2. أزمة حركة انتصارات الحريات الديمقراطية وتداعياتها	21
3. اندلاع الثورة التحريرية	24
ثانيا. المواقف الأولية اتجاه الثورة الجزائرية	25
1. المواقف الوطنية	25

2. المواقف الدولية	29
3. موقف سويسرا من الثورة التحريرية (1954-1956)	30
الفصل الثاني: موقف سويسرا من بعض قضايا الثورة الجزائرية	
أولا. الموقف الرسمي للسلطات السويسرية في بعض قضايا الثورة الجزائرية	33
1. موقف الحكومة السويسرية في بعض قضايا الثورة الجزائرية	33
2. موقف الشرطة السويسرية من بعض قضايا الثورة الجزائرية	41
3. موقف الإعلام السويسري	46
ثانيا. الموقف غير الرسمي المجتمع السويسري من بعض قضايا الثورة الجزائرية	50
1. موقف الجمعيات السويسرية	50
2. موقف شبكات الدعم	52
3. موقف المنظمات السويسرية من بعض قضايا الثورة الجزائرية	55
الفصل الثالث: دور سويسرا في الاتصالات الجزائرية الفرنسية 1961-1962	
أولا. المفاوضات الفرنسية الجزائرية	62
1. بداية الاتصالات السرية	62
2. اللقاءات الغير رسمية	63
3. اللقاءات الرسمية	66
ثانيا. الوساطة السويسرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية	75
1. بوادر الوساطة السويسرية	73
2. جهود سويسرا للتوسط بين الجزائر وفرنسا	74
3. بوادر سويسرا في اللقاءات الجزائرية الفرنسية	75
خاتمة	83
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	

قائمة الملاحق
1. الاستيطان السويسري بحمر العين
2. مساعي المستثمرين السويسريين من أجل الحصول على أراضي بسطيف
3. تسهيلات السلطات السويسرية تقل اللاجئين الجزائريين
4. رسالة السفير بيار ميشلي من أجل التعاون مع الصليب الأحمر السويسري والفرنسي لصالح اللاجئين السويسريين
5. نشاط سويسريين من أجل شبكة جونسون
6. وثيقة تحتوي على تحويل مبلغ مالي لحساب فرحات عباس
7. الأسرى السويسريين المحتجزين لجيش التحرير الوطني
8. المساعدات من طرف الصليب الأحمر السويسري
9. قضية السويسري فريتشي
10. اختيار وفد الحكومة المؤقتة مدينة جنيف مقرا لإقامتهم خلال المفاوضات
11. أمام إقامة الوفد الجزائري بسويسرا بوادافو
12. المروحية العسكرية التي تقل الوفد الجزائري من مقر الإقامة إلى إيفيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار

تصريح شرفي

يتضمن الإلتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أدناه، الطالب(ة) : شورة يوالصدى رقم التسجيل : 181834090991

صاحب بطاقة التعريف رقم :199903670069 0006 المؤرخة في : 2022/8/15

الصادر عن بلدية / دائرة :.....المشرية.....

والمسجل في ماستر : تاريخ الثورة الجزائرية خلال السنة الجامعية: 2022 / 2023

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان : موقف الكونغو من السويس من

لبعض قضايا واحداث الثورة الجزائرية 1956 - 1962

.....

تحت إشراف الأستاذ (ة): الجودي بحوش

أصـــرح بشـــرفي أنني إلتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من الســـرقة العلمية ومكافحتها، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار وكل ما يترتب عنه من عوقب قانونية.

تبسة في:.....

مصادقة البلدية

2023 ماي 31

توقيع المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار

تصريح شرفي

يتضمن الإلتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أدناه، الطالب(ة): قدري كاميلية رقم التسجيل: 198736020129

صاحب بطاقة التعريف رقم 199703670160800003 المؤرخة في: 2017,02,22

الصادر عن بلدية / دائرة: تبسة

والمسجل في ماستر: ماستر تاريخ الثورة الجزائرية خلال السنة الجامعية: 2022 / 2023

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: موقف الكونفدرالية السويسرية من بعض أحداث ووقائع الثورة الجزائرية 1956 - 1962

تحت إشراف الأستاذ (ة): الجودي بخوش

أصـــرح بشـــرفي أنني إلتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من الســـرقة العلمية ومكافحتها، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار وكل ما يترتب عنه من عوقب قانونية.

تبسة في: 30 ماي 2023

توقيع المعني

المصادقة البلدية

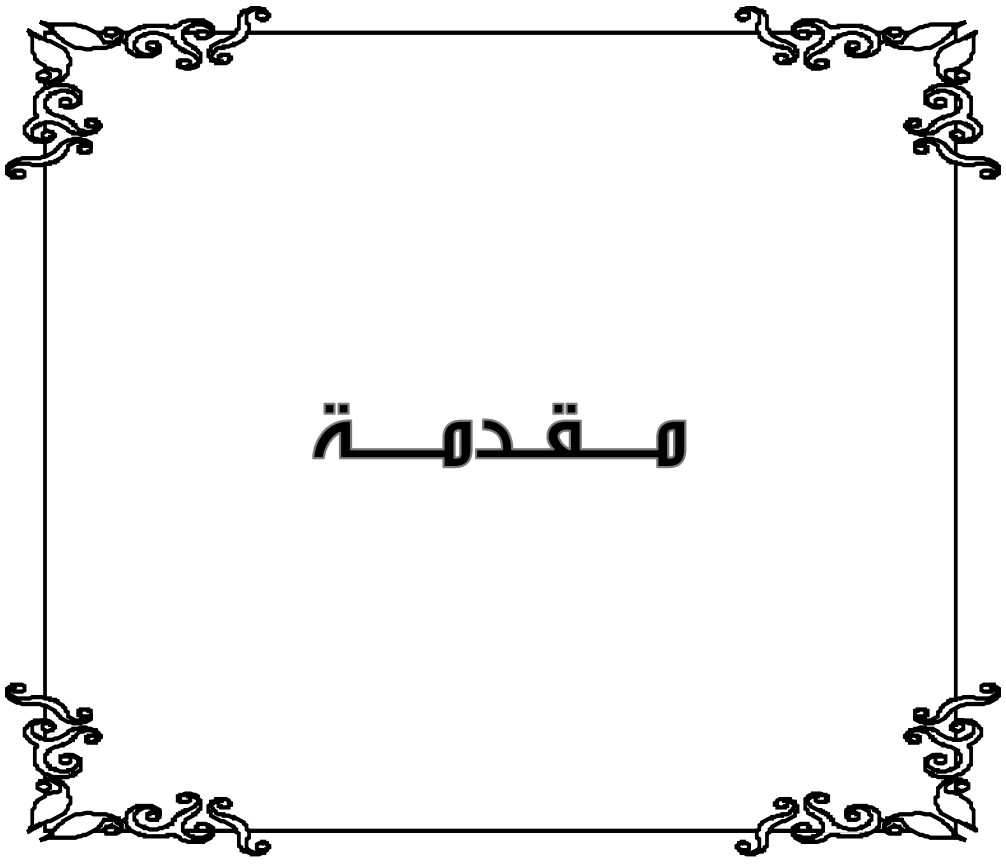
مـــقـــدمـــة

1. التعريف بالموضوع:

تعتبر الثورة الجزائرية من أبرز الثورات التي شـهدها العالم خلال القرن العشـرين ,حيث قدم فيها الشعب الجزائري تضحيات جسيمة في سبيل استعادة حرية وسيادة بلاده, و هذا ما أكسب الثورة الجزائرية مكانة متميزة بين باقي ثورات العالم, إذ سـاهمت في تحقيق تعاطف والمسـاندة الدولية على مختلف الأصـعدة وقد كان للموقف السـويسـري تجاه الثورة التحريرية الجزائرية مكانة بارزة سـاهمت بشـكل فعال في دعم القضية الجزائرية، قدمت من خلاله الحكومة السويسرية وشعبها إلى جانب أحزابها ونخبها وتنظيماتها خدمات جليلة شملت مختلف الميادين، منها السياسية ،العسكرية ،الاجتماعية وكذلك الدبلوماسية ،وانعكست إيجابا لصـالح قيادة جبهة التحرير الوطني، أثناء مواجهتها للاحتلال الفرنسـي ودفعت بها لتحقيق هدفها المنشـود المتمثل في الاستقلال إنهاء الليل الاستعماري بالجزائر.

2. أهمية الموضوع :

تكمـن أهميـة هـذا الموضـوع بكونهـا تتعلـق برصـد أهـم المواقـف التـي سـجلتها الكونفدراليـة السويسـرية تجـاه الثـورة الجزائريـة منـذ بـدايتها إلى غايـة تحقيـق الاسـتقلال ، باعتبـار الكونفدراليـة السويسـرية دولـة محسـوبة على العـالم الغربي الـذي تنتمي إليـه فرنسـا ،فقـد كـان مـن الضـروري منـا التفكير والبحـث في هـذا الموضـوع حتى نرصـد تلـك المواقـف التي اتسـمت بـالوقوف لجانـب المحتـل الفرنسـي وعـدم إنصـاف القضـية الجزائريـة خـلال الفترة الأولى مـن الثـورة الجزائريـة متخليـة عـن مبـدأ الحيـاد التي كانـت تعـرف بيـه ، إلا أن في المرحلـة المتـأخرة مـن الثـورة الجزائريـة وبعـدما تعرضـت قـوات الاحـتلال الفرنسـي إلـي هـزائم وانتكاسـات عسـكرية عديـدة فـي سـاحة القتـال وكـذلك انتكاسـات سياسـية ودبلوماسـية في المحافـل الدوليـة أصـبح الموقـف السويسـري هنـا أكثر اعتـدالا ممـا كانـت عليـه في المرحلة الأولى من الثورة الجزائرية.

3. أسباب اختيار الموضوع:

مـن هـذا المنطلـق يعـود اهتمامنـا بالبحـث الموسـوم" موقـف الكونفدراليـة السويسـرية مـن بعـض أحـداث ووقـائع الثـورة الجزائريـة "1962-1956" إلى عـدة أسـباب منهـا مـا هـو موضـوعي وماهوا ذاتـي نذكر منها:

1.3. الأسباب الذاتية

- الرغبة الشخصية في البحث بموضوع ذات البعد الدبلوماسي.
- نقص الدراسات في هذا الموضوع على مستوى جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

2.3. الأسباب الموضوعية :

- معرفة موقف الدولة الأوروبية الوحيدة المطبقة لسياسة الحياد ومدى التزامها به خلال تطور الثورة. الجزائرية.
- التعرف على جوانب ومراحل تطور نشاط جبهة التحرير الوطني على الأراضي السويسري.
- الرغبة في تسليط الضوء على الجهود الدبلوماسية التي قامت بها جبهة التحرير الوطني على الأراضي السويسرية.

4. إشكالية الدراسة:

بما اتسمت موقف الكونفدرالية السويسرية من الثورة الجزائرية ضمن سياسة الحياد؟ وكيف تمكنت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني من اكتساب حلفاء داخل دول أوروبا الغربية "سويسرا" في ظل تطور نشاط جبهة التحرير الوطني على الأراضي السويسرية؟

ولمناقشة هذه الإشكالية تبادرت على أذهاننا عدة أسئلة نرى أنها تعتبر محاور أساسية لدراسة هذا الموضوع ولعل أبرزها ما يلي :

- هل كان التواجد السويسري في الجزائر تواجد فعال طيلة فترة الاحتلال الفرنسي؟ أم اقتصرت على عدد قليل من العائلات السويسرية التي لم تشكل خطورة وتأثير سلبي في الجزائر مقارنة بباقي الجاليات الأوروبية التي استوطنت الجزائر؟
- ما مدى التزام الحكومة السويسرية بسياسة الحياد تجاه الثورة الجزائرية؟ وهل كانت ملتزمة بهذا الحياد أم أنها كانت تدعي ذلك؟ وهل ظل الموقف السويسري ثابت طيلة الثورة أم خضع إلى تغيرات أملتها انتصارات الثورة على الصعيد الداخلي والخارجي؟
- ما أهمية سويسرا بموقعها الجغرافي الذي يتوسط القارة الأوروبية وكذلك باحتضانها لاهم المنظمات الدولية ذات الطابع الحقوقي والإنساني في دعم الثورة الجزائرية وهل كانت لجبهة التحرير الوطني نشاط بارز؟ أم اقتصرت الأهمية السويسرية في البعد الجغرافي كمركز عبور لمناضلي جبهة التحرير الوطني نحو اتجاهات عديدة في أوروبا والعالم؟

5. الإطار المكاني والزماني:

إن الإطار المكاني الذي تم تحديده لدراسة هذا الموضوع هو مخصص الجزائر والكونفدرالية السويسرية، أما فيما يخص الإطار الزماني فقد تم تحديده من الفترة 1956-1962 من بداية تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان إلى غاية الوساطة السويسرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

وما هو متعارف عليه بأن التاريخ سلسلة متصلة الحلقات يتوجب الإلمام بجميع جوانبه، لذلك تم ذكر باختصار ببعض المواقف الثورية قبل التاريخ المحدد من أجل إلمام الشمل حول موقف سويسرا.

6. المناهج المتبعة:

من البديهي إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المستعمل في البحث، وعليه فقد فرضت علينا استخدام المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي لمعالجة هذا الموضوع.

1.5. **المنهج التاريخي الوصفي** :والذي يهتم بعرض ووصف الأحداث والوقائع التاريخية وكذلك سردها حسب التسلسل الزمني، وإلمام المادة التعلمية التاريخية من جميع المصادر والمراجع بأنواعها المختلفة ووصفها وصفا تاريخيا.

2.5. المنهج التحليلي: ويعتبر هذا المنهج أساسي في كل الدراسات الأكاديمية حيث تم الاعتماد عليه في دراسة أهم الأحداث التاريخية وتحليلها تحليل تاريخي مفصل.

7. خطة البحث: قسمنا هذا الموضوع إلى مقدمة، مدخل، (03) فصول مدعم بذلك مجموعة من الملاحق التوضيحية وقائمة البيوغرافية.

- **مقدمة :** تم في مقدمة الدراسة عرض للموضوع من جميع جوانبه بداية من التعريف بالموضوع وتحديد لأهمية وطرح الإشكالية التي تتمحور حولها الدراسة التي بدورها تحتوي على دورها من جملة الأسئلة الفرعية ، ثم تأتي فيما بعد الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع ، ثم عرجنا على المناهج التي تقتضي بدراسة الموضوع، وذكر خطة البحث وصولا إلى المصادر والمراجع التي اعتمدناها وذكر اهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذا العمل.
- **المدخل :**

رأينا أن من الضـــروري والأنســـب الحديث أولا عن الكونفدرالية الســـويســـرية من الناحية الفلكية والجغرافية وكذلك التاريخية مع التركيز على التواجد السـويسـري في الجزائر من بداية الاسـتعمار الفرنسـي إلى غاية 1954.

- **الفصل الأول**:

خصـصـنا الفصـل الأول إلى اهم المراجل التي تم فيها لإعداد والتحضـير للثورة الجزائرية حيث عرجنا في أول الأمر على اهم الأحداث التاريخية قبل الثورة بداية بالمنظمة الخاصـــة إلى أزمة حركة انتصـــار الحريات الديمقراطية وتداعياتها

وصولا إلى اندلاع الثورة الجزائرية، ثم تطرقنا في الجزء الثاني من الفصل إلى المواقف المختلفة من اندلاع الثورة الجزائرية منها المواقف الوطنية والفرنسية وكذلك الدولية التي تتضمن موقف السلطات السويسرية من بداية الثورة .1954-1956.

- **الفصل الثاني:**

وهو يعتبر بمثابة صلب الموضوع تناولنا فيه موقف الرسمي والغير رسمي للحكومة السويسرية من بعض قضـــايا الثورة بداية بموقف الحكومة من نشـــاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان ثم موقفها من قضـــية اللاجئين الجزائريين وصـــولا إلى موقف الشـــرطة الســـويســـرية من نشـــاط مناضـــلي جبهة التحرير الوطني على الأراضي السـويسـرية والأخير إلى موقف الإعلام السـويسـري ،ثم تطرقنا في الجزء الثاني من الفصل إلى موقف المجتمع السـويسـري بداية من موقف الجمعيات من خلال اللجنة السـويسـرية المضـادة العنصـرية والاسـتعمار أيضا حركة المقاومة الشابة والجمعية السويسرية الجزائرية ،وتحدثنا أيضا حول موقف شبكات الدعم بداية من شـبكة جونسـون إلى غاية شـبكة عبد الرحمان فارس مرورا بشـبكة كوريال وفي آخر الفصـل تحدثنا حول موقف المنظمات الســويســرية بداية بموقف ســويســرا من انضــمام الجزائر لاتفاقيات جنيف موقف اللجنة الدولية الصـليب الأحمر وصـولا إلى موقف لجنة الصـليب الأحمر السـويسـري ،كما تطرقنا في الأخير إلى موقف الاتحاد العام للطلبة السويسريين.

- **الفصل الثالث :**

تم تخصيص هذا الفصل الوساطة السويسرية المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1961-1962-، فتحدثنا في الجزء الأول في المفاوضـات الجزائرية الفرنسـية من بدايات جس النبض إلى إعلان وقف إطلاق النار، أما القسـم الثاني فقد تطرقنا فيه إلى جذور الوسـاطة السـويسـرية واهم إسـهامات سـويسـرا في ربط الاتصـالات وتسهيلها بين الطرفين خلال سنتي 1962-1961.

- **الخاتمة** :تم فيها ذكر أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من بداية الدراسة إلى نهايتها.

8. أهم المصـادر والمراجع :وقد اعتمدنا بالدرجة الأولى في جمع المادة التاريخية لبناء موضـوع البحث على المصادر الأرشيفية السويسرية التي زادتنا في موضوعية البحث ومصداقيته نذكر منها:

المصادر:

- dodis,ch/41159 2
- dodis,ch/41130 3
- dodis,ch/15153

يضاف إلى هذا اعتمدنا على بعض المصادر الهامة والتي ساهمت بشكل كبير في الموضوع منها:

- بن يوسـف بن خدة "جذور أول نوفمبر"والذي يعرض في كثير من صـفحاته إلى اهم الأحداث والمراحل من اجل التحضير للثورة الجزائرية
- اعتمدنا أيضـا على كتاب "علي هارون للولاية السـابعة والذي يعتبر احدى مصـادر الأسـاسـية التي تم الاعتماد عليها في الموضـوع كونه يحتوي على عدد معتبر من المعلومات وخاصـة فيما يخص نشـاط الطلبة على الأراضي السويسرية .
- لدينا أيضـا كتاب "نجادي محمد مقران "شـهادة ضـابط من المصـالح السـرية للثورة الجزائرية والذي زودنا بشـهادات العديد من مجندي اللفيف الأجنبي الفرنسـي كتاب أوليفي لونغ : الملف السـري حيث سـاعدنا بشـكل كبير في تغطية جميع أحداث وجوانب المفاوضات وكذلك الوسـاطة وتم الاعتماد أيضـا على بعض المصادر باللغة الفرنسية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية منها: Redha Malek : l'Algérie a Évian

المراجع اعتمدنا أيضا على مجموعة من المراجع التي خدمت الموضوع بشكل فعال نذكر منها :

كتاب ثوار عظماء وهو أيضا قدم لنا بعض الشهادات لعديد من مناضلي جبهة التحرير التي كان لها نشاط بسويسرا كأحمد كعبة

كتاب علي تاليت :اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني قدم هذا الكتاب العديد من الصحف السويسرية التي اهتمت ببعض قضايا الثورة ،

الجرائدّ: إضافة إلى ذلك اعتمدنا على بعض الجرائد السويسرية مثل:

- Journal de Genève N 140 ,20,21juin 1959
- La Gazette de lausanne N 65 mars 1960

المقالات: تم الاعتماد أيضا على بعض المقالات والتي خدمت الموضوع بشكل كبير منها؛ أمينة شعبوني: نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان وموقف سويسرا 1962/1956-محمد قدور: دور السويسريين في احتلال الجزائر من خلال مشاركتهم في جيش اللفيف الأجنبي 1830 ،1962 وردود فعل السلطات السويسرية.

ومع العديد من المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها إلا أن الموضوع لا يزال يفتقر بشكل كبير إلى المصادر والوثائق التي تساعدنا على التفصيل في الموضوع أكثر لأن اغلب ما كتب من موقف سويسرا لا يمثل إلا نسبة بسيطة جدا.

9. **الصعوبات:** وقبل اختتام الموضوع يجب أن نقر بأننا صادفنا الكثير من الصعوبات من بينها

- يحتاج هذا الموضوع إلى مدة زمنية أطول لإخراجه في شكل أفضل مما هو عليه خاصة في اتحاد موقف الرسمي للحكومة السويسرية وهذا راجع أيضا لنتيجة إتباعها لسياسية الحياد فقد كانت دائما تنفر موقف يهدد حيادها. ندرة المصادر والمراجع التي تتناول موقف سويسرا.
- عناء اللجوء إلى ترجمة الكتابات الأجنبية وذلك حولنا تجاوز هذه الصعوبات فقد كان مع كل صعوبة واجهتنا في هذا البحث ازدادت رغبتنا على المواصلة عازمين على مواجهتها للوصول إلى الهدف المنشود وعلى الرغم من هذا الجهد إلا أنه لا يزال مفتوح أمام جهود أخرى ونتمنى أن يكون هذا البحث انطلاقة وبداية نحو بحث أفضل.

مدخـــــل

مدخل:

تتميز سويسرا بأهمية موقعها الجغرافي في وسط قارة أوروبا، وأهم المحطات التاريخية التي مرت بها عبر تاريخها، وكونها بلد تضم الكثير من الثقافات واللغات المتنوعة، وطابعها المتميز في الحياد خاصة في فترة المحاولات المتكررة من فرنسا من أجل السيطرة عليها.

1. موقعها الفلكي:

تقع سويسرا من الناحية الفلكية بين دائرتي عرض 46 و48 درجة شمالا بالنسبة لخط الاستواء، وبين خطي طول 05 و11 درجة شرقا بالنسبة لخط غرينتش.[1]

2. الخصائص الجغرافية:

سويسرا جمهورية فدرالية تقع في وسط قارة أوروبا[2] تتميز بموقعها الاستراتيجي الهام، فهي تتشارك في حدودها مع الكثير من الدول الأوروبية، حيث تحدها من الشمال ألمانيا بحدود (334 كلم)، ومن الغرب فرنسا بما يقارب (573 كلم) ومن الجنوب إيطاليا بطول (740 كلم) وبالنسبة للجهة الشرقية يحدها كل من النمسا ب (164 كلم) ولينجشتاين ب(2.1 كلم)، وبذلك يمكن اعتبارها دولة قارية تتوسط القارة الأوروبية تفتقد لمنفذ بحري.[3]

ويكتسي موقعها الجغرافي أهمية بالغة من حيث مناخها الذي يتراوح بين البرودة الشديدة شتاءً والاعتدال صيفا.[4]

أما بالنسبة للمساحة الإجمالية فتبلغ حوالي (41.277 كلم^2)، وبهذه المساحة تعتبر ضمن أصغر الدول الأوروبية، كما تتكون تضاريسها من جبال في أغلب مناطقها منها جبال الألب في الشمال، وجبال الجورا في مناطق الجنوب[5]، وتعتبر مدينة برن العاصمة الفيديرالية لسويسرا.[6]

ويشكل إجمالي عدد سكانها حوالي (08) مليون نسمة، أما الكثافة السكانية فتبلغ (458) نسمة في الميل^2، حيث يشكل الألمان أكبر نسبة بحوالي (65%) ويأتي فيما بعد الفرنسيون بنسبة (18%) وبعدها الإيطاليون بنسبة (10%) ويعد الواقع السويسري واقع تعددي مؤلف من مجموعة الكنتونات يسودها نظام

---

[1] علي موسى، محمد الحمادي: **جغرافية القارات**، دار الفكر المعاصر للنشر، بيروت، لبنان،1997، ص 168.
[2] فادي أسعد فرحات: **الموسوعة الثقافية، أوروبا أوقيانيا**، ط 01، دار البدر للطباعة، الجزائر، 2017، ص 125.
[3] سليم إلياس: **الموسوعة الثقافية، أوروبا أوقيانيا**، ط 01، دار البدر للطباعة، الجزائر، 2017، ص 104.
[4] عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية**، ج 03، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 348.
[5] علي موسى محمدالحمادي: **المرجع السابق**، ص 168.
[6] محمود بديع: **الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم**، دار الإسراء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، د،س ،ص 114.

سـياسـي كونفدرالي، فهي متعددة اللغات حيث تتحدث كل من زيوريخ وبال والبعض من برن باللغة الألمانية، وبالنسبة إلى جنيف فهي تتحدث باللغة الفرنسية، وبعض المناطق الأخرى تتحدث الإيطالية.[1]

ويعتبر النظام الكونفدرالي النظام السـياسـي المعتمد في سـويسـرا، ويقوم اتحادها على ثلاث مسـتويات وهي:

أ. **الاتحاد:** ويعتبر المرتكز الأساسي للدولة، ويحتوي على ثلاث سلطات:[2]

- السلطة التشريعية؛
- السلطة التنفيذية؛
- السلطة القضائية.[3]

ب. **الكنتونات**: وتعتبر الدويلات أو الولايات وتتكون من (26) كانتونا.

ج. **الكومونات**: أي البلديات وهي أصـغر وحدات التقسـيم الإداري في الدولة، أما النظام الحكم القائم هو النظام المجلسي.[4]

ولسويسرا اقتصادها الخاص، حيث تتمتع بالرخاء والأمان، فبالرغم من صعوبات تضاريسها الجبلية إلا أن القطاع الزراعي يعتبر قطاع مزدهر بتنوع منتجاته الفلاحية، منها زراعة العلف لتربية الماشـية والمحاصـيل الزراعية.[5]

أما بالنسـبة للقطاع الصـناعي فلا يقل أهمية وإنتاجا عن القطاع الزراعي، حيث تتسـم بالصـناعات الثقيلة والصناعات التحويلية، وكذلك صناعة الساعات والمنسوجات في القطاع العام والخاص.[6]

وقد عرفت سويسرا أربعة أحزاب رئيسية وهي:

- الراديكالي
- الاشتراكي
- الديمقراطي المسيحي
- حزب الفلاحين

---

[1] عادل ثابت: **النظم السياسية، دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظام الحكم في البلدان العربية والنظام السياسي الإسلامي**، دار الجامعة الجديدة للطباعة، د،ب،2007، ص 118.

[2] حسن مصطفى البحري: **النظم السياسية المقارنة**، جامعة الشام، كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية، جامعة دمشق، ص 2012.

[3] عصام الدبس: **النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي، الدول، الحكومات، الحقوق، الحريات العامة**، ط 01، دار الثقافة لنشر والتوزيع، ص290.

[4] حسن مصطفى البحري: **المرجع السابق**، ص 212.

[5] علي موسى، **المرجع السابق**، ص 177.

[6] سليم إلياس، **المرجع السابق**، ص 105.

ويعتبر نظامها ديمقراطي حر يقوم على الاستفتاء الشعبي.[1]

أدت جغرافية الاتحاد السويسري وتاريخها الطويل[2] إلى جعل شعبها يعيش حياة مشتركة ولم تمنع حدودها اللغوية والعرقية من إقامة علاقات فيما بينهم، وما يميزها طابعها المتمثل في الحياد منذ 1848.[3]

3. نبذة تاريخية:

بدأ يتشكل الاتحاد السويسري في أواخر العصور الوسطى عندما تم الإعلان سنة (1291) عن تشكيل حلفا دفاعيا يتكون من ثلاث كنتونات[4] يتعهدون فيما بينهم على اعتماد سياسة الدفاع المشترك في وجه أي عدوان خارجي[5]، خاصة أنها كانت دائما تتعرض إلى هجمات من طرف الإمارات الألمانية والنمساوية من الجهة الشمالية للبلاد،[6] وبموجب هذا الحلف تطور الاتحاد الكونفدرالي ليضم (07) كنتونات بداية من سنة (1353) ومع بداية سنة (1460) أصبحت الفيدرالية تسيطر على معظم مناطق جنوب وغرب نهر الراين والجورا،[7] وبعد الانتصارات على عائلة هابسبورغ[8] منح لسويسرا استقلال واقعي ضمن مكان يعرف بالإمبراطورية الرومانية المقدسة، وهنا اكتست الكونفدرالية السويسرية سمعة حربية جيدة في مختلف قارة أوروبا،[9] ومع مطلع القرن (16) أصبح الحلف "الميثاق الدائم" يضم (13) كونتونا كانت جميعها ألمانية بأصلها ولغتها عدا مقاطعة فرنسية واحدة.[10]

ومع بداية مرحلة جديدة في تاريخ سويسرا جاء بما يسمى الإصلاح الديني، فقد عرفت ألمانيا خلال القرن (16) إصلاحات دينية قادها مارتن لوثر[11]، فامتدت جذورها إلى سويسرا، والتي تم بناؤها على الصعيد الأوروبي.[12]

---

[1] محمد عتريس، **المرجع السابق**، ص 276.

[2] Marisa، **les colonialisme suisse**: fois، étude، vol 02، socio-graph، N 50، P 30.3

[3] حسين عبيد: **الأنظمة السياسية، دراسة مقارنة**، ط 01، دار المنهل اللبناني،د،ب، 2013، ص 284.

[4] سليم إلياس: **المرجع السابق**، ص 103.

[5] عبد الرحمان بدوي: **سيرة حياتي**، ج 01، ط 01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2000، ص 253.

[6] فادي أسعد فرحات: **مرجع سابق**، ص 126.

[7] الناصر دريد، طارق كاكارش: **العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في الدول المتعددة القوميات، دراسة مقارنة بين تجربتي سويسرا والعراق**، مجلة التنمية البشرية، العدد 03، ص 85.

[8] **أسرة هاسبيورغ:** من أشهر العائلات الأوروبية الحاكمة، امتد نفوذها خارج أوروبا إلى العالم الجديد وآسيا وإفريقيا، مشكلة بذلك قوة عظمى سرعان ما انهارت قوتها بشكل تدريجي عبر القرون، أنظر؛ حيدر جاسم محمد: **إمبراطورية الهابسبورغ**، ص 05.

[9] الناصر دريد، طارق كاكارش: **المرجع السابق**، ص 85.

[10] إياد علي الهاشمي: **تاريخ أوروبا الحديث**، ط 01، دار الفكر للنشر، عمان، 2010، ص 79.

[11] **مارتين لوثر** (1483-1546): لاهوتي وراهب ألماني، أثرت تعاليمه تأثيرا كبيرا في نشوء الحركة البروتستانتية، ترجم الإنجيل من اللاتينية إلى الألمانية. أنظر؛ مارتن لوثر: **اليهود وأكاذيبهم**، تق: محمود النجيري، ط 01، مكتبة النافذة للنشر، د ب،2007، ص 08.

[12] محمود السيد: تاريخ اوروبا والامريكيتين، مؤسسة شباب الجامعة، 2003، ص 21.

فقد كانت حركة عدم الإرضاء عن الأوضاع الموجودة في الكنيسة وأيضا الأوضاع الاجتماعية[1] والنزاع القائم بين الكاثوليك والبروتستانت قد أثرت كثيرا على مجرى تاريخ سويسرا.[2]

وتعتبر حركة زفنجلي[3] أول إصلاح ديني في سويسرا بدأ في كانتون زوريخ سنة (1519)[4]، وامتد إلى غاية (1531) والتي تم من خلاله عقد الصلح بين الطرفين حيث تقرر أن يكون لكل مقاطعة الحق في الاحتفاظ بعقيدتها وتقرير مسائلها الدينية[5]، وتأتي في ما بعد حركة كلفن[6] التي اتخذت من كانتون جنيف مركز لبث دعايتها[7] وقد اعتمد مذهبه على الكتاب المقدس في جميع المسائل الدينية، وآمن بفكرة القضاء والقدر وسماها بمبدأ القادرية[8]، وقد سميت هذه الحروب بحروب كابل، وخلال معاهدة ستفاليا سنة (1638) تم الاعتراف باستقلال سويسرا وإقرار حيادها، لكن الاضطرابات الدينية والاجتماعية أدت إلى صراعات جديدة داخلية بين البروتستانت والكاثوليك وبين الفلاحين والإقطاعيين، نتج عن ذلك انقسام المقاطعات السويسرية.[9]

ومع بداية سنة جديدة من تاريخ سويسرا، اجتاحتها الجيوش الفرنسية واحتلت البلاد في 05 مارس 1798، وأقامت فيها الجمهورية الهلفيتية[10]، وأصبحت الكانتونات مجرد مناطق إدارية خاضعة للحكومة الفرنسية، وقد أدى التغيير السياسي الكبير إلى العديد من الاضطرابات وعدم الرضا بين السويسريين، وأعاد نابليون تأسيس الكانتونات الثلاثة عشر في بداية سنة (1803) وأسس كذلك ستة كانتونات جديدة من أراضيها.[11]

وبعد هزيمة نابليون في (1815) منح مؤتمر فيينا المنعقد في العاصمة النمساوية باستقلال سويسرا وضمان حيادها من قبل جميع الدول الأخر.[12]

---

[1] جلال يحيى: **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 484.

[2] جفري برون: **تاريخ أوروبا الحديث**، تر: علي المرزوقي، ط 01، الأهلية للنشر، لبنان، 2006، ص 192.

[3] **زفنجلي**: ولد في سنة 889ه/1484م، تلقى تعليما منتظما أهله للدخول مبكرا في عالم الإنسانيين، تفقه في علوم الإغريق والرومان، عمل قسيسا سنة 1504م، عين أيضا رئيسا في كنيسة زوريخ سنة 1519م، وسطع نجمه حين اتخذ من ذلك المنصب منبرا ينادي منه بالتغير الاجتماعي في بلاده، أنظر: عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: **محاضرات في تاريخ أوروبا بين النهضة والثورة الفرنسية**، شركة ELGA، مالطا، 1997، ص 45-50.

[4] إياد الهاشمي: المرجع السابق، ص80.

[5] عبد العزيز نوار: **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا**، دار النهضة العربية بيروت، د س، ص 113.

[6] **كلفن**: تعد من أكثر الحركات البروتستانتية إثارة للانتباه، فهي حركة قام بها فرنسي، نشأت أولا على أرض فرنسية، إلا أنها ازدهرت في خارجها، وتمكنت من إقامة أول كنائسها في جنيف. أنظر؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، **المرجع السابق**، ص 57.

[7] جفري بيرون: **المرجع السابق**، ص 193.

[8] زين العابدين شمس الدين: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ط 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، د،ب، 2012، ص 146.

[9] الناصر دريد، طارق كاكه رش: **المرجع السابق**، ص 127.

[10] **الجمهورية الهيلفيتية:** تعود كلمة هيلفتك إلى مجموعة تحالف قبائل الهيلفتي الغالية، والتي كانت تقطن الجزء الأكبر من سويسرا في القرن الأول قبل الميلاد، وقد استخدموا هذا الاسم كناية عن سويسرا باللغة اللاتينية، أنظر الناصر دريد، طارق كاكه رش: المرجع السابق، ص 85.

[11] فادي أسعد فرحات: **المرجع السابق**، ص 127.

[12] الناصر دريد، طارق كاكه رش: **المرجع السابق**، ص 86.

ومع حلول سنة (1830) أحدثت ثورات في فرنسا والتي أطاحت بالملك شارل العاشر، وأفرزت إصلاحات دستورية للنظام الملكي في فرنسا، والتي امتدت جذورها إلى سويسرا فأحدثت إصلاحات سياسية بفضل الأحرار.[1]

وخلال النصف الأول من سنة (1848) تم تعديل الدستور الفدرالي وهو يعتبر أكثر اكتمالا وأكثر ليبيرالية[2]، وتمت الموافقة عليه بأغلبية الكنتونات في تصويت شعبي، ودخل الدستور الاتحادي الجديد حيز التنفيذ في 12 سبتمبر من نفس السنة[3] وتم اختيار كانتون برن عاصمة للاتحاد السويسري، كما اختيرت لوزان مقر للحكومة الفيديرالية.[4]

وأثناء الحرب العالمية الأولى (1914،1918) تمسكت سويسرا بمبدأ الحياد، وقد احترمت الدول المتحاربة تلك السياسة[5] وكإجراء وقائي عبأت في آب قواتها لحماية حدودها ضد أي عدوان محتمل قد تتعرض له، وعند توسع العمليات العسكرية التي شهدتها الحرب، أصبح حيادها مهدد بالخرق من الدول المتحاربة.[6]

وتم اختيار كانتون جنيف سنة (1920) مقرا لعصبة الأمم كونها بلد تتبع سياسة الحياد الصارم في الحربين العالميتين الأولى والثانية، كما أصبحت أيضا مقر للعديد من المنظمات الدولية.[7]

ومع فترة الحرب العالمية الثانية (1939-1945) أعلنت سويسرا حيادها مرة أخرى، وامتنعت القوات الألمانية عن غزو سويسرا، فقد كانت حلقة وصل رئيسية للتموينات بين ألمانيا وحليفتها إيطاليا.[8]

وبعد الحرب العالمية الثانية عرفت سويسرا تطورا ملحوظا في الكثير من المجالات منها المشاركة في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة سنة (1960)، كما زاد السويسريون تطورا في مجال المنتجات ذات التقنية العالية[9]، وكذلك ما يلفت الانتباه بقاء المستشارين الفدراليين في مناصبهم مددا أطول، مثل "ماكس بيير" فالذي ظل مستشارا فدراليا للشؤون الخارجية من سنة (1944) إلى غاية (1961)، وما يلاحظ هنا الاستقرار السياسي لسويسرا.[10]

4. لمحة تاريخية عن التواجد السويسري في الجزائر (1830-1954):

Lamé Fleury: **l'histoire suisse**، 07éme Edition، Lausanne، 1865، P201.[1]5

6 P202.،Ibid. [2]

[3] François Walter، **histoire de la suisse**، copyright by François Walter، 2004، P 03.7

[4] عبد الرحمان بدوي: **المرجع السابق**: 258.

[5] فادي أسعد فرحات: **المرجع السابق**، ص 127.

[6] أحمد صبري شاكر: **موقف سويسرا من الحرب العالمية الثانية 1945**-1939، مجلة البصرة للعلوم الإنسانية، العدد 06، المجلد 42، ص 221.

[7] محمد عتريس: **المرجع السابق**، ص 277.

[8] فادي أسعد فرحات: **المرجع السابق**، ص 127.

[9] محمد عتريس: **المرجع السابق**، ص 278.

[10] عبد الرحمان بدوي: **المرجع السابق**: 260.

لقد طبق الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر سنة (1830) عملية الاستيطان، حيث أخذ بالتدريج احتكار الأراضي[1] لتوفير المساحات اللازمة لتأمين وتوفير اليد العاملة للمستوطنين[2]وقد أخذت بالتدريج سيولهم إلى الجزائر لتوزع عليهم ملايين الهكتارات من الأراضي لتبنى لهم القرى الفلاحية وتقدم لهم القروض[3] وكذلك وصول كبار الملاكين الرأسماليين وبهذا ارتفع عدد المستوطنين بشكل ملحوظ[4] ونتج عن ذلك تقديم الإدارة الاستعمارية في (1942) نحو (600) هكتار بحجة أنها أراضي شاغرة[5]، في حين أصدرت اللجنة الإفريقية[6] في 22 جويلية 1834 عند زيارتها للجزائر على ضرورة مواصلة الاحتلال وعدم التخلي عن الجزائر.[7]

1.4. التواجد السويسري: تعتبر بداية التواجد السويسري في الجزائر من خلال مشاركتهم في فريق اللفيف الأجنبي (1830)[8]، أما بالنسبة لعملية الاستيطان فيجدر الإشارة إلى أول محاولة سويسرية كانت خلال سنة (1832) حيث وصلت إلى ميناء الجزائر سفينة تحمل 400 مستوطن من بينهم سويسريين فتم تقسيمهم من قبل السلطات الاستعمارية إلى مجموعتين ووزعتهم على الأراضي الجزائرية.[9]

وفي الفترة الممتدة بين (1840-1846) وصل إلى الجزائر حوالي (8624) مستوطن من بينهم سويسريين وألمان[10]، ومن اجل جلب المستوطنين وضعت فرنسا في 23 سبتمبر 1848 الإعلان عن السماح ل 12000 شخص بالهجرة[11]، حيث تم استقبال (294) مستوطن سويسري لكن البعض منهم غادر المستوطنات من بينهم (133) سويسري، و(97) قرروا البقاء، ومن بين (294) شخص 11 سويسري متوفي و07 نساء و36 طفل (أنظر الملحق رقم01).[12]

---

[1] شارل دوبير وآخيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: عصفور، ط 01، منشورات عويدات، بيروت، ص 41.

[2] بن دهية عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر "1830-1962"**، ج 01، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 29.

[3] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى (1920-1936)**، ج01، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر، 1984، ص 335.

[4] إيف لاكوست وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: إسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 335.

[5] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 50.

[6] **اللجنة الإفريقية**: أنشأت في 07 جويلية 1933 بعد أن رفع حمدان حوجة شكاوى متعددة إلى الملك الفرنسي يلفت انتباهه فيها إلى التعسفات التي كان العسكريون يقوم بها في الجزائر والتعديات التي يتعرض لها يوميا أبناء البلاد، وجاءت هذه اللجنة لتحقق في ذلك. انظر محمد العربي الزبيري: مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 132.

[7] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 133.

[8] محمد قدور: **الدور السويسري في احتلال الجزائر من خلال مشاركتهم في جيش اللفيف الأجنبي (1830-1962) ورد فعل السلطات السويسرية**، دراسة في بعض وثائق الأرشيف الدبلوماسي، مجلة الدراسات التاريخية، مجلد 21، عدد 01، 2020، ص 337.

[9] صالح عباد: **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1878-1900)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 08.

[10] حسنة كمال: **هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن 19**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، المجلد 04، 02سبتمبر 2021، ص 547.

[11] بن دالة عدة: **المرجع السابق**، ص 29.

[12] Dodis، ch/41130، Alger، 19 janvier 1852، P04.10

2.4. الشـركة الاسـتثمارية الجينيفية في سـطيف (1850-1851): وجاءت بضـرورة تشـجيع مجموعة من الرأسمالية السويسرية من أجل الاستثمار في الجزائر من خلال الحصول على امتياز مقابل التحويل التكنولوجي للتقنيات الفلاحية[1]، وقد استحوذت بموجب قانون 26 أفريل 1851[2] على حوالي 20000 ألف أرض.[3]

وفي عهد الإمبراطور نابليون الثالث صـدر قانون يقضـي بتنظيم عمليات تمليك الأراضـي للأوروبيين، وعليه تحصلت الشركة السويسرية على 25 ألف هكتار في سطيف سنة (1858) وأخذت 281 هكتار خلال 10 سنوات[4]، واستلمت أيضا نحو 10000 هكتار[5] ومع بداية سنة (1853) تقدم العديد من الرأسماليين إلى وزير الحرب ماريشال بطلب الحصول على أراضي بسطيف من أجل تأسيس عدة قرى للعائلات السويسرية(أنظر الملحق رقم02)[6] في حين كان لرجل الدين هنري دوران[7] دور كبير في هجرة السـويسـريين فقد كان يشـجع أهل بلاده على الهجرة ويكتب لهم العديد من الكتابات لقدومهم منها "إن طول السـنبلة الواحدة في هذه المناطق تساوي طول الرجل، لكن الناس لا يحصدون"[8]، كما اشتهرت عائلة بورجود السويسرية في الوسط بامتلاكها مزرعة الإخوة لأتراب بسطاوالي على امتداد 1200 هكتار، كما كانت تملك مصنع سجائر الباسطوس.[9]

3.4. الشركة الخيرية السويسرية: تم تأسيس هذه الشركة في الجزائر سنة (1872) حرصا على تقدم عملية الاستيطان[10] في سنة (1886) قدمت إحصائيات عن عدد الفئات الأوروبية في الجزائر فكان 15 ألف من بينهم سويسريون،[11] وكان لديها في أواخر سنة (1954) حوالي 716 عضو في الجزائر[12]، وعند اندلاع الثورة التحريرية (1954) تم تسجيل 2062 مستوطن سويسري بالجزائر وهذا الجدول يوضح عدد السويسريين المسجلين عند البعثات للقنصلية السويسرية في الجزائر ما بين (1954-1962).[13]

مواطنون مزدوجون	المجموع	السنة

[1] كليل صالح: الإستيطان **الرأسمالي الفرنسي في الجزائر، الشركة الجنيفية بسطيف أنموذج**، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ص 324.

[2] **قانون 26 أفريل 1851**: أصـدرته الإدارة الفرنسـية ينص على منح البنك الجزائري قروض لكل مالك معمر مالك للأرض، أنظر: عميرات أحميدة: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، ص 42.

[3] عميرات أحميدة، **المرجع نفسه**، ص 42

[4]3يحيى بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1954 الجزائرية (1830-1954)**، ط 03، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 216.1955

[5] صالح فركوس: **إدارة المكتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 150.

[6] Dodis، ch./41159، 14 fevrier 1853، P 01-03-04.

[7] **هنري دوران:** رجل دين مسيحي سويسري الجنسية، متشبع بالإنجيل والتوراة، كان من المعمرين الذين وضعوا رجالهم في خرطة وسطيف وجيجل مع الجالية السويسرية، أنظر: جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة (1830-1850)، عبد العزيز فيلالي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 27.

[8] المرجع نفسه، ص 27.

[9] تواتي دحمان: منطقة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر، منشورات دار قرطبة للنشر والتوزيع، ص 74.

[10] Damien carron، la suisse et la guerre d'indépendance algérienne 1954-1962، Ed antipodes، 2013، P44.

[11] تواتي دحمان: **المرجع نفسه**، ص 43.

[12] Damien carron: op cit،2 p 44.

[13] Marc perrounoud، op cit، 3 P 11.

1945	2105	761
1946	2168	844
1947	1980	828
1948	1987	855
1949	1974	844
1950	1961	900
1951	1991	885
1952	1993	861
1953	2011	885
1954	2062	921
1955	1984	909
1956	1892	916
1957	1816	883
1958	1694	855
1959	1777	925
1960	1852	1030
1961	1731	1002
1962	914	510

المصدر: Marc Perrenoud، **op cit**، P 11.

- **تحليل الجدول:**

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد السويسريون الموجودون في الجزائر ما بين 1945-1949 تتراوح بين الزيادة والنقصان وصولا إلى سنة 1954 لأنه في تلك الفترة كانت السياسة الاستعمارية تعتمد على تقديم الأراضي من خلال تجريدها الجزائريون وتقديمها للأوروبيين وهذا مه بداية القرن التاسع عشر ولكن مع مرور الوقت لم تعد تمتلك ما تقدمه للأوروبيين، وبذلك تراجعت عملية الهجرة فخلال سنة 1954 كان عدد المهاجرين أنذاك 2062 ومن تلك السنة بدأت عملية الهجرة كل سنة وصولا إلى 914 مهاجرا خلال سنة.

.

الفصل الأول: الإعداد والتحضير للثورة الجزائرية

الفصل الأول: الإعداد والتحضير للثورة الجزائرية

أولا. التحضيرات للثورة الجزائرية:

شـــكلت مجازر 08 ماي 1945 منعرج حاســـم في تاريخ الحركة الوطنية بصـــفة عامة، وحزب الشـــعب بصفة خاصة، فقد أحدثت وعي وقطيعة وغياب للثقة وإدراك التيار الاستقلالي لا جدوى من النضال السياسي في مواجهة الاستعمار، وبعد إصدار العفو العام الذي أتم من خلاله إعادة فتح الحياة السياسية والعودة إلى الساحات النضالية وخاصة بعد الإعلان عن إنشاء حركة الانتصار الحريات الديمقراطية سنة 1846 والتي انبثقت منها المنظمة الخاصة التي أسندت لها مهام الإعداد للكفاح المسلح.

1. تأسيس المنظمة الخاصة:

وهي منظمة شبه عسكرية تولت مهمة الإعداد والتحضير للثورة[1] تأسست خلال انعقاد جلسات المؤتمر الأول، لحركة انتصار الحركات الديمقراطية في 15-16 فيفري 1947 [2]، أسندت رئاستها في بداية الأمر للمناضل محمد بلوزداد[3]، إلا أن ظروفه الصحية اضطرته للاستقالة لتسند رئاستها للمناضل حسين آيت أحمد[4]، الذي حاول على مدار ســـنة كاملة إعداد الإطار البشـــري واللوجســـتيكي للمنظمة[5] قبل أن يقرر الحزب اســـتبداله بالمناضـــل أحمد بن بلة 1949 بســـبب الظروف الداخلية التي كان يمر بها الحزب نعني بذلك الأزمة البربرية[6]، وقد تمكنت من قطع مراحل كبيرة في إعداد وتحضير للعمل المسلح، من خلال توفير الإطارات وتكوينهم، وجمع الأموال والأسلحة بالإضافة إلى تدريب المناضلين على أسلوب حرب العصابات ، وكان انتشارها يشمل جميع مناطق الوطن[7]، وتم اختيار مناضـــليها داخل المنظمة الســـياســـية الســـرية لحزب الشـــعب على مجموعة من القواعد[8]، منها الفطنة، السرية، الشجاعة والقدرة الجسمية[9]، في سنة 1949 أسند للمناضل أحمد بن بلة التنظيم السياسي للمنظمة نظرا للأوضاع الصعبة لتلك الفترة[10]، وكون موارد الحزب غير كافية ولا تتماشى مع

---

[1] محمد يوسفي: الجزائر **في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة**، تقديم محمد الشريف بن دالي حسن، ط 02، تالة للنشر، ص 107.

[2] **بن يوسف بن خدة:** جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط 01، دار الشاطبية، الجزائر، 1212، ص 178.

[3] محمد بلوزداد: من مواليد 1924 في منطقة الجزائر، بدأ نظاله في 1943 وهو في عمر 19 ســـنة، أحد أعضـــاء حركة انتصـــار الحريات الديمقراطية، والمسؤول الأساسي للمنظمة الخاصة، توفي في 1952، أنظر مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954، ص 73.

[4] محمد بن يوسفي: **المصدر السابق**، ص 107.

[5] بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص 186.

[6] علي كافي: مذكرات **الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 37.

[7] علي كافي: **المصدر السابق**، ص 35.

[8] محمد بوضياف: **التحضير لأول نوفمبر 1954**، تق: عيسى بوضياف، ط 01، دار الخليل القاسي، 2010، ص 20

[9] حسين آيت أحمد: **روح الاستقلال**، مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، ص 149.

[10] روبي ميرل: **مذكرات احمد بن بلة**، تر: العفيف لخضر، دار الآداب، بيروت، ص 81

احتياجات المشروع الذي أسند إليها.[1] أين بقيت حاله الركود تنتاب نشاط المنظمة[2] إلى أن تم اكتشاف أمرها في 1950، فتم شن حملة من الاعتقالات شملت نحو 500 مناضل وبعضهم لاذ بالفرار.[3]

2. أزمة حركة انتصارات الحريات الديمقراطية وتداعياتها:

بعد حل المنظمة الخاصة من طرف الشرطة الفرنسية سنة 1950 [4] وبرغم من أن جزء كبير من هيكلتها وعناصرها لم تصل إليهم أيادي القمع منها القبائل، الأوراس الجزائر...إلخ،[5]عرف الحزب أزمة داخلية بين كل من أحمد مصالي الحاج الذي كان يطالب بالسلطة الكاملة[6]، إلا أن اللجنة المركزية كانت رافضة لتلك السياسة، وقد حرص على التمسك بمبدأ القيادة الجماعية وحرية التشاور[7]، والجدير بالذكر أن السبب الرئيسي الذي خلق الانقسام هو اعتقال مصالي الحاج أثناء تكوين تحالف مع أحزاب الحركة الوطنية، والتي أطلق عليها جبهة الدفاع عن الحرية[8] ففرضت عليه الإقامة الجبرية بفندق الترمينوس بمدينة نيور بغرب فرنسا.[9]

وفي هذه الأثناء شهدت الساحة السياسية الجزائرية نزاعا شديدا بين كل القوى السياسية حول أسلوب وعمل سياسة الحزب، وكانت بوادر ذلك الخلاف قد ظهرت في العامين السابقين، وتكرس هذا الانقسام أثناء وبعد المؤتمر الثاني المنعقد في الجزائر أيام 04،05،06 أفريل 1953[10]، أين قرر زعيم الحزب مصالي الحاج حل اللجنة المركزية، وسحب ثقته منهم، ولكن لم تتم الموافقة على قراراته مما أدى إلى انقسام الحزب[11]، وكشف هذا الانقسام على تشكيلة القوى الرئيسية الثلاثة وهم؛ المصاليين، المركزيين والمحايدين، وهذه الأخيرة التي يؤطرها محمد بوضياف، وذلك عند عودته في 11 مارس 1954 من أجل رد العناصر الضالة، ففي نظره لا ينبغي الدخول في الجدل القائم بين التيارين، وعدم تأييد أي طرف، وخلاله تم في 23 مارس 1954 إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل[12]، وتكون مهمتها إعادة بناء حركة انتصار الحريات الديمقراطية،

---

[1] بن يوسف بن خدة: **المصدر السابق**، ص 207.

[2] أحمد معساس **الحركة الثورية في الجزائر**، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 322.

[3] بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج 01، دار المعرفة، الجزائر، ص 474.

[4] حسين أيت احمد: **المصدر السابق**، ص 255

[5] أحمد مهساس: **المصدر السابق**، ص 335

[6] محمد بوضياف: **المصدر السابق**، ص 291.

[7] بن يوسف بن خدة: **المصدر السابق**، ص 266-267.

[8] **جبهة الدفاع عن الحري:** وهي جبهة موحدة تتمثل في تكوينها لاتحاد أمة، وكانت غايتها تهدف إلى إنشاء كتلة قومية مناضلة، محاربة وفدائية تصل بالشعب الجزائري إلى هدفه الأسمى، وهو الاستقلال، تألفت هذه الجبهة في جوان 1951 وتشمل جميع الأحزاب السياسية الجزائرية، أنظر أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مذكرات، ج 02، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 555-556.

[9] بن يوسف بن خدة: **المصدر السابق**، ص 291.

[10] بشير بلاح: **تاريخ الجزار المعاصر 1830-1989**، ج 01، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 475-476.

[11] أزغيد محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية**، 1956-1962، دار هوية، الجزائر، 2009، ص 53-54.

[12] عيسى كشيدة: **مهندسو الثورة**، تر: موسى أشرشور، تقك عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب للنشر والتوزيع، ص 62.

وتكون سياستها الكفاح المسلح[1]، وبمبادرة كل من محمد بوضياف، ديدوش مراد، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي ومصطفى بن بولعيد قاموا بتوجيه دعوة لحضور 22 مناضلا [2] إلى اجتماع في 25 جوان 1954[3]، وخرج هذا الاجتماع بمجموعة من النتائج منها عدم التدخل في الصراع القائم بين كل من المركزيين والمصاليين، ودعم موقف اللجنة الثورية وللوحدة والعمل في أهدافها الثلاث «الثورة، الوحدة، العمل»، وتفجير الثورة تحدده لجنة مصغرة، وتم انتخاب المناضل محمد بوضياف مسؤولا يتولى تكوين اللجنة المصغرة والتي تكونت من؛ مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط، كريم بلقاسم والتي تعرف بلجنة الستة، كما شكلت وفدا بالخارج وهم؛ محمد خيضر حسين آيت احمد، احمد بن بلة[4]، ومع تطور الخلافات بين الطرفين، ومما دفع إتباع مصالي الحاج دعوة لعقد مؤتمر استثنائي وعاجل في مدينة هورنو البلجيكية أيام 14-15-16 جويلية 1954، تم من خلاله إدانة ممارسات أعضاء اللجنة المركزية والدعوة إلى إقصائهم من الحزب ومن هياكلها[5]، وكما هو متعارف عليه لكل فعل ردة فعل، فهنا ردت عليهم اللجنة المركزية وعقدوا باسمهم وباسم الحزب اجتماعا في 13 إلى 16 أوت 1954[6] بحي بلكور وقام برد بالمثل على الإجراءات التي اتخذها المصاليون، حيث أعلنوا خلال هذا الاجتماع فصل مصالي الحاج من رئاسة الحزب وإقصاء أتباعه .[7]

ونتيجة لهذه النزاعات دخل الانقسام في صفوف اللجنة الثورية للوحدة والعمل، حيث عمد المركزيون إلى سحب ثقتهم منها والرجوع في الالتزام الذي تعهد به حسين لحول[8]، فتم حلها في 20 جويلية 1954 وتعويضها بلجنة 22، وقد كان لمجموعة الستة التي تم ذكرها سابقا العديد من الاجتماعات أهمها اجتماع أكتوبر 1954 والذي جاء فيه مناقشة وتحديد اليوم والساعة المناسبة لاندلاع الثورة.[9]

وتم عقد اجتماع ثاني في 23 أكتوبر، ويعتبر هذا الإجتماع آخر اجتماع لزعماء، وخرج بمجموعة من القرارات:[10]

---

[1] محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر داغر، ط 01، مؤسسة الأبحاث العربية للنشر، ص 89.

[2] **مجموعة 22:** بلوزداد عثمان، محمد بوضياف، عبد المالك رمضان، بن عودة مصطفى، بن بولعيد مصطفى العربي بن المهيدي، لخضر بن طوبان، رابح بيطاط، بوعجاج زبير، بوعلي سليمان بوشعيب أجمد، باجي مختار، بوصوف عبد الحفيظ، حباشي عبد السلام، دريش إلياس، ديدوش مراد زيغود يوسف، سويداني بوجمعة، لحمودي عبد القادر، مرزوقي محمد، شاطي محمد، ملاح سليمان. انظر: بشير بلاح: المرجع السابق، ص 477.

[3] محمد بوضياف: **المصدر السابق**، ص 46.

[4] محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط 01، دار للنشر، ص 248-249.

[5] محمد حربي: **سنوات**، المصدر السابق، ص 62.

[6] فرحات عباس: **ليل الإستعمار**، تر: أبو بكر رحال، منشورات ANEP، 2005، ص 229.

[7] أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 191.

[8] محمد حربي: سنوات، **المصدر السابق**، ص 62.

[9] يحيى بوعزيز: **الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962**، ط 01، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2004، ص 39.

[10] زهير إحدادن: المختصر **في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962**، ط 01، مؤسسة إحدادن للنشر، القبة، ص 11.

- تاريخ اندلاع الثورة أن يكون في ليلة أول نوفمبر.[1]
- تسمية المنظمة السياسية بجبهة التحرير الوطني الجزائري.
- تسمية المنظمة العسكرية بجيش التحرير الوطني الجزائري.[2]
- تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق وتعيين مسؤولي هذه المناطق:
  - المنطقة الأولى الأوراس مصطفى بن بولعيد نائبه شيحاني بشير.
  - المنطقة الثانية شمال قسنطينة ديدوش مراد نائبه زيغود يوسف.
  - المنطقة الثالثة القبائل كريم بلقاسم نائبه عمر وعمران.
  - المنطقة الرابعة وسط الجزائر رابح بيطاط نائبه سويداني بوجمعة.
  - المنطقة الخامسة وهران العربي بن لمهيدي نائبه عبد الحفيظ بوصوف.
- الاتفاق على انتخاب محمد بوضياف المنسق بين الداخل والخارج، وتكليفه بتبليغ القرارات للوفد الخارجي.
- تحديد تاريخ اندلاع الثورة يوم الفاتح نوفمبر 1954 على الساعة صفر.
- إصدار بيان موجه للرأي العام الجزائري والعالمي بخبر اندلاع الثورة وبتحديد هدفها وهو نداء فاتح نوفمبر[3].

[1] اعتبار يوم 15 أكتوبر هو انطلاق عملية تحرير الجزائر، إلا أن هذا التاريخ تغير إلى أول نوفمبر بعد ان تبين أن علال القاسي أفشى سر إعلان الثورة إلى محمد يزيد بالقاهرة، أنظر عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 360.

[2] **المرجع نفسه**، ص 395.

[3] زهير احديدان: **المصدر السابق**، ص11-12.

3. اندلاع الثورة التحريرية:

تعتبر أول نوفمبر 1954 أعلى مرحلة في عملية التحضير للثورة التي امتدت عبر سنوات ومراحل[1] فعند تحديد ساعة الصفر لبداية الكفاح حمل المناضل باجي مختار المناشير المتعلقة ببيان أول نوفمبر، ولكن تم القبض عليه في 27 أكتوبر 1954، ولحسن تدابيره تم إطلاق سراحه في 31 أكتوبر قبل ساعات من موعد تفجير الثورة[2]، وقد وضعت جبهة التحرير الوطني مهمتين يجب تحقيقهم في آن واحد وهي عمل داخلي في الميدان السياسي والكفاح المسلح وفي الميدان الخارجي، حتى تصبح المشكلة الجزائرية مشكلة حقيقية في نظر العالم كله[3].

في الواحدة من أول نوفمبر 1954 بدأت العمليات الثورية المسلحة واستطاع قادة الولاية الأولى، الثانية، الثالثة والرابعة إلى حد ما أن يباغتوا القوات الفرنسية ويخلقوا الرعب في نفوس الأوروبيين وقد قدر عدد العمليات التي نفذها الثوار بـــ 40 عملية، استهدفت مراكز الشرطة والدرك والثكنات العسكرية، وقدر عدد المجاهدين بـ 650 غير أنه في مصار أخرى أشير إلى 800 مجاهد، لكن لم يمنعهم من حمل السلاح إلا افتقادهم له ويمكننا إدراج على سبيل المثال ما عانته منطقة خنشلة عند اندلاع الحرب، حيث أصدرت قيادة الثورة تعليماتها وطلبت من عباس لغرور[4] الاتصال مع بن بولعيد في الأوراس للحصول على أسلحة إضافية للمنطقة.

- أما بالنسبة للمنطقة الثالثة كان التجنيد فيها يتم ببطء، بسبب عدم كفاية الأسلحة فلم تبدأ العمليات إلا في ربيع 1955 في شكل كمائن للحصول على السلاح.

- المنطقة الرابعة كانت أسوأ حظا إذ اعتقل عدد كبير من منضالها فكانت تختنق بعد 70 يوما من اندلاع الثورة، ويعود الفضل في إصلاح وضعها العقيد عمر أو عمران[5] الذي تمكن من السيطرة على الوضع.

- أما المنطقة الخامسة فإن العمليات لم تكن ناجحة، فألحقت القوات الفرنسية خسائر فادحة بقوات العربي بن مهيدي الذي صدمته تلك النتيجة.[6]

---

[1] مصطفى دالع: **سباق مع القدر**، قصة مذكرات أحمد مهساس التي لم تكتب، دار الخلدونية للنشر، ص48.

[2] العقيد الطاهر زبيري: **مذكرات اخر قادة الأوراس**، ط1، الشروق للإعلام والنشر 2011، ص61.

[3] الفضيل الورتلاني: **الجزائر الثائرة**، دار الهدى للطباعة والنشر، 2009، ص 82

[4] **عباس لغرور:** من مواليد 23 جوان 1962 بدوار نسيغة، بدا نضاله في مشاركته بالحركة الوطنية، مرورا بدوره في تفجير الثورة بمنطقة الأوراس، إلى غاية استشهاده في ظروف غامضة، انظر عبد الله مقلاتي: عباس لغرور ودوره في قيادة منطقة الأوراس خلال الثورة الجزائرية التحريرية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، العدد 21، ص 409.

[5] **عمر أو عمران**: من مواليد 1919/01/19 بذراع الميزان، تولى قيادة الولاية الرابعة خلفا لرابح بيطاط، ثم أصبح ممثلا لـــ ج.ت. وفي تركيا، ثم أسندت إليه مهمة التسليح في لجنة التنسيق والنفيذ الثانية، أنتخب بعد الاستقلال نائبا في المجلس التأسيسي، توفي في 1962/07/29. أنظر: آسيات تميم: **الشخصيات الجزائرية**: **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية**، دار المسك للنشر والتوزيع، ص 251.

[6] سعيدي وهيبة: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962**، دار المعرفة، 2009، ص 25-27.

ثانيا. المواقف الأولية اتجاه الثورة الجزائرية:

1. المواقف الوطنية:

1.1. موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

إن العودة إلى الأحداث تبين أن قيادة هذا الحزب أن قيادة هذا الحزب تفاجأت كغيرها من اندلاع الثورة لهذا كان الموقف المبدئي للحزب هو المعارضة المطلقة للثورة "الكفاح المسلح" لأنها لا تتناسب والمنهج الذي اعتمده الحزب منذ زمن طويل في تعامله مع الإدارة الفرنسية، فالحزب وعلى لسان رئيسه السيد فرحات عباس رفض في البداية أسلوب القوة والعنف المسلح، واعتبر أن العنف لا يحل المشكلة[1]، وقد ذكر أيضا المناضل علي كافي في مذكراته بأن رئيس الحزب فرحات عباس قد اتخذ موقفا واضحا منذ البداية حيث كتب في صحيفة الجمهورية الجزائرية، العدد 46 بتاريخ 12 نوفمبر 1954 "إن موقفنا واضح ودون أي التباس، إننا سنبقى مقتنعين أن العنف لا يسوي شيئا".

وذكر أيضا في نفس السياق أنهم يلعبون على الحبلين بأمل أن تجهض الانطلاقة فتبدوا قيادة البيان أمام الطرف الفرنسي بأنها الجناح الأسلم والأجدر بالمفاوض، وذلك لغاية 1956، حيث التحق بجبهة التحرير الوطني، مع العلم أن كثيرا من مناضلي البيان التحقوا بصفوف الثورة قبل ذلك التاريخ.[2]

وقد ظل السيد فرحات عباس خصوصا ورجال حزبه عموما خلال السنة الأولى للثورة يرفضون منطق الكفاح المسلح، ويدعون بالمقابل إلى القضاء على العنف عن طريق القيام بإصلاحات سياسية جذرية.[3]

والجدير بالذكر قول فرحات عباس في كتاب "فرحات عباس رجل دولة" للكاتب علي تابلين "اليوم وقد انطلق البارود وتكلم الشعب وظهرت إرادة الأمة واضحة جلية فأنا جندي من جنودها" حيث اقترب من جبهة التحرير سريا في نهاية ماي 1955 وعلانية في 25 أفريل 1956.[4]

---

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 32.

[2] علي كافي: **المصدر السابق**، ص 57.

[3] محمد العربي الزبيري: **المرجع السابق**، ص 57.

[4] علي تابليت: **فرحات عباس رجل دولة**، ط 02، تالة الأبيان، الجزائر، 2009، ص 40-41.

2.1. موقف جمعية العلماء المسلمين:

لقد كانت الطلقات الأولى التي بشرت باطلاع ثورة نوفمبر مفاجأة كبيرة بالنسبة لمسيري كافة التشكيلات السياسية المعروفة في البلاد، وكان ذلك أيضا بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين، ومن أجل أن نوضح أكثر موقف الجمعية، يجب معرفة موقفها في الداخل والخارج "القاهرة"، لأن لكل طرف موقف خاص به.[1]

- **الداخلي:** عند الحديث عن الموقف في الداخل يجب التطرق إلى مجلة البصائر والتي نشرت في العدد 292 ليوم 05 نوفمبر 1954، تحت عنوان الليلة الليلاء «فوجئت البلاد الجزائرية بعدد عظيم من الحوادث المزعجة... ولا نزال لحد الساعة لا نملك التفاصيل المقنعة عن هذه الحوادث وأسبابها، وليس بين أيدينا إلا ما تتناقله الصحف... فلا نستطيع أن نعلق عليها أدنى تعليق...»[2]

وقد أصدرت أيضا في العدد 293 يوم 19 نوفمبر 1954 مقال تحت عنوان "لجان الحقائق بالحكمة والعقل"، وحيث ذكروا «فهل يكفي في معالجة أن يقول مسيو ماندیس فرانس: إن الجزائر قطعة فرنسية...ويقول أيضا وزير الداخلية مسيو متران: "إن الجزائر فرنسية... وستبقى كذلك إلى ما لا نهاية له، وأنه ليس في الجزائر مشكل سياسي ولكن هناك مشاكل اجتماعية واقتصادية..." وحسب ما أكدته مجلة البصائر هنا أن المشكل الجزائري لا يحل هكذا، بل يزيد تعقيدا، والحل حسب رأيهم هو نبذ سياسة البطش.[3]

- **الخارجي:** وهنا يختلف عن الموقف في الداخل، ونذكر أهم المواقف نجد من خلال ما ذكر أحمد توفيق المدني من خلال مذكرته «... رأينا أننا من الثورة ومع الثورة، ولا يمكن إطلاقا أن لا نكون من الثورة مع الحذر التام، ومن أجل ذلك فنحن نهيب بكل سرعة بكل رجالنا وطلبتنا ومنظماتنا أن يعملوا ما استطاعوا مع الثورة...»[4]

وقد كتب أيضا كل من محمد البشير الإبراهيمي والفضيل الورتلاني من خلال مكتب جمعية العلماء الجزائريين بالقاهرة يوم 15 نوفمبر 1954 «... فسيروا على بركة الله وبعونه وتوفيقه إلى ميدان الكفاح المسلح، فهو السبيل الواحد إلى إحدى الحسنتين، إما موت وراءه الجنة، أم حياة وراءها العزة والكرامة...» وذكر قبل كل ذلك قوله تعالى «كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين» سورة البقرة الآية 249.[5]

---

[1] محمد العربي **الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط 01، دار البحث، قسنطينة، 1984، ص 181.

[2] مجلة البصائر: مقال **"حوادث الليلة والليلاء"**، العدد 292، يوم 05 نوفمبر 1954، ص 51.

[3] مجلة البصائر: مقال **" لجان الحقائق بالحكمة والعقل"**، العدد 293، يوم 19 نوفمبر 1954.

[4] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح، مذكرات**، ج 03، مع ركب الثورة التحريرية، دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر، 2009، ص 41.

[5] احمد طالب الإبراهيمي: **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1954-1964**، ط 01، ج 05، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 35-36.

وذكره أيضـــا في كتابه "في قلب المعركة"، فقال «أما نحن المغتربين عن الجزائر فوالله كأنما حملت إلينا الرياح الغربية حينما سـمعنا الخبر وروائح الدم الزكية... ونحن في القاهرة كأننا في مواقع النار والنار في خنشـلة وباتنة».[1]

لقد اســتبشــر أعضــاء جمعية العلماء المســلمين بالقاهرة بالثورة، وكان لها موقف إيجابي على عكس الموقف في الداخل، والذي كانوا يصفونها بالحوادث المزعجة.

3.1. موقف التيار الشيوعي الجزائري:

كما تم ذكره سـابق فإن عامل المفاجأة كان حاضـرا وبقوة في جميع الأحزاب السـياسـية، وهو كذلك في التيار الشـيوعي وقد وصـف عمليات الفاتح نوفمبر العمليات الإرهابية[2]، حيث يرون أن الثورة لا يمكن أن تقع إلا نتيجـة الصــراع الطبقي، ولكن ثورة أول نوفمبر لم تكن كـذلـك بـل هي ثورة فلاحين ومثقفين محرومين تدفعهم الروح الوطنية وتغذيهم المبادئ الإســلامي[3]، وذكر أيضــا الكاتب فاضــلي إدريس في كتابه "حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل أمة" أن الحزب الشيوعي منذ أن وقع في خطر، بدأ زعماؤه يفكرون للدخول في العمل الســري، وهكذا وبهذا الموقف يكون الحزب الشــيوعي اختار الســير وراء الجماهير وليس أمامها كما يقال.[4]

4.1.موقف المصاليون:

وصــف المصــاليون عمليات أول نوفمبر بـالاعتـداءات أي الأعمـال الإجرامية، ففي البـدايـة نجـد أن المصــاليون نصــبوا للجبهة العداء، ولكن مع مســيرة الثورة بدأ ينضــم إليها المزيد منهم بالتدريج، ولكن ظل مصالي الحاج والأقلية معه على الموقف العدائي للجبهة إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية، مع الجدير بالذكر أن مصـالي الحاج كان أول من نادى باسـترجاع الاسـتقلال التام[5]، ويجب الإشـارة إلى أهم الإشـارات التي كانت تتداول ومفادها بأن مصــالي الحاج هو وراء الانطلاقة والتوغل فيها، في حين أن مثالي الحاج توجه بندائه المعروف في 08 نوفمبر إلى الشعب الفرنسي والطبقة العاملة يمد لهما يد الأخوة.[6]

وقد كان هذا النداء ورقة رابحة بالنسبة للسلطات الاستعمارية فقد استغلها "جاك سوستيل" الحاكم العام للجزائر كورقة مصالية ضد الثورة حيث قال «إن مصالي هو وسيلتي الأخيرة»[7]

---

[1] محمد البشير الإبراهيمي: **في قلب المعركة**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 25-26.
[2] محمد العرثي الزبيري وآخرون: **مرجع سابق**، ص 165.
[3] أحسن بومالي: **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 281.
[4] فاضلي إدريس: **حزب جبهة التحرير الوطني FLN عنوان ثورة ودليل دولة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص 98.
[5] مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غلاة نوفمبر**، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 89.
[6] علي كافي: **المصدر السابق**، ص 57.
[7] أحسن بومالي: **المرجع السابق**، ص 275.

كما ذكر فتحي الديب من خلال مذكراته "عبد الناصر والثورة الجزائرية" أن المصاليين عند إحساسهم أن الأحداث الثورية قد تجاوزتهم، فبدوا بالقيام بالعديد من عمليات التخريب على الثورة، واعتزامهم السفر إلى ليبيا وفرنسا تحت شعار جبهة التحرير لبث التفرقة وتشكيك الجزائريين بقيادة الثورة.[1]

كما ذكر أيضا في نفس السياق المؤلف أحسن بومالي أن جاك سوستيل قد وجد نجاحه في إخماد الثورة من خلال المصاليين ومن خلال قيامهم بالعديد من عمليات التحدي والاستفزاز وتحطيم الثورة.[2]

5.1. موقف المركزيين:

وفي نفس المجال، وكما ذكر المصاليون أن عمليات أول نوفمبر تعتبر اعتداءات، فقد صرحوا أيضا ووصفهم بالإرهابيين.[3]

كما تحدث أحمد حربي في كتابه بأن حالتهم كانت تغلب عليهم طابع الدهشة، ففي نظرهم أن موعد الثورة لم يحن بعد، ولم يكن لديهم موقف واحد بل كانت فردية بينما البعض الآخر يرى أن غرة نوفمبر انقلاب داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ويتهمون المناضل أحمد بن بلة بأنه وراء ذلك، ووصفوها أيضا بالأكلة التي لن تجهز لأنهم أشعلوا النار في الجزائر لكن القدر موجود في القاهرة.[4]

6.1. المواقف الفرنسية:

إن اندلاع غرة نوفمبر كان متوقعا، وهنا فإن الحدث لم يكن له صدى كبيرا وذلك باستثناء بعض القطاعات اليسارية، فإن البقية لم تكن تعتبر الجزائر مشكلة استعمارية، وعلى العكس فإن الجزائريين في معظمهم رأوا فيه امتداد لتاريخهم وقيدوه في إطار الكفاح ضد الاستعمار.[5]

وكرد فعل أولى سارع الحاكم العام في الجزائر "روجي ليونار" إلى إصدار بلاغ عشية يوم الإثنين من أجل طمأنة المستوطنين والتقليل من أهمية الأحداث التي تعرضت لها العديد من مناطق الجزائر.[6]

وفي صباح اليوم الثاني من شهر نوفمبر ظهرت الصحافة الاستعمارية بعناوين ترمي إلى هدفين مختلفين، فهي تدعوا من جهة إلى التزام الهدوء ومنح الثقة للسلطات المختصة التي تملك من الوسائل ما سيمكنها من في ظرف قصير جدا من القضاء على الأعمال الإجرامية، ومن جهة أخرى فإن تلك العناوين جاءت عبارة عن ترهيب ووعيد موجهين لقادة وأعضاء الحركة الجديدة.[7]

---

[1] فتحي الديب: **المصدر السابق**، ص 77.
[2] أحسن بومالي: **المرجع السابق**، ص 276
[3] مولود قاسم نايت بلقاسم: **المرجع السابق**، ص 64.
[4] محمد حربي: **المرجع السابق**، ص 185.
[5] محمد حربي: **سنوات، المصدر السابق**، ص 22.
[6] الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية**، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 127.
[7] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج 02، دار الكتاب العربي، 1999، ص 15.

وفي اليوم الثالث من الشـهر تعددت التعاليق وتكاثرت الآراء التي أجمعت رغم اختلافات الاتجاهات السياسية لأصحابها بأن جذور ما وقع في الجزائر يجب البحث عنه في الخارج لأن الدقة التي ميزت لها الأحداث أكبر من عقول الأهالي، وبالطبع فإن أول من وجهت إليه التهم الثقيلة هي الجامعة العربية التي لم تكن أنذاك تخفي دفاعها عن حقوق أبناء المغرب العربي إلى درجة أنها أنشـأت في القاهرة مباشـرة بعد تأسـيسـها مكتب يمثل الحركات الوطنية العاملة في كل من تونس والمغرب والجزائر، بالإضافة إلى ذلك فإن إذاعة صوت العرب هي أول محطة أعلنت عن ميلاد جبهة التحرير الوطني وبشرت بالنصر المبين.[1]

وقد خيل للجندي الفرنسي أنه يستطيع قمع قوة الشعب المعنوية وإرغام المجاهدين على وضع السلاح بما يرتكبه في البوادي والمدن والقرى من خلال المذابح الفظيعة والقتل الجماعي والاعتداء على عفاف النسـاء وسرقة الأمتعة.[2]

2. المواقف الدولية:

1.2. مصر: كانت مصر من بين الدول العربية التي فتحت صدرها للجزائريين وناصرت قضيتهم، وفتحت لهم المجال لإسـماع صـوتهم من خلال المكاتب وتأسـيس اللجان، وكان أهمها تأسـيس مكتب المغرب العربي الذي باشر نشاطه السياسي من القاهرة [3] وفي المرحلة الأخرى تميزت بالتنسيق الكبير بين أعضاء المنظمة الخاصة والرئيس المصـري جمال عبد الناصـر، فقد بارك خطوة تفجير الثورة، واتفق مع بن بلة على السـفر إلى ليبيا لدراسـة إمكانية تهريب السـلاح بالاتفاق مع العناصـر الوطنية الليبية ، وبالذات للمنطقة الشـرقية للجزائر للشروع فورا في الكفاح بتهريب السلاح، لتصل التعزيزات للمجاهدين قبل نفاذ الذخيرة.[4]

وكان من الضـروري على مفجري ثورة نوفمبر توزيع البيان خارج الحدود الجزائرية وليس هناك ما هو أضـمن لهم من مصـر، وفعلا فقد كانت أقرب لهم من غيرها من الدول الأخرى، وقد أذيع بيان أول نوفمبر من إذاعة صـوت العربي مسـاء يوم أول نوفمبر الذي بين للعالم أن من بين أهدافه الخارجية تدويل القضـية الجزائرية.[5]

ولم يكن يخفى على السلطات الاستعمارية الفرنسية الخطر الذي تشكله الدولة المصرية حكومة وشعبا في موقفها من القضـية الجزائرية وثورة التحرير خاصـة بعد اندلاعها في أول نوفمبر 1954 وارتباطها العضـوي بالأمة العربية وعلى رأسـها مصـر أنذاك والتي تعرضـت إلى انتقادات الفرنسـيين منها تصـريح أحد النواب الذي

---

[1] المرجع نفسه، ص 16.
[2] أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتب النهضة المصرية، مصر، ص 233.
[3] مريم صغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، ط 02، دار الحكمة، 2009، ص 183.
[4] فتحي الديب: **المصدر السابق**، ص 45.
[5] مريم صغير: **مرجع سابق**، ص 188.

صب غضبه على مصر واعتبرها مصدر الخطر حيث قال «إن الشر جاء من إذاعة القاهرة»، ومع ذلك بقيت مصر على موقفها في تدعيم القضايا العربية خاصة وأنها كانت تؤمن بفكرة توحيد العمل المسلح بين أقطار المغرب العربي الثلاثة.[1]

3.2. الاتحاد السوفياتي:

منذ اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 لم يبدي الاتحاد السوفياتي مواقف مساندة للثورة الجزائرية، بل رأى أن كل ما يحدث في الجزائر هو مشكل فرنسي يحل داخليا، وعليه فإن مواقفه من القضية الجزائرية كانت محل انتقاد من طرف مجموع دول المعسكر الشيوعي وعلى رأسهم الصين الشعبية التي رأت أن سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه القضية الجزائرية هي سياسة منافية ومناهضة للمبادئ الشيوعية بمساندة حركة التحرر في العالم[2] فقد صرح خوربتشوف[3] أن الاتحاد لا يتدخل وأن الحل السليم لهذه القضية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة لشعوب الاتحاد الفرنسي.[4]

3. موقف سويسرا من الثورة التحريرية (1954-1956):

1.3. موقف الصحافة السويسرية:

أما بالنسبة إلى موقف الصحافة السويسرية من اندلاع الثورة التحريرية نجد ما ذكره الكاتب مولود قاسم في كتابه "ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر" من خلال بعض الجرائد نذكر منها:

- **جريدة لاغزميت دي لوران:**

حيث كتبت هذه الجريدة نورد ما يلي «ها قد دخلت الجزائر دوامة من الشغب العام بل الشامل»

وكتبت مقال أخرى من نفس الجريدة نذكر منه «أنها سلسلة دموية حقا في شمال، ونتمنى ألا تضطر فرنسا إلى الإلقاء بنفسها إلى الجزائر كما فعلت في غيرها، في الحلقة الجهنمية أو العلاقة الجدلية المتمثلة في الإرهاب من جهة الجزائريين والقمع من جهة الفرنسيين»

حيث أضافت في نفس السياق المقولة التالية «إن الفكرة الوطنية والجزائرية تغذيها حالة البؤس والإجحاف الاجتماعي الصارخ»

وكتبت هذه الجريدة مقال آخر حيث تحدثت فيه عن «قوة الانتشار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الجزائرية وصوت العرب في القاهرة والنشاط السري الذي تقوم به اللجنة الثورية للوحدة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 189.

[2] الطاهر جبلي: **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 388.

[3] **خوربتشوف**: ولد في 02 آذار 1931 وهو زعيم سياسي ورجل دولة سوفياتي تسلم رئاسة الاتحاد السوفيات، تميز حكمه بالمعاداة الشديدة، أنظر: ستروب تالبوت، ميخائيل غروباتشوف: **سيرة ذاتية مفصلة**، تر: دار الأطلس للترجمة والنشر.

[4] الطاهر جبلي: **المرجع السابق**، ص 388.

والعمل، كل هذا لا يمكن أن يفسر انفجار سلسلة من الاعتداءات وحالة من الثورة الحقيقية لو كان وضع الشعب الجزائري فقط يقرب من الحسن».[1]

2.3. موقف الحكومة السويسرية (1954-1956):

إن سويسرا التي اعتمدت بطبيعتها أسلوب الحياد في العلاقات الدولية، وبالرغم من ذلك فأنها كانت تتابع الأحداث عن كثب، حيث أشار (جول آربر **juls arber**) القنصل السويسري بالجزائر في تقرير قدمه لحكومته في 21 مارس 1955 إلى الجو المتشائم لدى المواطنين عكس تفاؤل السلطات الفرنسية في قرب القضاء على المشكل بالجزائر، وأكد في جوان 1955 على تفاقم الوضع بفعل هجمات الفلاقة، وكذلك بسبب وصول العنف إلى الأحياء وضواحي المدن.

وفي خضم هذا الوضع عززت سويسرا قنصليتها في الجزائر بنائب القنصل (ريمي جوديت) بسبب المتاعب التي زادت على القنصل (جول أربر).

خلال أحداث 20 أوت 1955 تحدث جول أربر في تقرير والذي أسماء "اليوم الأكثر مأساوية" في الصراع، أيضا إلى المتمردين الذين ازدادوا انتشارا وتفاقم للأعمال التخريبية.[2]

وبعد سقوط أول ضحية سويسرية يوم 27 ديسمبر 1955 في منطقة الشمال القسنطيني خلال أحداث تخريبية بدأت الرعية السويسرية تطلب التدخل من طرف الحكومة السويسرية وحمايتهم، فأعلن رئيس القنصلية السويسرية في الجزائر أنهم اتخذوا سلسلة من التدابير لحمايتهم.[3]

هذا يعني أن موقف الحكومة السويسرية من استمرار الثورة الجزائرية وتوسعها، رغم حيادها إلا أنها تبدي نوعا من القلق إزاء الأوضاع المزرية التي تعيشها رعاياها بالجزائر وبسبب حياد الحكومة السويسرية المطلق من الثورة الجزائرية جعلت تحركات الجزائريين في سويسرا تحت المجهر بعد شهور من انطلاق الثورة، حيث جاء في تقرير للسفير الفرنسي في بيرن ايتيان دينري في 10 جوان 1955 "أن سويسرا لن تسمح بأن تتحول إلى مركز عمل لشمال إفريقيا، وأن مراقبة الجزائريين على الحدود تعززت".[4].

.

[1] مولود بلقاسم نايت بلقاسم: **مصدر سابق**، ص 182-183.

[2] عبد المالك بوختاش: **مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة الجزائرية 1954-1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 20121/2020، ص 106.

[3] Damien carron، **op.cit**، p 96.

[4] عبد المليك بوختاش: **مرجع سابق**، ص 106.

الـفصل الثاني: موقف سويسرا من بعض قضايا الثورة الجزائرية

الفصل الثاني: موقف سويسرا من بعض قضايا الثورة الجزائرية

أولا. الموقف الرسمي للسلطات السويسرية في بعض قضايا الثورة الجزائرية:

1. موقف الحكومة السويسرية في بعض قضايا الثورة الجزائرية:

1.1. موقف الحومة السويسرية من نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان:

لقد أدركت جبهة التحرير الوطني ومنذ اندلاع الثورة بأن نجاحها مرتبط بالعمل في الخارج ومن خلال هذا الأخير تم تأسيس مكاتب تابعة لجبهة التحرير الوطني في معظم دول العالم،[1] ونجد من أهم هذه المكاتب مكتب لوزان بسويسرا، والذي كان ينشط كهيئة سياسية تحت غطاء الهلال الأحمر الجزائري، وقد كان له دور بارز في التعريف وتطور القضية الجزائرية.[2]

- **تأسيس المكتب:** تأسس هذا المكتب بمدينة لوزان سنة 1956م، برئاسة الطيب بولحروف[3]، والذي اتخذ من بيته مقرا لإدارة نشاط المكتب، ونظرا للرقابة المفروضة على مسؤولي المكتب من السلطات السويسرية، وكان يساعده رجلان وهما فرنسيان؛ سيرج ميشال وجاك بيرتوي، وعند تكليف الطيب بالانتقال إلى إيطاليا للإشراف على مكتب روما خلفه محمد عبد الوهاب[4] في 24 أوت 1958م، وقد اتخذ هذا الأخير من بيته مقرا للمكتب.[5]
- **نشاطات المكتب:**

✓ **تنظيم نشاط الطلبة والعمال:** لقد اهتم المكتب بكل من العمال والطلبة، فنجد هذا الأخير قد وظفهم في عديد المجالات والأهم في المجال الدعائي، تحت غطاء تنظيم رسمي يدعى إفريقيا،[6] من أجل الدعاية

---

[1] محمد أبو العلا: **في الاتصال بالجماهر بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2014، ص 184.

[2] الطاهر جبلي: **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م**، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ص 380.

[3] **الطيب بولحراف:** من مواليد 1923/04/09م، نشأ بعنابة، طرد من التعليم بسبب اهتماماته السياسية، التحق نظاميا بحزب الشعب 1951، سجن إثر أحداث 08 ماي 1945م، التحق بالجبهة غداة اندلاع الثورة، وعمل باتحادية فرنسا لغاية 1958، عين بمكتب جبهة التحرير الوطني بروما وجنيف، كان له دور في الاتصالات التمهيدية بالفرنسيين والتي توجت باتفاقيات إيفيان، توفي في 25 جوان 2005م، أنظر: **محمد عباس: رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2004، ص 157.

[4] **محمد عبدالوهاب:** من مواليد 20 جوان 1920م، وهو من أصول تونسية، استقر بوهران خلال الفترة 1951م إلى 1954م، ليتم بعدها سجنه لأسباب سياسية، ومع نهاية 1959م أصبح متابعا من طرف الشرطة الفرنسية، على إثرها انضم إلى صفوف جيش التحرير الوطني، وبعد تربص لمدة ثلاثة أشهر وبطلب من الثوار سافر إلى القاهرة خلال سنة 1958م، ومن هناك وصلته تعليمات بالذهاب إلى سويسرا والإقامة بها لتعويض الطيب بولحراف، وبتاريخ 30جوان 1958م وصل إلى سويسرا حيث مكث في جنيف ثم غادرها من أجل الإقامة بلوزان، أنظر: نجاح سلطان: **نشاط مكاتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في أوروبا 1954-1962م**، إشراف على آجقو، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020-2021، ص 122.

[5] أمينة شعبوني: **نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان وموقف سويسرا منه 1956-1959م**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج9، ع3، ديسمبر 2018، ص 39.

[6] **اللجنة الإفريقية:** تأسست من طرف مكتب جبهة التحرير الوطني بجنيف سنة 1956م، تقوم بدراسة مشاكل شمال إفريقيا وهذا من خلال العديد من الندوات والمحاضرات، وطرحت فيها أيضا القضية الجزائرية، أنظر: عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، سبتمبر 1958م-جانفي 1960م، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 287.

للثورة وتوزيع جريدة المجاهد وبيانات الحكومة المؤقتة أو لفيدرالية الجبهة في فرنسا، حيث تم توزيع ما يعادل 300 نسخة،[1] وقاموا بالعديد من النشاطات منها إحياء عدة سهرات وتنظيم ندوات خصصت لدراسة مشاكل الشمال الإفريقي، والتي طرحت من خلالها أيضا القضية الجزائرية، كما تم تشكيل لجنة لدراسة المشكل الجزائري من طرف مسؤول الطلبة البروتشتانت بمدينة جنيف،[2] ومما ساهم أيضا في ممارسة نشاطهم بحرية الجامعات السويسرية التي كانت تتمتع بنفوذ واسع في مختلف الأوساط، كما أنها كانت تجمع الاتجاهات والتيارات،[3] وقد حرص المناضل عبد الوهاب على ضرورة تنظيم الطلبة بأنفسهم من خلال قواعد ومبادئ جيش التحرير الوطني، فقد واجها العديد من الصعوبات لأنهم كانت تطغى عليهم النزعة الفردية وفي نفوسهم بعض التردد، لكن مع هاته المشاكل التي تعتبر مشاكل صغيرة لم تمنعه من القيام بعمله كمسؤول وهذا في إطار احترام انضباط الجبهة.[4]

أما بخصوص العمال فقد كان عبدالوهاب يقوم بتنظيمهم وتوعيتهم وجمع الاشتراكات منهم، من أجل اللاجئين الجزائريين،[5] وقد أحصى المكتب حوالي 100 عامل، وبسبب صعوبة النشاط وأيضا قلة العمال هناك حرصت الجبهة على الانضباط والحرص على القيام بأعمال التي تؤدي إلى طردهم من سويسرا وهذا بسبب أنهم لا يشكلون وزنا كبيرا لقلة عددهم،[6] وقد نظمهم إلى خلايا وأفواج وفروع عبر التراب السويسري ونجد أهمها في جنيف تحتوي على 25 عاملا، أما زيوريخ يوجد فيها 12 عاملا، وفيما يخص برن فيها 22 عاملا،[7] وقد باشر المكتب أيضا جمع الاشتراكات التي كانت تقدر قيمتها بأكثر من إثنين وعشرين ألف (22000) فرنك سويسري في الفترة الممتدة من أكتوبر إلى نوفمبر 1959م.[8]

وهنا نستطيع القول أن فيدرالية جبهة التحرير الوطني، كان لها دور كبير في هيكلة الجالية الجزائرية الموجودة بجميع دول أوروبا وخاصة سويسرا، وقد بلغ عدد المنخرطين في السنوات الأخيرة للثورة حوالي 350 ألف مناضل، وتشير الأرقام أن حوالي 2000 مناضل في سويسرا، ولعل هذا الرقم مع بروز العديد من

---

[1] عمر بوضربة: **لمحة عن الطلبة، المرجع السابق**، ص

[2] عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق**، ص 287.

[3] أمينة شعبوني: **المرجع السابق**، ص 141.

[4] علي هارون: **الولاية السابعة، حزب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962م**، تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 176.

[5] عبد القادر فكاير: **مكاتب جبهة التحرير الوطني في الخارج ودورها في التعريف بالقضية الجزائرية 1954-1962م**، مجلة المصداقية، مج3، ع3، 2021، ص 49.

[6] عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق**، ص 286.

[7] علي هارون: **المرجع السابق**، ص ص 176-177.

[8] عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق**، ص 287.

التواجدات للمناضلين في المناطق الأخرى منها فرنسا 300 ألف مناضل وألمانيا 12 ألف، تشير إلى مدى النظام الشامل لجبهة التحرير الوطني.[1]

✓ **النشاط الدعائي وجمع الإعانات:** اهتم المكتب بالنشاط الدعائي من أجل إيقاظ الرأي العام السويسري تجاه القضية الجزائرية وكذلك من أجل كشف الممارسات الاستعمارية الفرنسية، نجد أهمها:

- قيامهم في مارس 1959م بعرض مواطنين جزائريين فارين من مركز التجميع لسان موريس بفرنسا.
- توزيع جريدة المجاهد وبيانات الحكومة المؤقتة.
- وفي نفس السياق عملوا على حملة دعائية ضد تجنيد الشباب السويسري لدعم الجيش الفرنسي لضرب الثورة الجزائرية.[2]
- أما بالنسبة لجمع الإعانات فقد اهتم المكتب بأوضاع اللاجئين الجزائريين المزرية في كل من تونس والمغرب، إذ أنشأ لجانا لجمع الإعانات في العديد من المناطق منها العاصمة الفدرالية برن وجنيف، مدعما بوثائق بحيث أثبت أوضاعهم المزرية والصعبة،[3] وأجرى عبد الوهاب لقاء مع ممثل المصلحة الدولية بمدينة زيوريخ والذي توج بالاتفاق على إرسال هذه الهيئة بعثة طبية إلى تونس لخدمة اللاجئين، وتم أيضا الاتفاق على تنظيم حملة دعائية واسعة لفائدتهم.[4]

- **تداعيات اكتشاف المكتب:**

تم الاكتشاف في 16 سبتمبر 1959م، حيث تعرضت شقتين على طريق شارع دوقرمون بلوزان لتفتيش من طرف الشرطة بناء على مجموعة من معلومات من مصادر فرنسية مختلفة، وعند اقتحام المكان تم القبض على عبدالوهاب وبن يوسف بن خدة وبوكلي حسان وأيضا لمين دباغين وزوجته،[5] كما كتبت أيضا جريدة لاكزال حول تدمير الشرطة في جنيف شبكة جزائرية تقوم بالدعاية ضد فرنسا وتجمع الاشتراكات من الجزائريين.[6]

- **موقف السلطات السويسرية من نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان:**

[1] طاهر جبلي: **المرجع السابق**، ص ص 379-380.
[2] عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق**، ص ص 288.
[3] أمينة شعبوني: **المرجع السابق**، ص 141.
[4] عمر بوضربة: **المرجع نفسه**، ص 289.
[5] Damien Carron: **Op cit**، p 265.2
[6] LA.GAZETTE De Lausanne، "**cellule détruite a Geneve**" N° 65، 18 Mars 1960، p 1.3

أما بالنسبة لموقف السلطات السويسرية وما هو متعارف عليها هو امتناعها لممارسة أي نشاط سياسي قد يهدد استقرار حيادها، لذلك قامت بالعديد من التحريات والبحث عن مسؤولي هذا المكتب وبعد استجواب وفحص الوثائق صدر أول تقرير يوم 25 سبتمبر تبين مهام المكتب المتمثل في النشاط التنظيمي لجبهة التحرير الوطني في لوزان، أما بالنسبة إلي قرار المجلس الاتحادي في بداية أكتوبر على طرد أعضاء المكتب أمثال عبد الوهاب ويوكلي حسان.[1]

أما فيما يخص ما تم العثور عليه نجد العديد من الوثائق المهمة وأثناء التفتيش ولعدة أسابيع أصدرت ثلاثة تقارير تم توزيعها على المصالح المختصة وفي 29 أكتوبر قدموا التقرير الخاص بمسألة المالية لجبهة التحرير الوطني، ونجد أيضا من ضمن المحجوزات أكثر من 500 وثيقة تتضمن معلومات غير مكتملة حول تهريب الأموال وعن حسابات بفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ولكن بعض الوثائق التي كانت بخط اليد وباللغة العربية فقد كانت تعقد العمل بشكل كبير على السلطات السويسرية بفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.[2]

2.1. موقف السلطات السويسرية من تجنيد الشباب السويسري ضمن فرق اللفيف الأجنبي الفرنسي:

يعد اللفيف الأجنبي من أهم الفرق العسكرية التي من خلالها ساهمت في حروب الاستعمار الفرنسي بعناصرها المتعددة وكانت بداية نشاطها احتلالها للجزائر، وهي تعد فرق مخترقة لكل القوانين الدولية منذ تاريخ تأسيسها إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر.

- **مفهوم اللفيف الأجنبي:**

وهو عبارة عن وحدة عسكرية كبيرة متكونة غالبا من مجندين متطوعين من مختلف الأجناس وتعتبر الجزائر المكان الحقيقي لهذا الجيش وتعد منطقة سيدي بلعباس مهد اللفيف الأجنبي، أنشئ بمرسوم ملكيا وقعه لويس فيليب في 10 مارس 1831م بباريس،[3] مهمتها حماية وتوسيع الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن 19، كما شاركت في مختلف الحروب التي شنتها فرنسا، وكانت تتشكل جنسيات هذا اللفيف في أول الأمر من البلدان الأوروبية منها ألمانيا، المجر، بلجيكا، سويسرا، وهذه الأخيرة وبالرغم من اتخاذها مبدأ سياسة الحياد إلا أنها تمثل خامس قوة في هذا اللفيف.[4]

---

[1] **يوكلي حسان:** من مواليد 1923م، عمل في التعليم، عاش بفرنسا منذ سنة 1946م بباريس، كان يعمل أيضا موظفا في مجال المحاسبة ثم استقر في لوزان 1958Damien Carron: **Op cit**، p 267م، وساهم في عبور المهاجرين القادمين من فرنسا إلى شمال إفريقيا، كان له علاقة بجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، أنظر:

[2] Damien Carron: Op cit، p p 265-267،270.1

[3] حجازي مصطفى: **مدينة سيدي بلعباس واللفيف الأجنبي**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع1، جانفي-ديسمبر، 2007، ص 199.

[4] محمد قدوري: **المرجع السابق**، ص ص 341-342.

وحسب شهادة أحد مناضلي جبهة التحرير الوطني المدعو نجادي محمد مقران[1] بقوله: "في زمن سافر بعض عساكر اللفيف الأجنبي ووصلوا إلينا فاستقبلناهم بحرارة وسألتهم عن وحداتهم وأسلحتهم ومعنوياتهم وأسماء رفاقهم خاصة الذين ينوون الالتحاق بنا فكتبت رسالة لكل واحد منهم لأطلب منهم الفرار وأعطيتهم في نفس الوقت أخبار عن رفاقهم الذين التحقوا بنا..."[2]

ومع بداية شهر أكتوبر 1960م تم تقديم 11 عسكريا من اللفيف الأجنبي إلى الصحافة بحضور الوزير المغربي للإعلام والسياحة والذي كان يرأس الندوة الصحفية، ويرافقه صحفي من الحكومة المؤقتة في الرباط حيث صرح قائلا: "رغم العنف الممارس ضد العساكر الذين حاولوا الفرار ورغم ادعاءات المصالح الفرنسية وإرجاع انتماء اللفيف الأجنبي إلى منطقة الحلف الأطلسي، فإن حركة الفرار التي بدأت في 1956م تواصلت وتضاعفت يوما بعد يوم منذ ذلك التاريخ أكثر من 5000 عسكري، تم حملهم عبر التراب الجزائري إلى الحدود الشرقية والغربية..."[3]

وفي تاريخ في23 جويلية من سنة 1960م تم إحصاء عدد العساكر من اللفيف الأجنبي الذين تم إرجاعهم إلى أوطانهم عبر الحدود الغربية للجزائر حوالي 3299 من بينهم 34 سويسري.[4]

- **التدابير السويسرية لتوقيف تجنيد شباب سويسري في صفوف اللفيف الأجنبي:**

✓ **الأساليب الرسمية:** لقد ورد في مقال صحفي من جريدة جنيف في عددها 142 يوم 20-21 جوان 1959م تحت عنوان يجب على فرنسا التخلي عن الالتحاق بلفيف القصر السويسري حيث كتبت أن السلطات السويسرية قامت بالبحث عن العديد من الحلول السياسية والدبلوماسية من أجل حل قضي تجنيد الشباب السويسري في صفوف اللفيف الأجنبي، وقد حاول رئيس الفيدرالية ماكس بتي بير،[5] إقناع فرنسا بالتخلي عن القاصرين المسجلين وكذلك من الانخراط في المستقبل، ولكن المحاولات رجعت عليهم بالفشل حيث ردت عليهم السلطات الفرنسية بأن المجندون هم أشخاص بالغون ومسؤولون عن أفعالهم.[6]

---

[1] **نجادي محمد مقران:** من مواليد الأحد 29 جويلية 1934م في سعيدة، في 1940م بدأ دراسته ضمن فريق جيش التحرير الوطني وكان أحد الضباط الذين استقبلوا الفارين من اللفيف الأجنبي وقدما العديد من الخدمات للفارين وللثورة الجزائرية، أنظر: **نجادي محمد مقران،** شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية، غرناطة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 13.

[2] **المصدر نفسه،** ص 106.

[3] **المصدر نفسه،** ص 107.

[4] **المصدر نفسه،** ص 108.

[5] **بتي بير:** من مواليد 26 فيفري 1894م، وهو رئيس القسم السياسي للفدرالية السويسرية، وكان من أهم الشخصيات الرافضة للتجنيد في صفوف اللفيف الأجنبي، توفي في 25 مارس 1994م، أنظر: أوليفي لونغ، **الملف السري، اتفاقيات إيفيان، مهمة سويسرية للسلم في الجزائر،** ديوان المطبوعات الجامعية، ص ص 21-22.

[6] Journal de Genéve "La France doit renoncer a enrole dans la region de Suisse encore mineurs" N° 142، 20-21 Juin 1959، p 2.

ونوقشت قضية اللفيف الأجنبي في سبتمبر 1955م، عندما اقترب العديد من أفراد اللفيف للقنصلية السويسرية فأقدم القسم الفيدرالي السويسري على تقديم تعليمات للقنصل السويسري بالجزائر على مساعدتهم بمنحهم مبلغ مالي وجواز سفر مدة صلاحيته قصيرة، ولكن يجب أن تتم هذه العملية بسرية تامة لأنه في حالة علم السلطات الفرنسية تصبح هناك أزمة دبلوماسية،[1] وكان ولفريد مولر،[2] على علاقة مع جبهة التحرير الوطني ويساعد الفارين على الرجوع لبلدانهم وكان يدعي أن اسمه سي مصطفى.

- ✓ **الأساليب غير الرسمية:** لقد قامت السلطات السويسرية بالعديد من الأساليب غير الرسمية للحد من تجنيد الشباب السويسري ونجد من أهم هذه الأساليب:
- ✓ **الدعاية ضد اللفيف الأجنبي:** هنا تشجعت السلطات السويسرية على رفض تجنيد القصّر وذلك منذ سنة 1953م، وفي نفس السنة بدأت بالتعاون مع الجهات المعنية فبدأت الحكومة السويسرية بالتخطيط لاستخدام وسائل الإعلام من أجل تقديم للسويسريين مخاطر التجنيد في اللفيف الأجنبي،[3] كما كانت هناك لجنة تقوم بتوزيع الملصقات وتنظيم المقابلات والمقالات والمؤتمرات الخاصة بأفراد من طرف قدماء اللفيف الأجنبي، وتكثيف وتركيز جهود اللجنة على الكانتونات زيوريخ وبال بدرجة أقل من جنيف.[4]

ونجد أيضا أن اللجنة السويسرية ضد تجنيد الشباب في اللفيف الأجنبي، وتأسست في 18 أكتوبر 1955م في زيوريخ يترأسها أرنست ريبر الذي لم يكتف فقط بالتنديد اللفظي ضد تجنيد السويسريين، بل دعمها بخطوات عملية أولها تأليف كتابين باللغة الألمانية الأول خلال سنة 1956م يصف فيه بعثاته إلى إفريقيا الشمالية لتهريب الجنود السويسريين، والثاني كان سنة 1958م يشيد فيه بالمساعدة التي تقدمها جبهة التحرير الوطني للجنود الفارين وأدان كذلك الفظائع التي يرتكبها الجيش الفرنسي في الجزائر.[5]

- **المحكمة العسكرية وقضايا اللفيف الأجنبي:**

تم إطلاق حملة ضد اللفيف الأجنبي في كانتون زيوريخ بشرق سويسرا أو في أعقاب المحاكمة الأخيرة من الناحية السادسة بتاريخ 18 فيفري 1959م، وخلالها كشف شاب من كانتون زيوريخ عن الفظائع التي كان

---

[1] شعبوني أمينة: **موقف سويسرا من تجنيد الشباب السويسري في صفوف فرق اللفيف الأجنبي الفرنسي 1959م**، مجلة العلوم الإنسانية، مج30، ع3، ديسمبر 2019، ص ص 38-39.

[2] **ولفريد مولر:** عسكري نمساوي الأصل انخرط في صفوف اللفيف الأجنبي ثم فر منه وطلب المساعدة من جبهة التحرير الوطني، وبناء على معرفته الجيدة للفيف طلب منه السيد عبدالحفيظ بوصوف إعداد شبكة لتحطيم وتخريب اللفيف الأجنبي، كما اعتنق السيد مولر الإسلام وأصبح يسمى مصطفى، أنظر: أمينة شعبوني، **المرجع السابق**، ص 44.

[3] Damien Carron**: Op cit**، p 110.4

[4] Damien Carron: ibid، p 252.5

[5] شعبان إيدو: **المرجع السابق**، ص 245

يشـــاهدها أثناء خدمته في الفيف والذي كان يجبر في بعض الأحيان المشـــاركة بنفســـه، وكانت أبرز حادثة هي جريمة فيحق طفلة تبلغ من العمر 10 ســـنوات، خلال عمل انتقامي في الجزائر،[1] وهناك شـــهادات أخرى كلها تثبت وتفضح الاستعمار الفرنسي من خلال أعمال الجيش الإجرامية ضد الشعب الجزائري، فقد كانت شهادة الشـــاب إيدوين قد أثارت وراءها حملة عنيفة من طرف صـحف ســويســرية وأجنبية، مما جعل من الحكومة السويسرية تأخذ الموضوع بجدية.[2]

وقد تم إنشاء لجنة لإعادة المجندين الفارين من اللفيف الأجنبي، وكانت السيدة ماري مادلين بروماني،[3] من أهم الشخصيات التي ساندتهم، وقد تم الرد من طرف السلطات الفرنسية يوم 31 مارس 1959م بتكذيب جميع الأقوال، أما الشـاب إيدوين فهو لم يكن مجندا ولم يشـارك في العملية التي أدلى بشـهادته بخصـوصـها، وأكدت أيضا أن الجيش الفرنسي لم يرتكب أية جريمة في حق الشعب الجزائري.[4]

لكن هنا السلطات السويسرية قامت بإعادة التحقيق مع الشاب، وتصفح كذلك السيد ماكس بتي بيير العديد من المقالات أهمها لفرنسوا مورياك،[5] تحت عنوان السؤال، وكتاب لهنري سيمون ضد التعذيب.[6]

3.1. موقف السلطات السويسرية من اللاجئين الجزائريين:

لقد شهدت الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي أبشع سياسة اضطهاد وتسلط عرفه التاريخ،[7] ففي الفترة الممتدة من 1955م إلى غاية 1959م تضـــاعفت العمليات العســـكرية، فقامت الســـلطات الاســـتعمارية بترحيل الســـكان من الجبال وإجبارهم على الانتقال إلى المحتشـــدات بقصـــد عزل المواطنين الجزائريين عن الثوار،[8] وعند وصول الجنرال ديغول للحكم قام بالعديد من المشاريع وتهدف إلى العديد من المكاسب منها غلق الحدود الشـرقية والغربية بالأسـلاك الشـائكة المكهربة،[9] ومشـاريع أخرى كانت تنطوي على تعبئة القوة اللازمة

---

[1] LA GAZETTE DE Lausanne، "**A la suite dun process une Violente compagné sest engageée a Zurich contre la légion étrangére**، 24Mars 1959، N° 69، p 5."

[2] شعبوني أمينة: **موقف سويسرا من تجنيد الشباب السويسري في صفوف فرق اللفيف الأجنبي الفرنسي 1959م، المرجع السابق**، ص ص 41-42.

[3] **ماري مادلين بروماني:** إعلامية وعضـو في شـبكة سـويسـرا الداعمة لحزب جبهة التحرير الوطني كانت تنشـر أخبارا معادية للعنصـرية والمناهضـة للاستعمار، من أهم الشخصيات التي ساندت الثورة الجزائرية، أنظر: رشيد خطاب، **أصدقاء الخاوة**، تر: مصطفى ماضي، دار الخطاب، الجزائر، 2013، ص 63.

[4] شعبوني أمينة: **موقف سويسرا من تجنيد الشباب السويسري في صفوف فرق اللفيف الأجنبي الفرنسي 1959م، المرجع السابق**، ص 42.

[5] **فرونسوا مورياك:** من مواليد 1885م كاتب فرنسـي كبير دافع عن القيم الروحية والدينية، كان معاديا للاسـتعمار الفرنسـي للجزائر، أنظر: رشـيد خطاب، **أصدقاء الخاوة**، تر: مصطفى ماضي، دار الخطاب، الجزائر، 2013، ص 504.

[6] شعبوني أمينة: **موقف سويسرا من تجنيد الشباب السويسري في صفوف فرق اللفيف الأجنبي الفرنسي 1959م، المرجع السابق**، ص 42.

[7] محمد العربي الزبيري: **المرجع السابق**، ص 53.

[8] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي للنشر، 1997، ص 542.

[9] يحيى بوعزيز: **الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962**، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 179.

وشن الهجومات على مراكز الثوار،[1] وفرضت على السكان المقيمين على بعد 45 كيلومتر من الحدود أن يغادروا ديارهم إلى داخل البلاد، واضطر البعض منهم للهجرة إلى الخارج.[2]

وقد ذكر الكاتب السويسري داميان كرون أن ما بين جويلية 1958م إلى غاية ديسمبر 1959م قد أكد مكتب لوزان لجبهة التحرير الوطني وفقا للمعلومات التي قدمها المناضل محمد عبد الوهاب أنه كلف بإرسال اللاجئين عبر سويسرا إلى كل من المغرب الأقصى وتونس وكذلك ألمانيا واستقر البعض منهم في سويسرا حيث تم منحهم بفضل تدخل المسؤولين الجزائريين مع الشخصيات السويسرية تمكنوا من الحصول على الوثائق اللازمة، ونجد من أهم هذه الشخصيات جيرترود كورتر،[3] والتي تعتبر مؤسسة الحركة المسيحية من أجل السلام منذ 1930م وهي تعمل أيضا على مساعدة اللاجئين، وقد تفاجأت الشرطة الاتحادية برؤية اسمها يظهر في وثائق جبهة التحرير الوطني، وخلال هذه المرحلة شهدت السلطات السويسرية العديد من طلبات اللجوء السياسي وتعتبر أول حالة تقدمت كانت في 09 ديسمبر 1960م وهو صويلح قويدر.[4]

وقد سهلت السلطات السويسرية عملية تنقل اللاجئين الجزائريين إلى كل من تونس والمغرب الأقصى وألمانيا،(أنظر الملحق رقم 03)[5] حيث اتصلت بمنصف كدادي من أجل التنسيق وتعيين مسؤول بين اللاجئين ومكتب جبهة التحرير الوطني بروما والاتصال أيضا بممثل الشؤون الخارجية المغربية مختار حاج ناصر، وذلك يوم 06 ماي، وقد اقترح هذا الأخير على السلطات السويسرية أنه لا ينبغي أن يبقى في سويسرا إلا الجزائريين الذين يعملون أو مسجلون في الجامعة، أما الجزائريون الذين يصلون إلى سويسرا من فرنسا فيجب مغادرتهم البلاد والتوجه إلى شمال إفريقيا، وقد أصدرت لهم جوازات سفر للذهاب إلى ألمانيا للحصول على التأشيرة.[6]

- **الإعانات المالية السويسرية للاجئين الجزائريين:**

أما بالنسبة إلى أهم الإعانات التي قدمتها سويسرا للاجئين الجزائريين بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر السويسري قد ساهم بنحو 600.000 فرنك سويسري لإغاثة اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب، وهذا بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، وجمع التبرعات أيضا من خلال الصحافة والراديو لأطفال شمال إفريقيا، ومن خلال هذه الإعانات أبرزت السلطات السويسرية مساعيها الإنسانية تجاه

---

[1] الجنرال ديغول: **مذكرات الأمل**، تر: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 73.

[2] عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص 543.

[3] **جيرترود كورتر:** من مواليد 1890م كانت من أهم الشخصيات التي قامت بإغاثة اللاجئين، ثم أسس منظمة إغاثة اللاجئين السويسريين، توفيت في 1972م، في برن، أنظر: Damien، Carren, **p 350** .

[4] Damien، Carren, **ibid**، p 348.

[5] Dodis. Ch/ 10387 p 2.

[6] Damien، Carren، **op cit**، p p 358-359.

اللاجئين الجزائريين، بعيدا عن المجال السياسي وأبرزت موقفها أن هدفها الوحيد هو مساعدة هؤلاء اللاجئين أينما كانوا.

وقد اقترح السفير بيار ميشلي التعاون بين الصليب الأحمر السويسري والصليب الأحمر الفرنسي لصالح اللاجئين الجزائريين وفي نفس الوقت تقوم السلطات السويسرية بالدعم المالي لهم وقدمت شرط وهو بأنها لا تقوم بالمبادرة قبل معرفة ردود الفعل الفرنسية حول الاقتراح.(أنظر الملحق رقم 04)[1]

2.موقف الشرطة السويسرية من بعض قضايا الثورة الجزائرية:

كان لسويسرا دور بارز في نشاط جبهة التحرير الوطني وأيضا في التعريف بالقضية الجزائرية، فقد عرفت في الفترة ما بين 1954-1962م مرور العديد من الشخصيات الثورية فمن كان له نشاط هناك ومن كان فار من السلطات الاستعمارية ونذكر أهمها:

1.2. منافذ جبهة التحرير الوطني بسويسرا:

نجد من أهم الشخصيات التي شهدت المرور عبر سويسرا الطاهر بن عائشة،[2] وكان يعتبر نشاطه متمثل ف الدعم، ففي ربيع سنة 1956م جاءه اتصال من المناضل التهامي من جنيف بسويسرا بهدف المشاركة في توسيع الدعم وكذلك مساندة الفئات المثقفة المغاربية والعربية عموما للثورة الجزائرية، وتم ذلك بواسطة المناضل القومي عاطف دانيال، فأخذ المناضل بن عائشة ينشط ضمن هذه الفئة المثقفة في الإطار المذكور "الدعم والمساندة" لكن بعد فترة وجيزة تلقى رسالة من صديقه عبد الكريم هالي بذهابه إلى تونس وكان ذلك في صائفة 1956م.[3]

وكان للمناضل باسطه أرازقي،[4] مهمة بمرافقة إخوة جزائريين "طلبة" إلى سويسرا، لكن المهمة فشلت في البداية بسبب العديد من المشاكل، ومع بداية أفريل 1955م أعاد التوجه إلى إيطاليا ثم إلى سويسرا "برن" مع المناضل بنونة ميلود حيث عرف المناضل باسطة وبعد تحريات، أنه يعمل لدى مديرية أمن الإقليم الفرنسي وعند وصولهم إلى سويسرا أخبر المناضل بن بلة بذلك فتم أمره بإرسال الطالبين في أسرع وقت إلى فرنسا وفي نفس الوقت كانت له محادثة مع محمد بوضياف لأمور أخرى.[5]

---

[1] Dodis. Ch/ 1544، p 2.1

[2] **الطاهر بن عائشة:** اندمج في النضال خلال مرحلة الكفاح المسلح، سافر إلى باريس في أكتوبر 1954م لطلب الدعم من جناح الحاج مصالي (جماعة عبدالكريم هالي) فأدركته ثورة الفاتح نوفمبر هناك وقد أشعل فتيلها تنظيم، أنظر: محمد عباس، **مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ (2)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2009، ص 77.

[3] محمد عباس: **مثقفون، المرجع السابق**، ص ص 70-71.

[4] **باسطة أرزاقي:** من مواليد 03 نوفمبر 1930م، انضم إلى نداء الكفاح في سنة 1945م، وقام في تلك الفترة 1946م بالعديد من النشاطات، لينضم إلى حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكان له العديد من النشاط داخل وخارج الجزائر في الثورة الجزائرية، أنظر: باسطة أزرقي، **مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص ص 83-99.

[5] باسطة أرزقي: **المصدر نفسه**، ص ص 189-190.

ونجد أيضا المناضل أحمد حدانو المعروف بأحمد الكعبة،[1] وكان مروره عبر سويسرا بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960م،[2] فعند اشتداد المعارضة من طرف المستوطنين لسياسة الجنرال ديغول في الجزائر فشرع المتطرفون في تصفية المناضلين، فشعر أحمد الكعبة بالخطر على نفسه فطلب من ممثلي الولاية الرابعة بحكم العلاقة التي تربطه بهم بأن يساعدوه على مغادرة البلاد فتم تكليف المدعو الهواري الذي كان يتأهب للسفر إلى لوزان في مهمة لدى ممثلي الحكومة المؤقتة، وكانت هناك صعوبة في تهريبه بسبب أن اسمه كان لا يزال مسجلا ضمن قائمة المناضلين الجاري البحث عنهم منذ الفاتح من نوفمبر، لكن مرت العملية بنجاح وهو بهندام أوروبي لتفادي الشبهات عنه ومر بسهولة أمام الشرطة في الحدود من مرسيليا وصولا إلى لوزان ومرورا بإيفيان.[3]

وفي نفس السياق نجد المناضل عبد الرحمان العقون،[4] الذي قرر مغادرة فرنسا لأسباب أمنية إلى سويسرا وساعده في ذلك أحد تلاميذه الذي كان يعمل في الحدود الفرنسية السويسرية نحو مدينة بال ففي 25 مارس 1957م وصل إلى مدينة برن وباشر البحث عن عنوان مسؤولي جبهة التحرير الوطني وأيضا تحضير أوراقه من أجل جواز السفر للسفر إلى البلاد العربية وفي 11 ماي 1957م تم الحصول على جواز سفر من القنصلية السورية وحصل عليها بعد مكوثه في سويسرا حوالي شهرين.[5]

ونجد أيضا لقاء كل من فرحات عباس وأحمد فرنسيس وقدور ساطور وأحمد توفيق المدني في ساحة مقهى عمومي بجنيف، وفي الساعة العاشرة طلب منهم القدوم إلى قسم الشرطة السويسرية من أجل استجوابهم لسبب دخولهم إلى سويسرا وما موقفهم من أحداث الجزائر، ومع العديد من الأسئلة تبين لهم أنهم اجتمعوا لشرب القهوة كما يفعل الأحباب، وكان لكل من المعتقلين نفس الإجابة، فقد اتفقوا على ذلك قبل ذهابهم إلى قسم الشرطة على الإنكار وبشدة ما نسب إليهم من اجتماع سياسي عام بل إنما هو مجرد لقاء.[6]

---

[1] **أحمد الكعبة:** المناضل أحمد حدانو عايش العديد من الأحداث الثورية، كان مثقل بتبعات النضال والسجون، انتقل إلى السجن بسبب مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، وفي سجن سيدي الشممي وهران، أنظر: محمد عباس، **المثقفون، المرجع السابق**، ص 225.

[2] **11 ديسمبر 1960م:** إثر زيارة الجنرال ديغول إلى الجزائر في 09 ديسمبر 1960م قام الجزائريون بمظاهرات عارمة في مختلف المدن الجزائرية حيث حظيت هذه المظاهرات بتغطية إعلامية واسعة حققت نتائج كثيرة منها تأكد الجنرال ديغول أن الشعب متمسك بالاستقلال، اعتراف العديد من الدول بالحكومة المؤقتة وفتحت آفاقا للدبلوماسية الجزائرية، أنظر: فضيلة حفاف، **مظاهرات 11ديسمبر 1960م ودورها في تقرير مصير القضية الجزائرية**، مجلة قضايا تاريخية، ع14، 14 جانفي 2021، ص 264.

[3] محمد عباس، **المثقفون، المرجع السابق**، ص ص 227-228-229.

[4] **عبد الرحمان العقون:** رجل سياسي انخرط في حزب الشعب عمل تاجر ثم فلاح وكان يعمل في مهمة التربية والتعليم العربي، خرج من السجن في 1956م، تم تكليفه بتمثيل جبهة التحرير الوطني في المشرق العربي، عمل كسفير في الأردن، أنظر: عبد الرحمان العقون، **مذكراتي**، حلب للنشر، 2000، د. ب. ن، ص

[5] **المصدر نفسه**، ص ص 220-228.

[6] أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية**، ج3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 156-157-158.

3.2. نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني بسويسرا:

لقد كان لجبهة التحرير الوطني العديد من النشـاطات في سـويسـرا ونذكر منها لقاء محمد بوضـياف وأحمد بن بلة، في محاولة للصلح بين كل من المصاليين والمركزيين فكان انتقاله لسويسرا يوم 07 جويلية من أجل حل الأزمة.[1]

لقاء محمد بوضياف ولحسن لحول[2] ومحمد يزيد ويعتبر ثاني لقاء بالإضافة إلى شخصيات نضالية أمثال مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد والعربي بن المهيدي، وكان لهذا اللقاء مدة طويلة نتج عنه عدم السير وراء المصاليين.[3]

وعند اندلاع الثورة التحريرية لم يتمكن لم يتمكن محمد بوضياف من الحصول على التأشيرة للسفر للقاهرة وأنها تستدعي بعض الوقت، وظل بسويسرا وأرسل البيان بالبريد السريع ولم يلتحق بالقاهرة إلا في 02 نوفمبر.[4]

لقاء محمد بوضياف والمناضل مراد طربوش وكان ذلك خلال سنة 1955م وكان لهما في اللقاء الأول حين أسند محمد بوضياف للمناضل مراد طربوش تنظيم الناحية الباريسية لاتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا والثاني كان في نهاية مارس وبداية أفريل 1955م وقدما فيه تقرير عن اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، في هذه الأثناء كانت المخابرات السويسرية تتبع حركات جبهة التحرير الوطني فتم اعتقال مراد طربوش في الحدود السويسرية.[5]

- **لقاء فرحات وعبد الرحمان فارس:**

تم هذا اللقاء في ماي 1958م بعد حديث مطول مع كل من عبد الرحمان فارس،[6] والجنرال ديغول حول الجزائر، وأهم الأحداث فبعد إنهاء اللقاء مع الجنرال ديغول توجه إلى فرحات عباس من أجل إبلاغه

---

[1] محمد بوضياف: **المصدر السابق،** ص 52.

[2] **المصدر نفسه،** ص 53.

[3] محمد عباس: **إغتيال .... حلم، أحاديث مع بوضياف،** دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 65.

[4] **لحسن لحول:** من مواليد 1917م بسكيكدة، عين عضو في نجم شمال إفريقيا بينما كان يدرس وعين أمين عام لحركة انتصار الحريات الديمقراطية 1950م، ومساند لموقف مصالي الحاج ضد مسؤولي حزب الشعب الجزائري الذين كانوا ينتظرون من ألمانيا مساندة مادية لاستقلال الجزائر، انضم للثورة في جانفي 1955م، وتوقف عن لعب أي دور سياسي ابتداء من 1956م، توفي سنة 1995م، أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962،** تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 294.

[5] دحو جربال: **المنظمة الخاصة لفيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني،** تر: سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، 2013، ص 26.

[6] **عبد الرحمان فارس:** من مواليد 30 جانفي 1911م بمدينة بجاية، أنهى دراسته في الحقوق سنة 1931م، تم تعينه في وظيفة موثق ومارس وظيفة محضر قضائي بسطيف، اشتهر كواحد من أبرز المسلمين المطلعين على المسائل المالية، اعتقلته السلطات الاستعمارية في 15 نوفمبر 1961م، وأطلق سراحه غداة وقف إطلاق النار، عين رئيس الهيئة التنفيذية في المرحلة الإنتقالية، أنظر: عبد الرحمان فارس، **الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965،** تر: حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 05.

بالمحادثات التي أجراها مع ديغول، ولكن قبل أن يغادر أخبره فرحات عباس: "إن ديغول هو الفرنسي الوحيد الذي يمكننا التفاهم معه وسيكون خصما عنيدا فلا داعي للاستسلام وراء الأوهام".[1]

- **لقاء عبد الرحمان فارس وجان عميروش:**

وبعد لقاء ثان جمع بين الجنرال ديغول وعبدالرحمان فارس في 12 جوان 1958 توجه إلى سويسرا مع عميروش،[2] وقدما لفرحات عباس التقرير المفصل حول حديثه مع الجنرال ديغول وعن طلبه في أن يصبح وزير دولة للحكومة فأخبره فرحات عباس قائلا: "ينبغي أن تحترس من الأمر ويجب على وجه الخصوص أن يبقى عرض الجنرال ديغول في طي الكتمان..."، وأخبره أنه لابد أن يستشير بهذا الموضوع بقية قادة جبهة التحرير الوطني وأنه سوف يرد عليه بواسطة السيد محمودي سفير تونس لدى باريس وأخبره أن الإجابة مهما كانت التي سوف تصلك يجب عليك البقاء على اتصال دائم بهم.[3]

- **موقف الشرطة السويسرية من نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني:**

لقد كانت الشرطة السويسرية صارمة جدا في تعاملها مع الجزائريين سواء كان مناضل سياسي أو شخص عادي كان مارا على سويسرا، وهذا من أجل إرضاء فرنسا، ونجد هذه المعاملة كانت قبل اندلاع الثورة، ففي خريف 1931م كان شاب يدرس في كلية الطب بباريس ويلعب بفريق لكرة القدم (النجم الأحمر الأولمبي) وكان فريقه في تلك السنة على موعد مع فريق سفات دو جنيف بسويسرا، وعند الوصول للحدود بدأت العناصر في إظهار بطاقات تعريف للشرطة السويسرية وعند مجيء دوره إذ بشرطي ينظر إلى بطاقته ثم رماها وهو يقول: "لكن يا سيدي أنت لا جنسية لك".[4]

ومنذ ذلك اليوم أدرك الشاب جمال الدين الحقيقة لأن السلطات الفرنسية كانت تكتب عبارة "أندجين مسلم غير متجنس" في خانة الجنسية لأنها لا تقر له بصفة المواطنة وتعتبره مجرد رعية لا وطن له، وهكذا عاد من جنيف قرر الدخول في سبيل النضال لاستعادة حقوقه كمواطن جزائري وخرج بالبحث عن شخصية وطنية تهديه إلى الطريق.[5]

---

[1] **المصدر نفسه**، ث 104.

[2] **جان عميروش:** من مواليد 1906م بقرية صغيرة بالصومام ببجاية، في عائلة اعتنقت المسيحية، درس في المدرسة العليا للأساتذة، نشر العديد من المقالات المناهضة للاستعمار الفرنسي مما أدى إلى تجريده من وظيفته، توفي في 17 أفريل 1962م، أنظر: عاشور شرفي، **المرجع السابق**، ص ص 244-245.

[3] عبد الرحمان فارس: **المصدر السابق**، ص ص 106-107.

[4] محمد عباس: **خصومات تاريخية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 203-204.

[5] **المرجع نفسه**، ص 204.

كما ذكرنا سابقا حول ما تعرض له السيد توفيق المدني،[1] عند سفره إلى جنيف سنة 1956م وإلى المضايقات التي تعرض من طرف الشرطة السويسرية وعن سبب قدومه إلى سويسرا،[2] وقد كان لمراد طربوش،[3] نصيب في هذه المضايقات، في حين كان ممثل جبهة التحرير الوطني في فرنسا قد قام بتأطير المهاجرين من أجل دعم القضية الجزائرية وكان ينشط في ضواحي باريس وليون ومارسيليا من أجل تشكيل قوى جديدة، وحين قدما تقريرا للمناضل محمد بوضياف في سويسرا بأنه تمكن من نسب 3000 عضو، وعند عودته إلى باريس لمواصلة نشاطه في ذلك الحين كانت الشرطة السويسرية تتبع تحركات قادة جبهة التحرير الوطني وقامت باعتقال كل من مراد طربوش في 26 ماي 1956م، ومحمد بوضياف وصادرت معه كل التقارير المتعلقة بنشاطات اتحادية جبهة التحرير بفرنسا وسلمتها للسلطات الفرنسية.[4]

وكما ذكرت صحيفة جنيف في يوم 27-28 أفريل 1957م في عددها 98 حيث ذكرت أن الشرطة السويسرية اعتقلت في 28 جانفي 1957م جزائريان وسويسريان بمطار كونتران، حيث كانوا على وشك ركوب طائرة متجهة إلى طرابلس، حيث اكتشفت الشرطة كمية كبيرة من المتفجرات البلاستيكية حوالي 60 كلغ في أمتعتهم وأثناء التحقيق تم الإفراج عن السويسريين بكفالة بينما الجزائريين تم الاحتفاظ بهما في السجن.[5]

3.2. قضية النائب العام السويسري رينيه دوبوا:

تعتبر قضية رينيه دوبوا،[6] السويسري من أهم القضايا التي اهتزت لها السلطات السويسرية فهو يحمل أعلى وظيفة في مصالح الأمن السويسري قد أقدم على الانتحار بشقته بعد اكتشاف أمره بحيث اعترف أحد عناصر الشرطة أنه قام بتسجيل مكالمات السفارة المصرية خلال حرب السويس،[7] بأمر منه، حيث سلمت الأشرطة المغناطيسية للعقيد مارسيه الذي يعمل لدى المصالح الفرنسية،[8] فقد استغل هنا رينيه دوبوا منصبه من أجل التجسس على نشاط جبهة التحرير الوطني لأن في ذلك الحين كانت السلطات الاستعمارية

---

[1] **أحمد توفيق المدني:** من مواليد 1898م، وزير الشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة، عضو بعثة جبهة التحرير الوطني الخارجية، عيت عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، توفي سنة 1983م، أنظر: عاشور شرفي، **المرجع السابق**، ص ص 320-321.

[2] أحمد توفيق المدني: **المصدر السابق**، ص ص 156-158.

[3] **مراد طربوش:** مسؤول بفيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني في 1955م، عضو في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تم إيقافه في 1955م وأطلق سراحه في 1961م، توفي في ظروف غامضة، أنظر: عاشور شرفي، **المرجع السابق**، ص 227.

[4] هيرفي هامون، باتريك روتمان: **حملة الحقائب المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر 1954-1956**، تر: حسين العودات، نور الدين بسكوتي، ج1، دار الكلمة للنشر، بيروت، ص ص 45-46.

[5] 5Journal De Genéve: "**Aprés une quadruple arrestation a cointtn**" Samedi 27- Dimanche 28 Avril 1957، N° 98، p 2.

[6] **رينيه دوبوا:** أعلى موظف في مصالح الأمن السويسري وفي سنة 1957م إنتحر بعد فضيحة تجسسه مكالمات السفارة المصرية خلال حرب السويس، أنظر: علي هارون، **المصدر السابق**، ص ص 272-273.

[7] **حرب السويس:** تعرف بالعدوان الثلاثي وهي هجومات عسكرية قامت كل من بريطانيا وفرنسا والاحتلال الإسرائيلي ضد مصر وذلك سنة 1956م، فعند إعلان جمال عبد الناصر قرار بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس ومن ثم كان العدوان الثلاثي في 29 أكتوبر 1956م، أنظر: عاصم الدسوقي، **العدوان الثلاثي على مصر 29 أكتوبر 1956**، 22 ديسمبر 1997، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص 06.

[8] علي هارون، **المصدر السابق**، ص 273.

تبحث عن ذريعة وسبب مباشر من أجل ضربة عسكرية أخرى لمصر (العدوان الثلاثي 1956م) باعتبار مصر هي السند الحقيقي والداعم الأول للثورة الجزائرية،[1] وعند قيام السلطات السويسرية بالعديد من التحريات تبين أنه ضمن أعضاء منظمة اليد الحمراء،[2] التي أسندت قيادتها للعقيد مارسيل ميرسي،[3] ولم تكن بعيدة عن مقتل النائب العام السويسري (دوبوا).[4]

4.2. تطور الموقف السويسري من الثورة بعد الحادثة:

كما تحدثنا سابقا عن الموقف السويسري السلبي من الثورة الجزائرية أو نعتبره محايدا لسياستها الحيادية إلا أن الموقف بدأ بالتطور متأثرا بعدة عوامل من بينها الرأي العام السويسري الذي أصبح يدعم الثورة أكثر من أي وقت مضى سواء من خلال احتضان الثوار ودعمهم إعلاميا أو شعبيا، ونسجل هنا قضية طبع وثائق الصومام في إحدى المطابع السويسرية.[5]

3.موقف الإعلام السويسري:

تعتبر سويسرا إحدى الدول الأوروبية التي لديها أكبر عدد من الصحف، ومن بين 483 صحيفة صنفت 162 منها على أنها صحافة محايدة سياسيا وصنفت 89 منها على أنها ليبرالية ديمقراطية وصنفت 76 على أنها كاثوليكية مسيحية، أما صنف البرجوازية تحتوي على حوالي 32، أما فيما يخص الصحافة الاشتراكية فقد صنفت على 20 صحيفة و4 مستقلين وأقل عدد للشيوعيين فقد صنفت حوالي 3 صحف فقط، أما بالنسبة للصحافة الشيوعية والاشتراكية فهما صحافة معادية للسياسة الفرنسية في الجزائر.[6]

1.5. عينات من الصحف السويسرية:

لقد اهتمت بعض الصحافة السويسرية بالعديد من القضايا الثورية الجزائرية من تعذيب واغتيالات فقد أصدرت في مختلف عناوينها أهم الأحداث المتعلقة بالجزائر والثورة ونجد على سبيل المثال:

- **جريدة لاتريبين دو لوزان:** ونجد هنا ما كتبه علي تابليت في كتابه اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (الولاية السابعة) من خلال جريدة لاتريبين دو لوزان مقال حول التعذيب بقلم الصحفي روني لانجيل: "... إننا نود أن يتم إقناعنا بقوة بأن عمليات التعذيب والأفعال الشنيعة التي توصف لنا بدقة مرعبة تتعلق بتلك

---

[1] محمد قدور: **قضية تجنيد النائب العام السويسري روني ديبوا كجاسوس ضد الثورة التحريرية**، مجلة الدراسات التاريخية، مج10، ع1، 2009، ص 107.

[2] جون كاهن وكلاوس مولر: **المرجع السابق**، ص 231.

[3] **منظمة اليد الحمراء:** وهي منظمة إرهابية تعتبر الوجه الخفي لجهاز المخابرات الفرنسية والتي كانت مسؤولة عن عشرات الاغتيالات منذ سنة 1956م، وكان العقيد مارسيل ميري هو رئيسها، أنظر: جون كاهن وكلاوس مولر، **المرجع السابق**، ص 231.

[4] **العقيد مارسيل ميري:** وهو ضابط سام في المخابرات الفرنسية المضادة للجوسسة مكلف سابقا بمحاربة التخريب الشيوعي في أوروبا وعين في سفارة بيرن سنة 1952م لممارسة وظائفه تحت غطاء ملحق تجاري، وقد تحول إلى محاربة القومية العربية عامة والحركات الإستقلالية المغاربية خاصة، أنظر: علي هارون، **المصدر السابق**، ص 272.

[5] محمد قدور: **قضية تجنيد النائب العام السويسري روني ديبوا كجاسوس ضد الثورة التحريرية، المرجع السابق**، ص 111.

[6] Damien، Carren، **op cit**، p 247.

الممارسات غير المعلنة التي يقوم بها في سرية تامة بعض العناصر من الشرطة...، هل يمكن تصديق ذلك وننام مرتاحي الضمير لما نقرأ بأن عمليات التعذيب هاته كانت ممارسة من قبل أعداد من مفتشي الشرطة كانوا يتناوبون بلا ملل على تعذيب الشخص...، هل نقول أن حرب الجزائر قد قضت على الضمائر؟"[1] وقد كتبت أيضا نفس الجريدة بقلم الصحفي فرونسوا برلان حول التعذيب.

"... في الوقت الذي نقوم فيه بتحرير هذه السطور، يقودهم الجنرال ديغول بتفتيش المنطقة الحدودية بين بونة وتبسة، إننا نريد أن نصف الجانب الخفي في تحقيقنا هذا، لقد قال رئيس الدولة الفرنسية "لا نستطيع فعل أي شيء إلا انطلاقا من السلام، سوف يقرر الجزائريون مصيرهم بأنفسهم، هذا أمر ضروري إن من سيقرره هو إرادة الناس" يتم التحلي بهذه الحكمة في الوقت الذي ينهي فيه دفعات جديدة من مقاتلي جبهة التحرير الوطني فترتها التدريبية."[2]

إنني أشهد هنا بأن الفلاقة الذي يرتدي اللباس العسكري ليس عدوا لفرنسا بالمفهوم الضيق للمعنى وبالمقابل إنه العدو اللدود لفرنسا أخرى لا يريد أن يكون مدينا لها بأي شيء، إنها سر وجوده، "....هؤلاء الرجال (جنود جيش التحرير الوطني) هم رجال دون مشاكل، إنهم يهتمون بالشيء الأساسي فهم يطبقون يوميا الشعار المعلق على جدار مركز القيادة (التعلم من أجل الانتصار) في الظروف التي يعيشونها يجب أن يكون لديهم إيمان إنهم يمتلكون هذا الإيمان، ذلك هو راحتهم الوحيدة".[3]

- **جورنال دي جينيف: Journal De Genève**

نشرت هذه الصحيفة ما بين 20-21 جويلية 1959م في مقال حول البحث عن الحلول السياسية والدبلوماسية من أجل حل قضية المجندين في اللفيف الأجنبي وهذا ما تطرقنا له في بداية الفصل الثاني بالتفصيل.[4]

وفي مقال بتاريخ 6 أوت 1959م نشرت مقال حيث كتبت "...تسيطر قضية وحيدة على أشغال الجمعية العامة الرابعة عشرة وستكون كئيبة: إنها قضية الجزائر"

سيحدث هذا لسببين: أنها الجزائر أصبحت المكان الوحيد على الكرة الأرضية الذي توجد به حرب والجزائر أصبحت بالنسبة لأغلبية بلدان آسيا وإفريقيا الممثلة في الأمم المتحدة رمز الكفاح ضد الاستعمار.[5]

---

[1] علي تابليت: **اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، منشورات تالة، الجزائر**، 2014، ص 137-138.

[2] **المرجع نفسه**، ص 139.

[3] **المرجع نفسه**، ص 140.

[4] Journal de Genève، N 142، Juin 2021، 1989، **opcit، p l.**

[5] على تابليت: **المرجع السابق**، ص 138.

إلى حد الآن وبفضل أصدقاء فرنسا، نجحت هذه الأخيرة في صد كل القرارات التي كانت ستضفي على الحق في الاستقلال للشعب الجزائري شرعية الأمم المتحدة ..."[1]

- **صحيفة لاقازيت دو لوزان La Gazette De Lausanne**

وقد تطرقت هذه الصحيفة في عددها 65 يوم الجمعة 18 مارس 960 في مقال تحت عنوان خلية جبهة التحرير الوطني دمرت في جنيف؛ حيث كتبت أن الشرطة الاتحادية دمرت خليه تابعه لجبهة التحرير كانت تنظم الجزائريين وتشارك في الدعاية ضد فرنسا.[2]

ونجد مقال ما بين 5-4-1958م قام بتحليل الموقف الراهن في داخل فرنسا وخارجها حيث ذكر المعاناة التي كانت في حكومة غايار وتذكر: "...إن دخول فرنسا في مرحلة جديدة من الأزمات الاجتماعية الناتجة في ارتفاع الأسعار عامل آخر يضاف إلى المصاعب العديدة التي تواجهها حكومة غايار... ولنرجع الآن للوساطة الأمريكية والبريطانية قد توصلا إلى ضبط مشروع يكفل مراقبة الحدود التونسية الجزائرية..."[3]

مما اكتبته أيضا في الفاتح نوفمبر نذكر "...ها قد دخلت الجزائر في دوامة من الشغب العام بل الشامل..."

ومقال ثان حيث ذكرت فيه "...إنها لسلسلة دموية حقا في شمال أفريقيا ونتمنى ألا تضطر فرنسا الإلقاء بنفسها في الجزائر..."

حيث كتبت في مقال ثالث "إن الفكرة الوطنية الجزائرية تغذيها حالة البؤس والإجحاف الاجتماعي الصارخ." [4]

- **جريدة لاسويس:**

حيث ذكر الكاتب هنا مولود قاسم في كتابه

ما تم كتابته من خلال هذه الصحيفة نجد "...الأحسن أن تحل سياسة إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية محل سياسة القوة..."

وفي مقال ثاني كتبت "إن قوه انتشار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الجزائرية وصوت العرب في القاهرة والنشاط السري الذي تقوم به اللجنة الثورية للوحدة والعمل كل هذا لا يمكن أن يفسر انفجار سلسلة من الاعتداءات وحاله من الثورة الحقيقية لو كان وضع الشعب الجزائري فقط يقرب من الحسن..."[5]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 138.

[2] La Gazette De Lausanne، N^0 55، 18 mars 1960، P2.

[3] عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958**، دار هرمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 53-54.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، **المصدر السابق**، ص 183.

[5] **المصدر نفسه**، ص 183.

2.5. دور الناشرين:

لقد كان للصحفيين دور بارز في دعم الثورة الجزائرية ونجد من أمثالهم الصحفي بن يمين روميو والذي أراد أن يقنع الرأي العام في سويسرا وذلك منذ سنة 1956م بأن ما يحدث في الجزائر هو حرب وليست عمليات إعادة السلم، ونجد أيضا الصحفي جان بيار مولين الذي كان يؤمن بأن استقلال الجزائر حتمي يدخل ضمن صيرورة التاريخ.

أما الصحفية إزابال فيشنيالك،[1] وفي تقريرها كتبت أن فرنسا كانت تقود حربا قذرة في الجزائر، لذلك قررت ألا تكتفى بالكتابة فقد انخرطت في الدعم العملي للثورة.[2]

ونجد أيضا شخصية تورنار هنري وهو مطبعي يعود له الفضل في طباعة وسحب وثيقة مؤتمر الصومام وبعدها أعداد من جريدة المقاومة الجزائرية التي عوضت بجريده المجاهد وتجدها الأكثر والأشهر الصحفي هنري فافرود شال فقد بدأ اهتمامه بالثورة منذ 1952م، حيث اكتشف الوضع الاستغلال وكذلك القمع الذي يحدث في الجزائر، فقد لعب هذا الصحفي دورا كبيرا في الثورة من خلال كتباته وحتى دوره في الوساطة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية.[3]

ونجد أيضا العديد من الشخصيات التي كان لها دور بارز في دعم الثورة غير الصحفيين نجد أمثال الطبيب السويسري جيرار جان بيار الذي كان ينشط في شبكة الدعم لجبهة التحرير، حيث ساهم في استقبال المناضلين الجزائريين.[4]

وخلال العديد من النشريات التي قدمتها بعض الصحافة السويسرية قامت هنا فرنسا بالعديد من المحاولات لكسب الإعلاميين السويسريين إلى صفها وذلك عن طريق سفيرها بيرن اتيان دنري فقد قرر إقامة رحلة إلى الجزائر من أجل معرفة الحقيقة بأنفسهم، وكانت أول رحلة في الفترة الممتدة ما بين 13 إلى 21 أفريل 1958م، وكانت من جنيف إلى باريس، وعند الوصول تم استقبالهم من طرف رئيس مصلحة الصحافة بوزارة الخارجية الفرنسية وقد تم اختيار تسعة أسماء لهذه الزيارة الأولى من بينهم الذين لديهم مواقف مؤيدة لفرنسا، وقد نظمت أيضا عدة رحلات خلال عام 1958م بما في ذلك نظمت واحدة في ديسمبر.[5]

---

[1] **إزابال فيشنياك** : وهي مراسلة من جريدة لوموند بجنيف لمده خمسين سنة كتبت العديد من المقالات اصالح استقلال الجزائر، وكان لتعرفها على جانسون وكوريال أثر كبير في انخراطها في الدعم العملي لثورة و أوت العديد من الجنود الفارين من الجيش وكذلك جميلة بوحيرد و فيما بعد غطت مفاوضات إيفيان انظر إيد وشعان، **المرجع السابق** ص 255

[2] شعبان إيدو **المرجع السابق**، ص 255.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 298-299.

[4] رشيد خطاب: المرجع السابق ص ص 160-389.

[5] Damien، Carron **: op.cit، p2t2.**

وهكذا فإن الإعلام وبالأخص صحفيين منهم شارل هنري فافرود[1] المختص في المشاكل المغاربية ساعدوا على نشـــوء حركة فكرية مؤيدة لتحرير الجزائر كما قامت مكتبة أندرســـون في لوزان بنشـــر مؤلفات عديدة مؤيدة للقضية الجزائرية وناصرت كذلك الحركة الطلابية.

وكان أيضـــا للصـــحفية ماري ماغدولين بورمانى دورا بارزا أثناء الثورة التحريرية من خلال اللجنة السويسرية المضادة للعنصرية والاستعمارية.[2]

ثانيا. الموقف غير الرسمي المجتمع السويسري من بعض قضايا الثورة الجزائرية:

1.موفق الجمعيات السويسرية:

1.1. موقف اللجنة السويسرية المضادة للعنصرية والاستعمار:

وتقوم هذه الجمعية على نشر الأعلام المضادة للاستعمار وقد وصلت هذه اللجنة إلى المسعى المرسوم وهو الفهم الصحيح للنزاع الجزائري والمشـاكل التي يطرحها وقد خاضـت هذه اللجنة العديد من المعارك على عدة جبهات رغم ضعف عددها، فقد أردى رئيس المجلس البلدي لمدينة إيفردون الذي عبر بطريقة محسوسة وفعاله عن تضـــامنه مع أولئك الذين يكافحون من أجل حريتهم فقام بحمل نسـخة من جريدة المجاهد في الحدود الفرنسـية فتم تقديمه للعدالة وقد سـاندته اللجنة بجميع إمكانياتها المتواضـعة ولم يكن في وسـعها ســوى أن ترى في عمل **إن جون مايبرا** عملا طلائعيا وقويا،[3] وفي إطار عمل اللجنة قامت بإرســـال رســـالة إلى هنري سيمون،[4] كتبها جون بول سارتر[5] وجاء هم الرد "بأن لا يتدخلوا في مأساة وهي أزمة ضمير تخص فرنسا وإنما هو تدخل في غير وقته"

فردوا عليه بقولهم "يهمنا يا سـيد سـيمون أن الحياد السـياسـي لدولتنا، إذا كان يمنعها من التدخل في نزاع لا يهدد مباشرة وحدتها، فإنه لا يحظر في شيء على المواطنين السويسريين أن يعلنوا تضامنهم المعنوى مع قضية عادلة أي معركة الجزائريين مع الجيش الفرنسي لسيت مشكلة تخص فرنسا..."[6]

---

[1] **شارل هنري فافرود** صحفي سويسرى مناهض للاستعمار وبدأ اهتمامه بالقطيع الجزائرية سنة (2) وابعد اكتشاف وضعها المتمثل في الاستقلال والإذلال والقمع كان بو دور بارز من خلال مقالات وموقفه للثورة الجزائرية وكان له أيضا دور في بما اتصال مع الفرنسيين في طريق بونبيدو في مارس 1961 وكان له دور في الوساطة السويسرية الجزائرية في المقاومة أنظر رشيد خطاب المرجع السابق، ص 298،199.

[2] على هارون: **المصدر السابق**، ص 178.

[3] على هارون: **المصدر السابق**، ص 177،

[4] **هنري سيمون** من مواليد 20 ماي 1874 في فرنسا وهو أستاذ بجماعة فريبورغ نشر سنة 1957م كتاب ضد التعذيب وكان من بين الأوائل في فرنسا الذين أدانوا أساليب الجيش الفرنسي، ففي مرافعة جريئة أدان الاستعمار المعمم للأساليب البربرية وغير الإنسانية من طرف الجيش الفرنسي في الجزائر، أنظر: على هارون المصدر نفسه، ص 198.

[5] **جون بول سارتر**: من مواليد 1905م فيلسون وكاتب فرنسي اعتبر أب الوجودية وكان من المساندين لأعضاء شبكة جانسون حين محاكمتهم في سبتمبر 1960م وكاتب مقدمة كتاب المعذبون في الأرض لفرانز فانون وكان له موقف صريح مدافع عن استقلال الجزائر، أنظر شرفي عاشور: المرجع السابق، ص 189.

[6] على هارون: **المصدر السابق**، ص 178.

وكان الفضل أيضا للصحفية ماري ماغدولين بروماني باعتبارها العنصر المحرك للنشرة التي أصدرتها هذه اللجنة فهي تشرح التزامها النضالي من خلال قولها: " كل ما في الأمر هو قبول المناضل أن يصبح قطعة صغيرة على وجه الشطرنج الواسعة حامل حقيقة بالمعنى الحقيقي والمجازي دون الإكثار من الأسئلة..."[1]

2.1. حركة المقاومة الشابة:

تعتبر إحدى أهم الحركات المناهضة لحرب الجزائر تأسست هذه الحركة سنة 1959م عندما ذهب إفزي لرؤية هورست جان لويس وحدثه عن فكرة المقاومة الشابة، فقال له أنها فكرة ممتازة يجب المباشرة في استثمارها وكانت الانطلاقة الفعلية للحركة في ماي 1959م، بعد مشاركة السيد جان لويس هورست،[2] في المهرجان العالمي للشباب والطلبة بفيينا وقد لقيت دعم من مختلف التيارات منها الحزب الشيوعي الإيطالي وبروتستانتيون سويسريون، الشبيبة الاشتراكية الألمانية والحزب الشيوعي الاشتراكي، وهكذا أصبحت هذه الحركة في ليلة واحده حركة أوروبية وقد كانت هذه الحركة بمثابة شبكة دعم لجبهة التحرير الوطني وتقوم بتقديم العون والمساعدة المادية والروحية للهاربين من العدالة العسكرية الفرنسية، وترتكز على الشباب المجندين عوض القدماء المنتمين لشبكة كوريال أو لجونسون.[3]

3.1. الجمعية السويسرية الجزائرية:

تأسست في 16 أكتوبر على يد شابين وهما ألكسندر سولدونف وأولريش فري، وقد أنشت فيها ثلاث الجان وهي

- لجنة مكلفة بتدابير مساعدة اللاجئين الجزائريين في سويسرا.
- لجنة معنية بقضايا اللاجئين الجزائريين في المغرب وتونس.
- لجنة مناشدة الشعب السويسري والدعاية.

وقرروا أيضا إنشاء سكريتاريا بمدينة برن في مقر سكن الكسندر، وكانت الحركة الطلابية الديمقراطية هي التي تسير اللجنة الثانية، وبعد أسابيع أصبح فرانز ريسى رئيسا، وقد ذكر تقرير الشرطة الفدرالية في برن

[1] على هارون: **المصدر السابق**، ص 179.

[2] **جان لويس هورست**: من مواليد 18 سبتمبر 1935م، وهو صحفي وهو ألزاسي الأصل وابن ضابط احتياطى بالجيش الفرنسي، حصل على جائزة البكالوريا في 1953م، وعضو في شبكة حاملي الحقائب توفي في 13 ماي 2014، انظر: دو جريال، المصدر السابق، ص 163.

[3] **المصدر نفسه**، ص 169.

عن تدخل العديد من الشخصيات أمثال جيلالي بن تامي،[1] وهو ممثل الهلال الأحمر الجزائري في جنيف، وقد أدى إلى إنشاء اللجنة السويسرية الجزائرية داخل الشرطة الفيدرالية.[2]

2. موقف شبكات الدعم:

1.2. شبكة جونسون: وهي شبكه سرية أنشأها فرانسيس جونسون،[3] لدعم كفاح جبهة التحرير الوطني في فرنسا، يقوم عمل هذه الشبكة على جمع الأموال و الاشتراكات وتسهيل وضمان خروجها من فرنسا، وتنظيم عملية إيواء مسؤولي جبهة التحرير الوطني في فرنسا،[4] ويعتبر جاك فيني المحرك لشبكة جونسون وهو من وضع سلاسل التهريب الأولى.[5]

- **نشاط السويسريين ضمن شبكة جونسون:**

عند اندلاع الثورة ومع بداية النشاط الثوري بسويسرا بدأ إقدام العديد من السويسريين الانضمام سرا أو علانية دعما للثورة، وتعتبر سويسرا من بين محطات نشاط هذه الشبكة فقد كانت أراضيها ساحة تحرك وتنقل أعضاءها وقد تنوعت مساهماتهم من حيث المشاركة في إيواء الجزائريين ومساعدة الجنود الفارين من الجيش الفرنسي والدعاية لصالح جبهة التحرير.[6]

- **فروع شبكة جونسون**؛ ولها فروع عديدة منها:

- **فرع إيواء الفارين** وكان هذا الفرع مخصص بنشاط إيواء الجزائريين من الفارين والمطلوبين لدى الشرطة الفرنسية ونقلهم عبر الحدود،(أنظر الملحق رقم 05)[7] وتعتبر السيدة إيفلينسيرو من أهم أعضاء هذه الشبكة، فقد كانت تقوم بتهريب وإيواء المناضلين أمثال الطيب بولحروف، ونجد أيضا الصحفي هنري فافرو الذي اتخذ من بيه مقرا للفارين، كما عبر رجل الدين السيد ميشال جريني عن إدانته علنا لبعض من الأعمال الإرهابية ارتكبت في الجزائر، فقامت السلطات الفرنسية بإجراءات طرده من فرنسا والذهاب إلى سويسرا،[8]

---

[1] **جيلالى بن تامي:** رئيس الهلال الأحمر الجزائري 1952-1962. من مستغانم، مختص في الأمراض العصبية، ناضل والحزب الشعبي الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، ثم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إنخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني في 1956م، وفي 1957م عين مندوبا في الهلال الأحمر، انظر شرفي عاشور: المرجع السابق، ص 82.

[2] Domien Carren**: op. cit**، p.331، 332**.**

[3] **فرانسيس جونسون**: من مواليد 1922م، متعاطف مع الجزائر قبل حرب التحرير الوطني ففي ديسمبر1949م قام بسلسلة من المحاضرات في الجزائر كتب مؤلفا الحرائر خارج القانون، عمل سائق أجرة لمسؤولي جبهة التحرير الوطني وتم تأسيس شبكة جونسون في 12 أكتوبر 1957م، لها العديد من الفروع في دول العالم كسويسرا، بلجيكا ...الخ، أنظر عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 121.

[4] أحمد منصور: **المرجع السابق**، ص ص 179-180.

[5] دوجريال: **المصدر السابق**، ص 166.

[6] محمد قدور: **نشاط جبهة التحرير**، المرجع السابق، ص ص 56-57.

[7] **Dodis. ch/15153،p1.**

[8] محمد قدور: **المرجع السابق**، ص 58.

- **فرع الاعلام والدعاية**؛ ونجد من أهم أعضاء هذه الشبكة شخصيات إعلامية أهمها

- **كورناز هنري:** وهو يعتبر مطبعي بسويسرا يعود له الفضل في طباعة وسحب وثيقة مؤتمر الصومام وأعداد من جريدة المجاهد التي كانت تعرف بجريدة المقاومة الجزائرية.
- **جيرار جان بيار:** وهو طبيب سويسري عضو في شبكة الدعم، ساهم كثيرا في استقبال المناضلين فقد كان مقر بيته سكن للمناضلين، حيث كان يسرد لجاك شاربي "كنا نقدم لهم الأكل... يأتون... يذهبون... يقومون معنا لأيام... لساعات... كانوا طيبين... وفكرهم واسع..."
- **روث:** طبيب سويسري كان يقدم المساعدة الطبية للمناضلين الجزائريين العابرين الحدود السويسرية الفرنسية.
- **روجي جان:** رجل دين سويسري كان عضو شبكة دعم للقضية الجزائرية.
- **برومان ماري مدلين:** إعلامية وعضو في شبكة سويسرا الداعمة لحزب جبهة التحرير الوطني كانت تنشر نشرية إخبارية عنوانها النشرية المعادية للرأي العام السويسري، كان لها دور بارز في تهريب المناضلين واسكانهم .[1]

- **الفرع المالي:** وكانت هنا تجمع الأموال من جميع الأطراف وتقدم لحملة الحقائب،[2] الموجودين في باريس ثم توضع في ثلاث حسابات بنكية سويسرية، وقد استفادت الشبكة من خدمات هنري كرويال الذي كان أبوه يعمل ببنك في القاهرة، فقد سهل عليهم عملية تحويل الأموال، وكان كل شهر يكلف شخص من الشبكة بالانتقال من فرنسا إلى جنيف لسحب الحوالات لتسلم لجبهة التحرير الوطني.[3]

وقد كان لجبهة التحرير الوطني العديد من الحسابات في البنوك السويسرية باعتبار أن سويسرا كانت تتوفر على كل الشروط الملائمة، وكذلك تساهل القانون السويسري في هذا الشأن وكان للسيد فرانسوا جونز دور كبير في تحويل الأموال لأنه كان يشغل منصب مهم في البنك العربي في جنيف ويعتبر هذا البنك من أهم البنوك التي تتعامل معها جبهة التحرير الوطني.[4]

---

[1] رشيد خطاب: المرجع السابق، ص.63،212،160.

[2] **حمله الحقائب**: وهي تسميه ثانيه لشبكة فرنسيس جونسون وهي تشمل فئة من الفرنسيين الذين يدعمون القضية الجزائرية والذين نقلوا أموالا وأسلحة لحساب جبهة التحرير الوطني في فرنسا بصورة خاصة، انظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 142.

[3] الطاهر جبلي: **المرجع السابق**، ص ص 384-385.

[4] محمد قدور: **المرجع السابق**، ص 54.

وقد أشارت الوثيقة الأرشيفية المؤرخة في 31 جويلية 1958م، التي كانت صادرة عن الشؤون الخارجية السويسرية تؤكد أن بنك أمريكي قام بإرسال مبلغا ماليا قيمته 500.000 دولار أمريكي لحساب فرحات عباس(أنظر الملحق رقم06).[1]

الاكتشاف: تم اكتشافها في سنة 1960م وتم اعتقال عشرة من أعضائها وكانت المحكمة يوم 05 سبتمبر 1960م، وتم الحكم على أعضائها بأقصى العقوبات، أما الحكم الغيابي على فرانسيس جونسون حكمت عليه بـ 10 سنوات سجن ودفع 70.000 فرنك فرنسي.[2]

2.2. شبكة هنري كوريال: بعد اكتشاف أمر شبكة جونسون من طرف السلطات الفرنسية سنة 1960 صعب على أعضائها نقل الأموال، ووجد حل هذه المشكل في شخصية كوريال في تحويل الأموال فقد وضع هذا الاخير شبكته تحت تصرف جونسون وبواسطة معارفه أصبح المال يحول من البنوك الفرنسية إلى البنوك السويسرية،[3] وكانت الأموال التي يتم جمعها شهريا من كافة الولايات الفرنسية تصل إلى باريس ويتم جمع وحساب المال بحضور المسؤول ثم تتوجه بعد يومين إلى البنوك السويسرية ببنك جنيف،[4] لقد كان لشبكة كوريال دورا بارزا من حيث نشاطها ومن حيث تشكيلها فقد كانت تتشكل أساسا من رجال ونساء ينتمون إلى اليسار السياسى وكان كوريال يتكفل في بعض أحيانا بمهام التمرير عبر الحدود غير أن نشاطه الأساسي كان يتمثل في تحويل الأموال.[5]

3.2. شبكة عبد الرحمان فارس:

بعد اكتشاف أمر كل من شبكة جونسون وكوريال قامت جبهة التحرير الوطني بإنشاء شبكة جديدة وكلف عبد الرحمان فارس بتشكيل مجموعة جديدة طبقا لنفس مبدأ الشبكات السابقة لنقل مبالغ كبيره من منطقه باريس باتجاه سويسرا فقد حولت شبكة فارس خلال الفترة الممتدة من يوم 16 جانفي إلى 8 جوان 1961م، تحويل مبلغ مالي حوالي 2.805.869.000 فرنك فرنسي وتعتبر سويسرا منطقة عبور هذا المال.

وكانت لديهم أيضاً سلسلة تموين أخرى تبدأ من أوروبا، تعمل منذ 1960م وتكون فرعا خاصا في قسم الإمداد، مسؤولها محمد يوسفي[6] وكانت تضم حميد تمزالي المقيم في سويسرا ولكنها لم تحقق نتائج جيدة،

---

[1] **dodis، ch/11791، p 1**

[2] مارسيل بيجو: **محاكمة شبكة جونسون**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، ص **300-299-13**

[3] مقلاتى عبد الله: **المثقفون الفرنسيون والثورة الجزائرية، فرنسيس جانسون** نموذجا، مجلة المصادر، ع21، ص 245.

[4] عمر بوداود: **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات** مناضل، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 139.

[5] عمر بوداود: المصدر نفسه، ص 139.

[6] **محمد يوسفي** ولد سنة 1923 في بلكور عقب الحرب عين على رأس وهران، وعضو في اللجنة المركزية المنبثقة عن مؤتمر 1947م، ألقي عليه القبض في 1950م، إثر اكتشاف المنظمة الخاصة، عمل في مصالح التسليح وبعد الاستقلال عين سفيرا في برن بسويسرا لغاية 1970م، انظر: محمد عباس، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص 257.

كما كلف عبد الحفيظ بوصوف الدكتور إدريس بمسؤولية شراء السلاح انطلاقا من مراكش وحتى أوروبا، وقد تسلم هذا الأخير مبلغ مليون دولار من اجل شراء الأسلحة والذخيرة وقد قام بإيداع المبلغ ببنك الاتحاد السويسري بزيوريخ حتى يرتب لصفقة السلاح مع التجار.[1]

3. موقف المنظمات السويسرية:

1.3. موقف سويسرا من انضمام الجزائر في اتفاقيات جنيف:

وكان لانضمام الجزائر إلى اتفاقيات جنيف[2] العديد من الظروف والأهداف من أجل تطوير وكسب مزيد من التأييد للثورة نذكر أهمها:

- عودة الجزال ديغول للحكم وجاء من أجل القضاء على الثورة بالعديد من المشاريع
- خطاب الجنرال ديغول في 16 سبتمبر 1959م، بإعلانه عن تقرير المصير للجزائريين
- إضعاف موقف الحكومة المؤقتة داخليا ودوليا.[3]

أما بالسبة إلى أهم الأهداف نذكر منها:

- الاعتراف بثورة التحرير كطرف في نزاع مسلح.
- ضرورة احترام قواعد القانون الدولي الإنساني وتعليمها لأفراد جيش التحرير الوطني.
- وقوع التزامات على عاتق فرنسا.
- الخروج من حالة النزاع الداخلي كما كانت فرنسا تصفه.[4]

2.3. الانضمام:

كانت بداية الانضمام بواسطة الحكومة الليبية من خلال وزيرها منصور الكيهية الممثل لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف عن طريق تقديم الملف إلى وزير الخارجية السويسرية وقد قامت سويسرا هنا بدورها بالرد عليها في 20 سبتمبر 1960 بالقبول بصفتها سلطة مكلفة بإدارة هذه الاتفاقيات، في حين أبدت تحفظها من الانضمام بصفتها السلطة التي تتولى الشؤون الخارجية لسويسرا.[5]

---

[1] علي هارون: **المصدر السابق**، ص ص 423-282.

[2] **تعريف إتفاقيات جنيف**: وهي اتفاقيات تهدف لحماية العسكريين العاجزين عن القتال أي الذين أصبحوا خارج نطاق العملية الحربية أو ألقوا السلاح وكذلك المرضى والجرحى وأسرى الحرب وحماية الاشخاص الذين لا يشتركون في العمليات القتالية أي المدنيين مثل النساء الأطفال، الشيوخ وتم وضعها تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أنظر: احمد بشارة موسى، احترام مجاهدي الثورة الجزائرية للقانون الدولي الانساني أثناء الثورة التحريرية، مجلة المفكر، مج15، ع3، 2020، ص 23.

[3] سحولي بشير: **الحرب النفسية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية خطابات شارل ديغول 1958-1960م أنموذجا**، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مج6، ع12 ديسمبر 2020، ص 88.

[4] عبد القادر خوبه: **انضمام الحكومة الجزائرية المؤقتة لاتفاقيات جنيف لعام 1949** وآثاره على صعيد القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية، ع1، جوان 2000، ص 45.

[5] محمد عباس: **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص 619.

وقد أذاعت الحكومة السويسرية في يوليو 1960 انضمام الجزائر إلى اتفاقيات جنيف "حيث صرحت أن المبادئ التي كرستها اتفاقيات جنيف دخلت اليوم بوجه عام في مجال القانون الدولي وينبغي أن يجرى تطبيقها، ولو لم يكن هناك روابط تعاقدية "، لأن وبعد توقيع كل من الجمهورية الجزائرية والفرنسية اتفاقيات جنيف فإن من الواجب الاستشهاد أيضا بأحكام المادة الثانية،[1] من هذه الاتفاقيات[2] اتخذت الحكومة الجزائرية قرار المصادقة على إتفاقيات جنيف والتدابير الضرورية لذلك من أجل إحباط المناورات الفرنسية في القطر الجزائري.[3]

وقد كان لانضمام الجزائر لاتفاقيات جنيف الأربعة في 20 - 09 - 1960 أثارا هامة على مستوى الحكومة المؤقتة نوردها بإيجاز في مالي:

- إعطاء الثورة التحريرية مكانه في القانون الدولي الإنساني إلى الاعتراف بكافة القضائية والقانونية للحكومة المؤقتة.
- تحديد المسؤولية.
- عدم الحرمان والحماية.
- تقييد الطرف الفرنسي.
- اصطدام الحكومة الفرنسية من استحالة تمثيل الجزائر دبلوماسيا.[4]

2.3. موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر من بعض قضايا الثورة الجزائرية:

1.2.3.القضايا التي ساهمت في التضامن الدولي مع الهلال الأحمر الجزائري:

- **قضية الأسرى الجزائريين:**

[1] أحكام مواد اتفاقيات جنيف: تحتوي على اتفاقيات جنيف على الأربعة المبرمة ليوم 12 أوت 1949م على:
الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.
الثانية لتحسين حاله الجرحى وغرقى القوات المسلحة في البحار.
الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب
الرابعة حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب، انظر: شريف علم، محمد طاهر عبد الواحد، موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، ط10، ص 73-102-122.

[2] الثورة الجزائرية والقانون: المصدر السابق، ص 344.

[3] دقدم فيصل: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مجلة الأكاديمية للبحث القانون مج3، ع1، ص ص 381-382.

[4] الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962م، **دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية**، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954م، 2007، ص ص 193-194.

كانت قضية الأسرى الجزائريين من أهم القضايا التي شغلت الهلال الأحمر الجزائري ويظهر ذلك في كل مراسلاته مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر،[1] التي طالبها بدفع السلطة الفرنسية إلى تطبيق اتفاقيات جنيف الثالثة على أسرى جيش التحرير الوطني وعلى كافة المعتقلين الجزائريين.

وفي هذا السياق يمكن تلخيص مطالب الهلال الأحمر في النقاط التالية:

- تطبيق المعاملة بالمثل في قضية الأسرى والمعتقلين.
- تحسين ظروف اعتقال ومنع التعذيب.
- إبلاغ الهلال الأحمر الجزائري بقوائم الموقوفين والأسرى وأماكن احتجازهم.
- السماح للعائلات بزيارة أسراها.[2]

وفي 19 نوفمبر 1958 عقد الممثل الدائم للهلال الأحمر في جنيف السيد بن تامى اجتماعا مع مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد بيارغايار طلب خلاله توضيحات حول مصير مقاتلي جيش التحرير الوطني الذين تم أسرهم في منطقة وهران، وفي نفس السياق قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإبلاغ الهلال الأحمر الجزائري بقرار الجنرال سالان المتعلق بإطلاق سراح 10 جنود من جيش التحرير الوطني.[3]

كما قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعدة زيارت للجزائر لمختلف مراكز الاعتقال والحجر وتفقد 82 مركزا للحجز والاعتقال وقامت أيضا بزياره أحمد بن بلة ورفقائه في سجن جزيرة أكس في سبتمبر 1959م.[4]

- **الأسرى السويسريين:**

لقد قامت سويسرا هنا بالعديد من المحاولات من أجل معرفة أخبار أسرى محجوزين لدى جبهة التحرير الوطني وطلب ممثل سويسرا من السفير الليبي بتوس السيد بوزيدة بحكم أنه مسؤول كبير لدى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومسؤول لمدة عامين على وجه الخصوص وقال بوزيدة لممثل سويسرا أن سويسرا مثال الترويج للديمقراطية والحرية، أكد في نفس الوقت الممثل السويسري أن السلطات الفيدرالية كانوا حريصين على الدخول في علاقات مع الحكومة المؤقتة وأن المحادثة غير رسمية، بل أنها

---

[1] **اللجنة الدولية للصليب الأحمر**: هي عبارة عن جمعية سويسرية تأسست بموجب المادة 60 من القانون المدني السويسري عام 1864م، تسعى كوسيط محايد في حالات النزاعات المسلحة والاضطرابات إلى حماية ومساعدة ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية والاضطرابات والتوترات الداخلية إما بمبادرتها أو استنادا إلى اتفاقيات جنيف، انظر؛ مقدم فيصل: المرجع السابق، ص 369.

[2] عاشور محفوظ: **نشأة الهلال الأحمر الجزائري ودوره في قضية الأسرى إبان الثورة التحريرية 1957-1962م**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 13 جانفي 2015، ص 112.

[3] محفوظ عاشور: **دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري أثناء الثورة التحريرية 1954-1962م**، إشراف مسعودة يحياوي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص المقاومة الوطنية والثورة، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 82.

[4] عاشور محفوظ: **المرجع نفسه**، ص 113.

محادثة بين رجل لرجل حول القضايا الإنسانية البارزة وقد رغب في معرفة أخبار الأسرى بورج وغروب ونوفر درك وأكدا أيضا وزيدة أنه سيتم إعطاء التعليمات منع أي اختطاف للمواطنين السويسريين(أنظر الملحق رقم 07).[1]

ونجد أيضا العديد من القضايا الآخر نذكر منها:

- قضية اللاجئين.
- قضية اعتقال ومحاكمة الأطباء والصيادلة الذين قدموا العلاج لجنود جيش التحرير الوطني.
- قضية إصدار حكم الإعدام في حق جميله بوحيرد وزميلاتها.
- -قضية ممارسة التعذيب في السجون والمعتقلات.
- -قضية استخدام الجيش الفرنسي لقنابل النابالم.[2]

3.3. موقف لجنة الصليب الأحمر السويسري:

لقد قامت سويسرا بعمل التحسيس السياسي من خلال مساعدة اللاجئين الجزائريين، فعمل على أن يوفر إلى مختلف لجان المساعدة ذات العلاقة مع الصليب الأحمر السويسري بجميع الوثائق التي يتلقاها من الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني أو من فدرالية فرنسا، وكانت بالنسبة إليها مصدراً غزيراً للمعلومات كما كان في هذا المجال مدعما تدعيما كافياً من لجنة سويسرا المضادة للعنصرية والاستعمار التي تم ذكرها سابقا.[3]

ومن خلال وثيقة أرشيفية سويسرية جاءت فيها الإعانات التي قدمها الصليب الأحمر السويسري بالتعاون مع الجمعية الوطنية الفرنسية بتقديم المواد الغذائية والطبية منها تقديم 15 طن من الحليب المجفف، قطرات العين للأطفال وقدمت مبلغا ماليا حوالي 40،000 فرنك سويسري.(أنظر الملحق رقم 08) [4]

وفي 27 أوت 1957 قرر المجلس الاتحادي دفع خمسون ألف فرنك سويسري إلى الصليب الأحمر السويسري لفائدة اللاجئين الجزائريين في المغرب وطلبت اللجنة من الكونفدرالية السويسرية في 10 جانفي 1958م طلب مساهمة فقرر منح 10،000 فرنك سويسري.[5]

4.3. موقف اتحاد الطلبة السويسريين:

---

[1] **Dodis، ch/15165، P1،2.**

[2] فيصل دقدم: **المرجع السابق**، ص 85.

[3] على هارون: **المصدر السابق**، ص 177.

[4] dodis، ch/**15142**، P2

[5] Damien، **Carron :** op، at، P .97

مع بداية اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر1954 كانت الحركة الطلابية الجزائرية مقسمة إلى عده تنظيمات طلابية فتم تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في المؤتمر التأسيسي الذي انعقد بباريس وتم في هذا المؤتمر الإعلان الرسمي بتأسيس وتحديد أهدافه وبرنامجه كما أنتخب أحمد طالب الإبراهيمي[1] أول رئيس للاتحاد ومولود بلهوان أمينا عاما وتم وضع الهياكل التنظيمية للاتحاد.[2]

لقد بدأ الطلبة الجزائريون نشاطهم في مجال النضال بداية من إعلان إضراب عن الدراسة يوم 19 ماي 1956 فهو يعتبر إضراب شامل عن الدروس والامتحانات،[3] وتعتبر أيضا سنة 1958م هي السنة التي ضاعف فيها المستعمر قمعه واضطهاده إليهم كما أنها كانت السنة التي عمد فيها الاستعمار الفرنسي إلى حل منظمتهم الطلابية، وقد اتخذت أيضا إجراءات قاسية لمنع انتقال الطلاب الجزائريين من فرنسا نحو بلدانهم بالمغرب العربي وباقي البلدان الأوروبية الأخرى بل حتى لتلك البلدان المجاورة لها كسويسرا، امتنعت عن الاعتراف بهم وكانت تحتفظ بملفاتهم الإدارية ولا ترسلها،[4] فقاموا بخطاب من أجل تقديم يد العون والمساعدة لهم سواء كانت مادية كالمنح من أجل الدراسة بالخارج أي خارج التراب الفرنسي أو المعنوية والسياسية، وذلك بالضغط على الحكومة الفرنسية لتغيير أساليب وسياستها المتبعة في الجزائر،[5] ومن خلال هذا الخطاب فتحت العديد من الجامعات أبوابها أمام الطلاب الجزائريين في مقدمتهم نجد جامعه سويسرا حيث بلغ عدد الطلبة بين 1959م إلى 1960م حوالي 103 وترتفع إلى 35 طالبا ما بين 1960-1961.[6]

تعتبر سويسرا أهم وأكبر دولة أوروبية تم استقبال فيها عدد كبير من الطلبة على غرار ألمانيا نجد فيها 75 والو. م. أ نجد 41 طالبا وهذا راجع إلى قواعدها المتبعة في الجامعات، فنجد في تخصص الأدب يحتوي على 11 طالب وفي العلوم حوالي 6 أما التقنيون وأطوار مختلفة تحتوي على 3 فقط ونجد النسبية، الأكبر مخصصه في الطب تحتوي على 69 طالبا وقسم الحقوق وعلوم سياسه اقتصادية تحتوي على 26 طالبا.[7]

وبعد مغادرة تراب العدو لكي يتمكنوا من مزاولة دراستهم بكل حرية في تلك البداية الأولى تبرعت سويسرا بعشرين منحة دراسية وتم أيضا فتح فرع للاتحاد في لوزان كما نظم الطلبة السويسريون أسبوع

---

[1] **أحمد طالب الابراهيمي**: من مواليد 05 جانفي 1932 بسطيف ابن الشيخ البشير الإبراهيمي متحصل على شهادة الطب، انضم إلى الاتحاد الديمقراطي لاحباب البيان والحرية وكذلك إلى فدراليه جبهة التحرير، وفيما بعد عين ممثلاً للحكومة المؤقتة بالقاهرة، أنظر: أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري الجزء الأول أحلام و؟؟؟؟، 1932-1965م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 91.

[2] أحمد طالب ابراهيمي: **المصدر نفسه**، ص 92.

[3] عمار ملال: **نشأة الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954م**، ط5، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 35.

[4] **المرجع نفسه**، ص 126.

[5] السعيد عقيب: **دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال الثورة التحريرية 1924 1962) الجزائر**، كوشكار للنشر والتوزيع، 2008، ص 139.

[6] المرجع نفسه، ص 184.

[7] عمار هلال، **المرجع السابق**، ص 20.

تضـامني مع الطلبة الجزائريين، كما أهديت أيضـا ثلاث منح دراسـية أخرى في تخصـص الكيمياء في جامعة ساربروك السويسرية.[1]

وقد منحت سويسرا حوالي 103 منحه، وتنوعت مصادرها والأكثر نسبة ممنوحة من الحكومة التونسية بـ 44 ونجد أيضا 9 للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.[2]

ونجد ضمن الأنشطة التي نظمها الطلبة إحياء عده سهرات وندوات خصصت لدراسة مشاكل الشمال الأفريقي، كما تمكنوا من برمجة عدة اجتماعات ومحاضـرات طرحت فيها القضـية الجزائرية من مختلف جوانبها كما تم توزيع 300 عددا من جريدة المجاهد بهدف تحسـين الأوسـاط الجامعية والمثقفين وكل من له علاقة بالطلبة وهو منفذ هام لتقديم وجهة النظر الجزائرية.[3]

ونظرا لما كانت تتمتع به الجامعات السـويسـرية من حرية، وأيضـا بحكم أنها كانت تجمع بين جميع الاتجاهات والتيارات فقام الطلبة هنا باسـتغلال هذه النقطة المهمة في صـلاحهم من أجل كسـب تعاطف الطلبة السويسريين وقد اهتم أيضا محمد عبد الوهاب بهذه النقطة لصالحه.[4]

والجدير بالذكر قد كان عدد الطلبة الجزائريين المقيمين في سـويسـرا حوالي 150 طالب، وهذا راجع للعديد من الأسباب منها ميلهم للجامعة السويسرية بسبب أنها كانت تقدم حريات عديده للطالب مع تطبيق دقيق للقواعد الثابتة منها الانضباط والاحترام.[5]

---

[1] غي بريفيليي: **النخبة الجزائرية الفرنكوفونية، 1880-1962**، تر: حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 150.
[2] عبد الله حمادي: **الحركة الطلابية الجزائرية - 1871،1962 مشارب ثقافية وأيديولوجية**، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 144.
[3] عمر بوضربة: **المرجع السابق**، ص 181.
[4] أمينة شعبوني: **المرجع السابق**، ص 141.
[5] على هارون: **المصدر السابق**، ص 176.

الفصل الثالث: دور سويسرا في الاتصالات الجزائرية الفرنسي 1961-1962

الفصل الثالث: دور سويسرا في الاتصالات الجزائرية الفرنسي 1961-1962

أولا. المفاوضات الفرنسية الجزائرية:

1.بداية الاتصالات السرية:

إن الاتصـــالات الجزائرية الفرنســـية من اجل المفاوضـــات لم تكن وليدة ســـنة 1962، فتعتبر بداية الاتصالات من بداية شهر أفريل سنة 1956، حيث ذكر المناضل بن يوسف بن خدة في كتابه اتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر، أنه كان أول لقاء سـري بين مبعوث حكومة منديس فرانس وعبان رمضـان وبن يوســف بن خدة في الجزائر، ولقاء محمد خيضــر في القاهرة مع فورس وبيقار مبعوثي قي مولي رئيس الحكومة الفرنســية أنذاك، كما عقدت اجتماعات أخرى جمعت بين محمد يزيد وأحمد فرانســيس وبيير كومين الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي وذلك يوم 1956/07/21 في بلغراد.[1]

وفي يومي 02-03 سبتمبر 1956 جاء لقاء في روما جمع كل من محمد يزيد، محمد خيضر وعبد الرحمان كيوان أما الوفد الفرنسي فيتكون من هيربو وكازيل.[2]

ثم لقاء خيضر وكومين بالقاهرة وبريوني وهذا بقطع النظر عن مؤتمر بلدان المغرب العربي بتونس والذي ألغي بعد اختطاف طائرة الخمس يوم 22 أكتوبر 1956، وتعد هذه اللقاءات بالنســبة للحكومة الفرنســية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني عبارة عن جس النبض أو عبارة عن مناورات.[3] وخلال ســنة 1960 قام الجنرال ديغول باتصـال مع مجموعة من قادة الولاية الرابعة في 02 جوان 1960،[4] بمشـاركة أطراف فرنسـية وجزائرية والذي عقد بناحية المدية وتقرر فيه نهائيا بسفر سي صالح زعموم،[5]

إلى قصر الإليزي في فرنسا، وذلك يوم 09 جوان 1960 وأوضح هذا اللقاء للجنرال ديغول أن القرار الأول والأخير يرجع إلى جبهة التحرير الوطني بقول وفد الجزائر "أرجوا ألا تعتبروا مجيئنا إلى الإليزي هو موقف انعزالي أو معـارض لأي من رفـاقنـا في جيش وجبهـة التحرير الوطني" وعنـد رجوع الوفـد ألقي القبض عليهم وتقـديمهم للمحاكمة، فأصدر أوامر وكانت كالتالي:

- إقامة سي صالح من مهامه.

---

[1] بن يوسف بن خدة: **اتفاقيات إيفيان، نهاية حرب التحرير في الجزائر**، تع: لحسن زغدار، يوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .....

[2] أزغيد محمد لحسن: **المرجع السابق**، ص 261.

[3] بن يوسف بن خدة: **المصدر السابق**، ص 15.

[4] لخضر بورقعة: **المصدر السابق**، ص 55.

[5] **صالح زعموم:** من مواليد نوفمبر 1928، بدأ نشاطه السياسي مبكرا رفقة أخيه علي، أصبح عضوا في المنظمة الخاصة، أشرف على تحضير الثورة في منطقة القبائل بالتنسيق مع كريم بلقاسم، عين عضوا في مجلس الولاية الرابعة، وفي سنة 1958 أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة، وقع في كمين نصبته القوات الفرنسية، تم اغتياله في 1961، أنظر: آسيا تميم: المرجع السابق، ص 282.

- إلقاء القبض على المجموعة المشاركة في لقاء الإليزي.
- تكثيف العمليات العسكرية ضد العدو داخل المدن وفي الجبال وعلى جميع الجبهات.

وعندما طلب من سي صالح زعموم تقديم تقرير حول اللقاء إلى تونس تم اغتياله، خلال عبوره الحدود التونسية من طرف القوات الفرنسية.[1]

2. اللقاءات غير الرسمية:

1.2.محادثات (مولان):

في يوم 1960/06/14 ألقى الجنرال ديغول خطابا دعا فيه قيادة الثورة للقدوم إلى باريس لفتح باب المفاوضات معهم قائلا "إنني أتوجه مرة أخرة باسم فرنسا إلى زعماء الثورة فنحن في انتظارهم هنا لنجد مخرجا مشرفا للقتال الذي مازال مستمرا... وبعد ذلك سننهي كل شيء لكي يكون للشعب الجزائري الرأي في تهدئة الأمور فالقرار في هذا المجال سيكون ما يقرره هو، غير أنني موقن أنه سيتبع المنطق السليم بإقدامه إلى تحويل الجزائر الجزائرية إلى بلد مزدهر وأخوي بالاتحاد مع فرنسا وبالتعاون مع الاتحادات الفرنسية".[2]

وعند قبول جبهة التحرير الوطني الذهاب إلى مولان في 1960/06/25 ذهب كل من بومنجل محمد الصديق بن يحي للتحضير لتنظيم رحلة مبعوثي إلى باريس التي كان يرأسها فرحات عباس، تم نقلهم مباشرة بطائرة مروحية إلى عمالة مولان، ولم يكن لهم أي اتصال مع الصحافة أو أية زيارة، فقد بقوا لمدة 04 أيام معزولين تماما، و خلال المحادثة ركز الوفد الفرنسي على تمسكه بموضوع وضع السلاح ووقف إطلاق النار.[3]

وفي المقابل ركزت جبهة التحرير الوطني على أسس المفاوضات وهي:

- الاعتراف بالسيادة الجزائرية.
- إيجاد جو من الثقة وذلك بإطلاق جميع المساجين السياسيين من أجل المشاركة في المفاوضات.
- الاعتراف بالشخصية الجزائرية في تصريح رسمي.[4]

فقام الجنرال ديغول بالرد عليهم:

"ولكن هذه الشروط غير معقولة ما لم يتوقف القتال والاعتداءات الفردية، وأنني لن أتفاوض مع زعيم الثوار في الوقت الذي يطلق فيه النار على جنودي".[5]

---

[1] لخضر بوقعة: **المصدر السابق**، ص 55-60.
[2] الجنرال ديغول: **المرجع السبق**، ص 100.
[3] سعد دحلب: **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، د ب، 2007، ص 117.
[4] أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة، د س، ص 203.
[5] الجنرال ديغول: **المصدر السابق**، ص 101.

وبسبب شروط الجنرال ديغول لم تتم هذه المحادثات وتم إيقافها في 29 جوان من نفس السنة، وفي هذه الأثناء شرع الجنرال ديغول بتحميل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشل مفاوضات مولان، وقاموا بنشر دعاية "فرنسا تدعو للسلم والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترفضها"،[1] أدرك الجنرال ديغول هنا قوة الثورة فاضطر على إعلان حق تقرير المصير للشعب الجزائري ومن أجل ذلك قرر زيارة الجزائر في11 ديسمبر 1960.[2]

إذ أستقبل بمظاهرات عارمة في الجزائر وفي بعض المدن الكبرى والتي كانت منعرجا في مسار الثورة، فقد أدرك هنا ديغول روح الكفاح والقدرات النضالية التي بقيت مرتفعة لدى الجماهير وكانت أيضا عاملا حاسما في تعجيل سير المفاوضات.[3] وقد احدثت هذه المظاهرات عدة نتائج منها ان الشعب الجزائري بهذه المظاهرات قد قضى على شبح كان ديغول يحاول أن يبعث فيه الحياة واقتناع ديغول أيضا بحتمية التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي.[4]

أما على الصعيد الخارجي أحدثت صدى كبير جعلت من الجمعية العامة للأمم أن تصادق في دورتها 15 في 20 ديسمبر 1960 على لائحة تعترف فيها بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال.[5]

2.2. لقاء لوسارن:

بعد فشل محادثات مولان قرر كل من الوفدين عقد لقاء ثاني لكن هذا اللقاء تم بواسطة بوادر سويسرية أي السيد أوليفي لونغ، حيث كان يمثل الوفد الفرنسي كل من جورج بومبيدو والسيد برونودي لوس مدير الشؤون السياسية في الوزارة الخارجية أما الطرف الجزائري نجد أحمد بومنجل، الطيب بولحروف.[6]

تم هذا اللقاء في 1961/02/19 واستمر إلى غاية 07 ساعات، ومن أهم مطالب الطرفين:

أ. فرنسا:

- بقاء القاعدة العسكرية البحرية المرسى الكبير تحت السيادة الفرنسية، لأنها تدعي انها ملكية من املاك فرنسا.
- ادعاء فرنسا بحقها في الصحراء حيث قالت أنها هي من خلقتها وستكون دائما لها.

ب. الجزائر:

---

[1] بن يوسف بن خدة: **المصدر السابق**، ص 19.
[2] الجنرال ديغول: **المصدر السابق**، ص 106.
[3] بن يوسف بن خدة: **المصدر السابق**، ص 19-20.
[4] جريدة المجاهد، العدد 85، 12 ديسمبر 1960، ص 02.
[5] سعد دحلب: **المصدر السابق**، ص 121.
[6] باتريك إيفينو، جون بلانشايس: **حرب الجزار ملف وشهادات**، تر: بن داود سليمانية، ج 02، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د س، ص 287.

- عدم فصل الصحراء.
- وقف إطلاق النار بعد انتهاء المفوضات.
- تقرير المصير.

كما ذكر المناضل بن يوسف بن خدة حول هذا اللقاء "إن المحادثات في لوسارن لم تكن سلبية تماما فقد بدأتا تثيران المشاكل وكان لهما ميزة توضيح نقاط الخلاف".[1]

3.2 لقاء نيوشاتيل:

بعد انتهاء وفشل كذلك لقاء لوسارن قرر الوفدان إقامة محادثات في مدينة نيوشاتيل السويسرية يوم 05 مارس 1961 بحضور نفس المفاوضين، دام هذا الاجتماع أربع ساعات من النقاش خرجوا بأوجه مختلفة واوجه نظر مختلفة، وقد كان كل طرف متمسك بمطالبه،[2] وهي:

مطالب فرنسا:

- الحكم الذاتي للجزائر.
- فصل الصحراء عن الجزائر.
- تجزئة الجزائر عرقيا "مسلمون وأوروبيين".
- الهدنة قبل إجراء المفاوضات.

مطالب الجزائر:

- الاستقلال التام.
- وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.
- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد الشرعي.
- وقف إطلاق النار بعد التوصل إلى اتفاق.[3]

بعد هذا اللقاء قرر كل من الطرفين بدأ المفاوضات الرسمية في إيفيان الفرنسية يوم 1961/04/07 وهذ بعد تصريح السيد لويس جوكس في وهران، والذي صرح فيه أن المفاوضات ستكون يوم 07 أفريل،

---

ben youcef ben khadda, les accords d'eau, la fin de la guerre d'algerie, l'office, des publication universitaire, 2010, 22-23.

[2] سعد دحلب: **المصدر السابق**، ص 123.

[3] Ben Yousef ben khaddar، **optic**، p 23-24.2

وأثناء انقلاب الجنرالات في الجزائر على ديغول في 22 أفريل.[1] قد أثر ذلك على مسار المفاوضات واقترح الوفد الفرنسي على استئناف المفاوضات بصفة رسمية يوم 20 ماي 1961.[2]

3 . الاتصالات الرسمية :

1.3 محادثات إيفيان:

بعد لقاء كل من مولان ولوسارن جاءت مفاوضات إيفيان بتاريخ 1961/05/20 في إيفيان ترأسها كل من الوفد الجزائري بمجموعة من المناضلين: سعد دحلب[3]، كريم بلقاسم، محمد الصديق، الطيب بولحروف، أحمد بومنجل، احمد فرانسيس، الرائد علي منجلي ورضا مالك،[4] وهذا الأخير يعتبر الناطق الرسمي باسم الوفد الجزائري.[5] أما الوفد الفرنسي فحضره لويس جوكس وبعض المفاوضين الآخرين، وقد أرادت الحكومة الفرنسية هنا أن تعطي ضمانات للانفراج فسمحت بإطلاق ما يقارب 600 معتقل كما حسنت في وضع المعتقلين في فرنسا "الوزراء الذي الذين تم اختطافهم في حادثة الطائرة 1956"، وكذلك قررت تخفيف بعض الإجراءات والعمليات الردعية التي فرضتها الحكومة الفرنسية.[6]

وكانت تفاصيل الجلسة كالتالي:

بدأت الجلسة الأولى للمفاوضات بدخول الوفدين وعدم مصافحة بعضهم وشعور الجانب الفرنسي بالمذلة بجلوسهم في نهاية الأمر مع الوفد الجزائري، إلا أن الوفد الجزائري لقي احتراما واضحا في أسلوب التعامل من الجانب الفرنسي.

بدأت الجلسة بعرض رئيس الوفد الفرنسي للخطوط العامة التي ستتناولها المفاوضات وهي:

أ. استعدادهم لإقرار المصير للشعب الجزائري من خلال استفتاء عام يختار فيه الشعب ما بين:

- الاستقلال مع الانضمام لفرنسا.
- الاستقلال مع المشاركة.

---

[1] **انقلاب الجنرالات:** بعد إعلان الجنرال ديغول اعتراف فرنسا بجبهة التحرير الوطني بالجزائر كطرف مفاوض مع الحكومة الفرنسية أدى ذلك إلى فيما بين 22-26 أفريل 1961 إلى انقلاب جنرالات فرنسا "شال جوه وسالان زيلر" فاصلة ضد الجنرال ديغول فشعر بالخطر الذي يهدد فرنسا وانقسامها إلى مؤيد ومعارض فاستغل ديغول فرصة القضاء عليهم وتقديمهم للمحاكمة وتجريدهم من جميع الرتب والامتيازات التي كانوا يحصلون عليها، أنظر: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 529.

[2] Redah Malek : **l'Algérie a Evian**، Edition anep، p 106-108.4

[3] **سعد دحلب:** من مواليد 1919بقصر الشلالة بتيارت، درس بمسقط رأسه ثم بالمدية، انخرط في حزب الشعب سنة 1944 بعد تسريحه من الخدمة العسكرية، انتخب عضوا في اللجنة المركزية في 1955 وكذلك عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ 1956، ثم أصبح نائبا لمحمد يزيد وزير الإعلام 1958، له دور فعال في المفاضات الجزائرية الفرنسية، وفي 1966 عين سفيرا في المغرب ثم انسحب من الساحة السياسية، انظر: آسيا تميم، المرجع السابق، ص 253.

[4] **رضا مالك:** من مواليد 1931 في باتنة، عضو مؤسس الاتحاد الطلابي المسلمين الجزائريين 1955، مدير جريدة المجاهد (1957-1962) كان الناطق الرسمي للوفد الجزائري في مفاوضات إيفيان، محرر برنامج طرابلس 1962.أنظر: رضا مالك: مصدر سابق، ص 377.

[5] سعد دحلب: **المصدر السابق**، ص 129.

[6] بن يوسف بن خدة: **المصدر السابق**، ص 24.

- الاستقلال والانفصال عن فرنسا.

ب. توفير الضمانات بشأن ممتلكات المستوطنين الفرنسيين "الكولون".

- تمثيلهم نسبيا في الحكومة والبرلمان.
- الاحتفاظ بالجنسيتين الفرنسية والجزائرية.

ج. ضرورة بقاء القواعد العسكرية واحتفاظ فرنسا بالسيادة عليها وفصل الصحراء وإبعادها عن صلب المفاوضات.[1]

الرد الجزائري:

بالنسبة لتقرير المصير فيجب الاعتراف باستقلال الجزائر، أي يتم الاستفتاء على استقلال الجزائر.

أما التعاون مع فرنسا فيكون موضوعا للتفاهم بين حكومتين قائمتين، فرنسية وجزائرية فيما بعد.

بالنسبة للقواعد العسكرية لابد أن تكون السيادة للجزائر، أما القواعد فيمكن الاتفاق على استبقائها لمدة محدودة.

لا يمكن الاعتراف للمعمرين الفرنسين بحق الجنسيتين ولكل جنسية حقوقها وواجباتها، وكل من يفضل الاحتفاظ بجنسيته الأجنبية يعطي ضمانات لممتلكاته وكذا حرية العقيدة.

بالنسبة للصحراء فإنها جزائرية قائمة قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر ويجب الاعتراف بسيادة الجزائر على الصحراء، ويمكن التحدث في شأن استغلال الموارد في الصحراء بعد ذلك.[2]

وجاءت هذه المحادثات من اجل الإسراع لحل القضية الجزائرية التي قد تسببت في حرب أهلية في فرنسا إلا أن الوفد الفرنسي لم يقدم تنازلات تمس بالمطالب الجوهرية للوفد الجزائري.[3] ليتم تعليق هذا اللقاء بتاريخ 1961/06/13 وهذا بسبب تمسك كل من الطرفين "الجزائري والفرنسي" بموقفه وخاصة فيما يخص مسألة الصحراء.[4]

2.3 لقاء لوغران:

أما بالنسبة لهذا اللقاء فقد جاء وسط ظروف ومعطيات صعبة كان يمر بها كل من الطرفين "الجزائري والفرنسي".

---

[1] فتحي الديب: **مصدر سابق**، ص 498.

[2] فتحي الديب: **مصدر سابق**، ص 502.

[3] **أوليفيي لونغ**: الملف السري، اتفاقيات إيفيان، مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 2012، ص 93.

[4] **بن يامين سطورا:** مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974، تر: الصادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، حي السعيد حمدين، 1999، ص 272.

بالنسبة إلى الطرف الجزائري فقد كان يعيش أزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، أما الطرف الفرنسي فهي أيضا كانت أمام تحد كبير أمام الأعمال التخريبية[1] التي تمارسها منظمة الجيش السري[2] وأثناء هذه الأجواء تم لقاء لوغران على الحدود الفرنسية السويسرية في 1961/07/20 على الساعة16 افتتح لويس جوبز محادثات لوغران وتم الرد من طرف كريم بلقاسم ببيان ولم يكن كرد على ما سبق من أقوال الطرف الفرنسي.[3] وفي 26 جويلية من نفس السنة قرر كل من كريم بلقاسم ولويس جوكس عقد لقاء على حدى، كما جاء اللقاء الثاني بين الطرفين إضافة إلى سعد دحلب إلى حوالي نصف ساعة، لكن أخفقت هذه المحادثات حول قضية الصحراء فقر الوفد الجزائري تعليق المفاوضات[4]، وفي الفترة الممتدة بين 09 إلى27 أوت 1961 عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماعا نوقش فيه أهم المواضيع منها:

- استعراض إدارة الشؤون المؤقتة قطاعا قطاعا.
- مناقشة ومعالجة المفاوضات وتقسيم آفاقها.
- تعيين حكومة جديدة والتي من خلالها تم منح للمناضل بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة. [5]

وخلال تعليق محادثات لوغران في 1961/07/27 من طرف الوفد الجزائري بدأ التردد من الطرف السويسري فقام هنا بولحروف بإعادة الاتصال مع أوليفي، حيث شرح له مغزى التغيرات التي تمت في اجتماع طرابلس، وفي هذه الأثناء أكد له أنه لم يتغير أي شيء بالمفاوضات لدى المسؤولين الجزائريين فقام أوليفي بدوره بالاتصال مع السيد لويس جوكس في 01 أكتوبر في 1961 وبعد عدة أيام قدمت فرنسا موافقتها على أجراء اتصالات سرية جديدة في سويسرا وإعلان لويس جوكس في 26 أكتوبر على استئناف المفاوضات.[6]

---

[1] علي كافي: **المصدر السابق،** ص 260.

[2] **منظمة الجيش السري:** وهي منظمة إرهابية أعلن عن تأسيسها لأول مرة في سكن بعمارة تقع بحي مصطفى، وبعد هيكلتها تم تنصيب الجنرال صالان على رأيها، وتعيين نوابه الجنرال جوهو والجنرال غاردي، وتعتبر من أخطر التنظيمات الإرهابية التي واجهت الثورة الجزائرية في سنواتها الأخيرة، أنظر: امحمد يوسفي: منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، تر: جمال شعلال، موقع للنشر، الجزائر، 2011، ص 71.

[3] Redha malek، **op.cit**، p 159.5

[4] زهير إحدادن: **المصدر السابق،** ص 83-84.

[5] زهير إحدادن: **المصدر نفسه،** ص 86.

[6] Redha malek، **op.cit**، p 180.2

3.3 لقاءات بال:

وفي يوم 28 أكتوبر 1969 انطلقت المفاوضات السرية الأولى بين الوفدين فيمثل الوفد الجزائري "رضا مالك، محمد الصديق، بن يحيى" أما الوفد الفرنسي فيمثله "دلوس وشابي كلود"[1] وبعد التفاوض نجد اهم المطالب الفرنسية:

أ. **على الصعيد الاستراتيجي:** يجب على فرنسا أن تحتفظ بهيكل عسكري يمكنها من مواصلة اتصالاتها مع البحرية الفرنسية ومواصلة تواجدها في الفضاء النووي.

ب. **من الناحية الاقتصادية:** القضية السائدة هنا هي استغلال الثروة الصحراوية، فكان من اهم المطالب هو الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة ومنح تصاريح البحث 8000 كلم سنويا ولمدة 10 سنوات، أما بالنسبة للفترة الانتقالية فهي:

- الفترة الأولى هي من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال.
- تستمد السلطة التنفيذية المؤقتة للاستفتاء، وتقرير المصير إلى ذلك الحين ستكون الجزائر تحت السيادة الفرنسية.
- الفترة المؤقتة الثانية المدة المقررة من 03 أسابيع إلى شهر واحد والتحضير للانتخابات العامة للجمعية التأسيسية الجزائرية وعند انتهاء الاجتماع قرر كل من الوفدين عقد اجتماع ثاني بعد 10 أيام.2

وقد قامت الحكومة الجزائرية بدراسة الاقتراحات الفرنسية تم الرد في لقاء بال الثاني في يوم 09 نوفمبر 1969 وقد كلف كل من محمد بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة وهي كالآتي:

- الحق في اختيار ورفض الجنسية المزدوجة.
- المشاركة في المجلس باعتبار العدد.[3]
- مراقبة تنقيل الأموال إلى فرنسا

○ **التواجد العسكري:**

- يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد.
- إجراء التجارب النووية والفضائية.

[1] زهير إحدادن: **المصدر السابق**، ص 98.

[2] Ben youcef ben khedda، **op.cit**، p 30-31.

[3] Ben youcef ben khedda، **op.cit**، p 31.

- عدم استخدام الوحدات العسكرية ضد الأفارقة.
- إجلاء الجيش وإخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد.

○ **الفترة الانتقالية:**

- منذ وقف إطلاق النار إلى الاستقلال لمدة 06 أشهر.
- المدير التنفيذي المؤقت يرأسها مسلم جزائري أي لا يرأسها فرنسي.
- الموافقة على أن تكون الجزائر تحت السيادة الفرنسية خلال الفترة الانتقالية.[1]

○ **البترول:**

- يكون وضع قانون البترول من صلاحيات الدولة الجزائرية.
- تكون وظيفة الهيئة التقنية بحتة.
- إخضاع منح رخص التنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية.2

وفي النهاية ساعد ردهم الإيجابي على طلب فرنسا المتعلق بترك الانتقام من الجزائريين المتعاونين مع فرنسا على تهدئة الجو، فيعتبر هذا التنازل بالنسبة للحكومة المؤقتة شيئا عاديا سيعيد الحوار إلى مجراه الحقيقي، وعند إعلان المعتقلين في سجون فرنسا القيام بإضراب عن الطعام وعلى إثر ذلك أوقفت المحادثات السرية، وعندما أراد الوفد الفرنسي استئناف المحادثات كان جوابهم في 1961/11/15 "انتظروا إلى أن يتضح الوضع الناشئ عن الإضراب عن الطعام"[3]

التقى الوفدان من جديد في لقاءين الأول جمع بين سعد دحلب وجوكس يوم 09 ديسمبر 1961 وهذا بعد إنهاء الإضراب وكانت أول المسائل هي الصحراء وكذلك إمكانية ازدواجية الجنسية للمستوطنين وبالنسبة للمرسى الكبير فقد وافق جوكس على نظام الإيجار.

وقد تجدد اللقاء بين الطرفين يوم 19621/12/23 حيث تمسك الفرنسيون بموقفهم في الاحتفاظ ببعض المراكز العسكرية في المرسى الكبير والاعتراف بازدواجية الجنسية بالنسبة للأقلية أما بالنسبة للمعتقلين سوف يتم إطلاق سراحهم في مدة 20 يوما منذ إعلان وقف إطلاق النار.[4]

[1] Ben youcef ben khedda، **ibid**، p 32.

[2] أوليفي لونغ: **المصدر السابق**، ص 116-117.

[3] بن يوسف بن خدة: **المصدر السابق**، ص 32.

[4] **المصدر نفسه**، ص 31.

4.3 لقاء لي روس:

بعد التطور والتقارب الذي أبداه الوفدين في اللقاءين الأول والثاني تم عقد لقاء آخر حيث جاء هذا اللقاء في و18،11 فيفري 1962 على الحدود الفرنسية السويسرية ويتشكل الوفد الفرنسي من لويس جوكس، روبر بورون، بروغلي، أما الوفد الجزائري فيتكون من سعد دحلب، محمد يزيد، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، وهذا الأخير يعتبر رئيس الوفد[1]، لقد كانت هذه المحادثات شاقة وصعبة وكان على الوفد الجزائري هنا أن يتحلى باليقظة والانتباه والتمييز بين ما هو أساسي وبين ما هو ثانوي وبين ما هو دائم وبين ما هو مؤقت، وابتداء من اليوم الثالث من المفاوضات كان الطرفان قد توصلا إلى اتفاقيات مبدئية حول كثير من المواضيع ونجد من أهمها ما يلي:

- **التعاون:** لم يكن لهذا المجال صعوبة حيث تم الاتفاق على المبادئ العامة للتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي[2] وكان للغة جدل كبير لأن الفرنسيين أرادوا أن تكون اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية وفي نهاية الأمر جعلوا للغة للفرنسية مكانة لائقة.
- **مسائل الصحراء والأقلية الأوروبية:** تعتبر هذه المسائل التي واجهها الوفد الجزائري أكبر المصاعب، كما تم دراسة كل المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار والضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة اللاجئين المهاجرين وكذلك المرحلة الانتقالية، وعلى المستوى العسكر فإن قاعدة المرسى الكبير استأجرت لمدة 15 سنة والسماح لفرنسا باستعمال التجارب النووية لمدة 05 سنوات، ويجب أن ينخفض عدد الجنود للجيش الفرنسي على الأراضي الجزائرية إلى 80 ألف رجل بعد سنة من تقرير المصير.[3]

5.3اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1962/02/22:

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري فيفري 1962 لدراسة نص اتفاقيات إيفيان حيث كان سعد دحلب هو المقرر وتم التصويت على مشروع نص الاتفاقيات من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الاجتماع بالإجماع (أنظر الملحق رقم14) ماعدا أربعة وهم من القيادة العامة للجيش؛ بومدين، منجلي، مختار، بويزم، ومن الولاية الخامسة وهراد أما المعتقلين الخمس فقد صوتوا بالتأييد للاتفاقيات وهم آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف، خيضر وأرسلوا في هذا الصدد رسالة بتاريخ

[1] Saad danlal، **mission a compils pour l'Independence**، de l'Algérie، Edition dalab، p 156-157.4

[2] صالح بلحاج: **تاريخ الثورة الجزائرية** دار الكتاب الحديث/ ص 110.

[3] سيلفي ثينو: **تاريخ حرب من أجل استقلال** الجزائر، منشورات دحلب، حيدرة، الجزائر، 2013، ص 263.

1962/02/15 موجهة إلى المجلس الوطني بالثورة الجزائرية حول موافقة الوزراء الخمس. (أنظر الملحق رقم15).[1]

6.3 محادثات إيفيان الثانية:

على أساس تصويت اجتماع طرابلس أخذ موعد رسمي بسويسرا في 1962/03/07 والذي مثل الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم، امحمد يزيد، لخضر بن طوبال، الطيب بولحروف، سعد دحلب، محمد الصديق، بن يحي، رضا مالك، عمار بن عودة، أما بالنسبة للوفد الفرنسي فحضره لويس جوكس، جورج دولوس، روبر بورو، برنار تيركو، الجنرال بوكاماص، بيكار و دولوس.[2] دم الاجتماع 12 يوما من النقاش الحاد للوصول إلى التوقيع على وقف اطلاق النار وذلك يوم 1962/03/18[3]، وتم في نفس اليوم إعلان وقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس ، بهذه العبارة "باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداء من 1962/03/19 على الساعة 18:00 أمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني" وقام الجنرال ديغول بدوره كذلك بإعطاء نفس الأوامر للقوات الفرنسية.[4]

واستقبل أمر وقف إطلاق النار في كل أرجاء البلاد بارتياح عميق فتحقق بذلك حلم المجاهدين والأجيال العديدة من الجزائريين منذ 1830، ألا وهو الاستقلال الذي لم يشك فيه أحد، وكان ذلك نهاية لكابوس طويل مليء بالاغتيالات ومذابح السكان المدنيين والاعتقالات والتعذيب والتفتيش والاغتصاب، وكان الشعب والمجاهدون والمحكوم عليهم بالإعدام والمساجين والمعتقلين والمحتشدين واللاجئين يقدرون هذه النعمة لأنهم تكبدوا أشد ألم الحرب.[5]

- ✓ **محاور اتفاقيات إيفيان:**

تتألف اتفاقيات إيفان من المحاور الثلاث عشر التالية:

- **التصريح العام وفيه 05 فصول:**

أ. **تنظيم السلوكات العامة أثناء الفترة الانتقالية وضمانات تقرير المصير.**

ب. الاستقلال والتعاون.

---

[1] بن يوسف بن خدة: **المصدر السابق**، ص 37.
[2] سعد دحلب: **المصدر السابق**، ص 157.
[3] شارل روبير أجيرون: **المصدر السابق**، ص 182.
[4] بن يوسف بن خدة: **المصدر السابق**، ص 38.
[5] المصدر نفسه، ص 38.

ت. تسوية المسائل العسكرية.

ث. تسوية الخلافات.

ج. عواقب تقرير المصير.

- اتفاقيات وقف إطلاق النار وفيه 11 مادة.
- الفترة الانتقالية وفيه 07 أبواب.
- شروط الاستفتاء حول تقرير المصير وفيه 04 أبواب و08 فصول وأحكام ختامية و046 مادة.
- إنشاء محكمة القانون العام.
- إعلان ضمانات في 03 أجزاء و04 فصول.
- إعلان المبادئ المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي وفي المقدمة 04 أبواب و20 مادة.
- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون من أجل استثمار الثروات الباطنية في لصحراء وفيه 04 أبواب و18 مادة.
- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي في 03 أبواب و12 مادة.
- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني وفيه 07 مواد.
- إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية وفيه 08 مواد.
- ملحق خاص بالمرسى الكبير وفيه 12 مادة.
- إعلان المبادئ الخاصة بتسوية الخلافات.[1]

ثانيا. الوساطة السويسرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية:

للكونفدرالية السويسرية شهرة كبيرة في مشوار المساعي الحميدة لحل النزاعات الدولية وفي بعض الأحيان ساعدت بصورة فعالة في إحلال السلام، وكان للجزائر نصيب من هذه السياسة، فقد كانت لها دور بارز في المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1962/1961 والتي تعرف بالوساطة السويسرية.

1.بوادر الوساطة السويسرية:

تعتبر قضية فريتشيشي بداية الوساطة السويسرية للقضية الجزائرية فهو يعتبر مواطن سويسري كان يعمل كمصور تم اعتقاله والحكم عليه بالإعدام بمدينة غينيا بتهمة القيام بمؤامرات ضد الدولة، وكان معه

[1] يحيى بوعزيز: **ثورات القرن العشرين**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 328-329.

أيضا 38 إفريقي وأوروبيان (أنظر الملحق رقم 09)[1]، وكان المطلوب هو تدخل الحكومة المؤقتة لأحمد سيكوتوري رئيس غينيا بحكم العلاقات الودية التي تربطهما فقام هنا المحامي ريمون نيكوليه[2] لطلب المساعدة من الطيب بولحروف الذي كان يمثل الحكومة المؤقتة في روما فوعده هذا الأخير بالقيام بما يلزم، وبعد إنهاء هذا المشكل التقى كل من المحامي ريمون وبولحروف بعد شهرين في روما تحدثا عن الحرب في الجزائر، وأخبره أن تتوسط سويسرا بحكم موقعها كبلد محايد وشهرتها بالجدية يشكلان ورقة أكيد في السعي إلى السلام، وأكد نيكولا بطرح الموضوع مع جان فلا فيان لاليف[3]، زميله في المكتب وبعد هذا اللقاء ببضعة أيام اجتاح بولحروف الحدود السويسرية الإيطالية وتوجه إلى الأستاذ لاليف، حيث كان هذا الأخير بانتظاره برفقة نيكولا وأوليفي لونغ.[4]

- **لقاء الطيب بولحروف وأوليفي لونغ:**

كانت بداية هذ اللقاء يوم 1960/12/23 في مقر راحة الريفي الخاص بالأستاذ لاليف دام حولي ساعتان وخلال هذه الساعات عرض الطيب بوالحروف الهدف من زيارته ووجهات نظر مسؤوليه رغم فشل لقاءات مولان التي تم ذكرها[5]، وكان اول سؤال يطرح من طرف أوليفي لونغ، "لماذا سويسرا؟"، وكانت إجابة الطيب "بسبب الاستقلالية التامة لسياستها والجهود التي لا طالما بذلها هذا البلد لإحلال السلام والعديد من العوامل التي فرضت على القيادة الجزائرية أن يرى فيها البلد الوحيد القادر على التدخل".[6]

2.جهود سويسرا للتوسط بين الجزائر وفرنسا:

بعد إعلان استفتاء تقرير المصير للشعب الجزائري في 08 /1960/01[7] بعد يومين توجه أوليفي لونغ إلى باريس من اجل لقاء لويس جوكس[8] في عيادة الطبيب جون برنار باعتباره مكانا غير معروف، استمع لويس جوكس لمحادثات أوليفي لونغ مع السيد الطيب بولحروف، وهذ بعد اطلاعه على أهم أقوال مبعوثي الحكومة المؤقت للجمهورية الجزائرية، أضاف أيضا أنه "رجل جدي ورزين وواثق من خلفياته وجاهز ليختفي في الوقت المناسب ليترك المكان للرئيس فرحات عباس"، وقام أيضا لويس جوكس هنا بمعاينة جميع محاولات ربط

---

[1] Dodis ch/16793 p 01.

[2] **ريمون نيكوليه**: هو محامي سويسري له علاقة مع الطيب بولحروف، كان له دور في الاتصال بالوسيط السويسري، كان مستشار إيمون بوتو، غهو معروف كمحامي عبقري إبن إيمل نيكوليه زعيم نقابات عمال البناء، توفي سنة 1989، انظر رضا مالك: **المصدر السابق**، ص 104.

[3] **جان فلافيان لاليف**: يعتبر محامي سويسري وعضو في الصيب الأحمر، عمل لمدة يسبع سنوات في المحكمة أمين اول بمحكمة العدل الدولية، ثم انتقل إلى بيروت وعمل كممثل لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة اللاجئين أنظر **المصدر نفسه**، ص 103

[4] **المصدر نفسه**، ص 104.

[5] **المصدر نفسه:** ص 103-104.

[6] أوليفيي لونغ: **المصدر السابق**، ص 23.

[7] الجنرال ديغول: **المصدر السابق**، ص 106.

[8] **لويس جوكس**: وزير دولة فرنسي مكلف بالشؤون الخارجية، نظر أوليفيي لونغ، المصدر السابق، ص 23.

الاتصالات التي فشلت لسبب نقص عامل التكتم لدى الوسطاء، فقرر تقديم هذه الأقوال للجنرال ديغول وعلى الساعة الثامنة مساء من نفس اليوم عاد ومعه موافقة الجنرال الذي اجابه "أخبر السيد أوليفي لونغ بأنه يستطيع أن يواصل".[1]

وفي 1960/01/19 اتصل أوليفي لونغ ببولحروف في روما وأخبره بالقرار الفرنسي وبدوره ذهب إلى تونس وكشف الأمر إلى سعد دحلب ثم كريم بلقاسم، وذهب مباشرة إلى مقابلة فرحات عباس بالقاهرة وأخبره قائلا هذا الأخير "إذا تابع الموضوع أنت وبومنجل"[2]، وبعد موافقة الطرفين عاد بولحروف في 23 جانفي من نفس السنة مطالبا باسم الحكومة المؤقتة الجزائرية من أوليفي لونغ مواصلة العمل، فقام هذا الأخير بدوره بلقاء مع الوزير جوكس في باريس في سرية تامة، وبعد اطلاع جوكس على الرد الإيجابي قال أنه سيقوم باستشارة الرئيس، فاقترح الجنرال ديغول هنا على الجزائريين محادثات شبه رسمية بين أشخاص ملمين بجميع جوانب القضية بشكل يسمح بإجراء دراسة معمقة لكافة المواضيع، وتبين من هذا القرار أن المحادثات لم تناقش فقط شروط وقف إطلاق النار، بل أيضا متعلق بالمسائل السياسية بتطبيق تقرير المصير بحق الشعب الجزائري.[3]

في 31 جانفي استقبل رئيس القسم السياسي الفيدرالي لمراجعة الخطوط العريضة للقاء السري الذي يمكن أن يجرى في سويسرا، وفي 20 فيفري 1961 التقى السيد جورج بومبيدو[4] الممثل للجنرال ديغول بالسادة بومنجل وبولحروف ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بلوزان[5]، وقبل إجراء هذا اللقاء في 10 فيفري قدم السيد بولحروف رد المسؤولين على موافقتهم بإجراء لقاء في سرية تامة مع السيد جورد بومبيدو بسويسرا، والذي سيشارك فيه السيد بومنجل والسيد بولحروف في 11 فيفري، فنقل أوليفي لونغ إلى الوزير جوكس موافقة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على العرض المقدم من طرف الجنرال ديغول حول محادثات شبه رسمية والتي تدور حول كافة الجوانب، فقد بدا لويس جوكس راضيا ومرتاحا لأن هذا الانتظار المطول وعدم الوضوح قد عرف نهاية لهما، وتم الاتفاق على تاريخ مبدئي في 20 فيفري.[6]

3. بوادر سويسرا في اللقاءات الجزائرية الفرنسية:

---

[1] **المصدر نفسه**، ص 25-26.

[2] رضا مالك، **المصدر السابق**، ص ....

[3] أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 28.

[4] **جورج بومبيدو:** يعتبر رجل ثقة للجنرال ديغول، شغل عدة مناصب منها مدير عام لبنك روتشيلد بباريس، مدير لمكتب الجنرال ديغول، ووزرا أولا في الفترة ما بين 1962-1968، أنتخب رئيسا للجمهورية في 1969/06/15 إلى غاية وفاته في 1974، انظر المصدر نفسه، ص 29.

[5] سعد دحلب: المصدر السابق، ص 123.

[6] أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 30-31.

كنات بداية الوساطة السويسرية في لقاء لوسارن، حيث عبر كل من بومنجل وبولحروف الجمارك إلى مطار كونتران، حيث حطت بهما طائرة بوينغ السويسرية واستقر الثنائي في شقة المحامي نيكولا في 1961/02/19، استقل قطار جنيف وكان كل من أوليفي لونغ والعديد من الشخصيات منهم ريمون برويست رئيس القيم الغربي في الدائرة السياسية الاتحادية في انتظاره.

قام هنا أوليفي لونغ باتخاذ التدابير لتجنب أقل عقبة أثناء اللقاءات حيث بدأ بإهداء كتاب حول التفاوض ليمونسيكو إلى الطيب بولحروف، وشرح أيضا لمندوبي الجزائر أن يتوقف عن المصافحة باليد، والاكتفاء بتقديم تحية بانحناءات رأس بسيطة.[1]

جاء هذا اللقاء بفندق شوبيترز في شقتان تفصل بينهما غرفة في الوسط، تستخدم كقاعة للمحاضرات في لوسارن، ذلك يوم الاثنين 20 فيفري 1961، حيث دام هذا اللقاء 07 ساعات.[2]

بدأ هذا الاجتماع بدخول المندوبين بشكل متزامن في تمام الساعة العاشرة بالضبط، وتحدث أوليفي لونغ للمندوبين قائلا "أيها السادة يمكنكم ان تجلسوا، أتمنى لكم عملا جيدا"[3]، وعند الساعة السادسة وثلاثين دقيقة تم إنهاء المحادثات وقد عاد جورج بومبيدو بسرعة لفرنسا فقد كان يخشى أن يشعر الصحافة بغيابه، وطلبوا من أوليفي لونغ بتحضير للقاء جديد في غضون أسبوعين، هذا بعد فشل لقاء لوسارن فقام بترتيب لقاء ثاني في مدينة نيوشاتيل[4] في 05 مارس في إحدى قاعات فندق تريمينوس ودام هذا اللقاء أربع ساعات.[5]

بعد إنهاء اللقاء رافق أوليفي لونغ الوفد الفرنسي للمحطة القريبة ثم عاد لفندق ليتحدث مع بومنجل وبولحروف، وبعد يومين أقيم لقاء ثاني بين الوفدين في منزل أوليفي لونغ على الساعة العاشرة لاستئناف المفاوضات على أساس أوامر الجنرال ديغول.[6]

وبعد 12 يوما من الصمت وفي 20 مارس أخبر الأستاذ نيكولا الذي عاد من تونس بمجيء السيد بولحروف على الأرجح يوم 22 مارس بأمل أن يلتقي بمبعوثي فرنسا بغية التحضير بيان يعلن بداية المفاوضات، وبغية تحديد تاريخ لها، إضافة إلى ذلك فقد كان يرغب في التفاهم مع السلطات السويسرية بمسائل متعلقة

---

[1] رضا مالك، **المصدر السابق**، ص 123-124.

[2] باتريك إيفينو، جون يلانشايس، **المصدر السابق**، ص 287.

[3] رضا مالك، **المصدر السابق**، ص 124.

[4] **مدينة نيوشاتيل**: هي مدينة بسويسرا سكنت اول مرة سنة 1011، تقع في شمال غرب سويسرا، تعتبر المدينة من أكبر والأكثر أصالة ومليئة بالقصور والكنائس القديمة والمعالم التاريخية، تعد وجهة سياحية بامتياز، أنظر مقدم سيد احمد: المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1962/1960، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر، جماعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017/2016، ص 89.

[5] رضا مالك: **المصدر السابق**، ص 128-129.

[6] المصدر نفسه، ص 136.

بتواجد الوفد الجزائري بسويسرا أي القيام بإجراءات الأمن ووسائل الإعلام، فقد أبلغ السيد بولحروف رسميا أن الجزائريين مستعدون للالتقاء بالفرنسيين في إيفيان الفرنسية، وطلب أن يتمكن الوفد الحكومي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الإقامة بسويسرا، وقامت هنا الحكومة الجزائرية بالتوازي مع تونس من اجل إعلان البيان في 31 مارس على الساعة الحادية عشر، وفي نفس الوقت أذاعت باريس الخبر وقد أضاف أن السيد بولحروف أن تصدر السلطات السويسرية البيان لأن الوكالة التلغرافية السويسرية كانت قد ذاعت المساعي التي قام لها السفير الفرنسي ببرن.[1]

وخلال نفس الليلة حضر كل من أوليفي لونغ وبوشر نص البيان، وبعد الموافقة عليه من طرف رئيس القسم السياسي الفيديرالي تم نشره في 23 مارس أول بيان سويسري يصدر عن القضية "أبلغت سفارة فرنسا في برن وكذا ممثلين عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية القسم السياسي الفيديرالي بأن المفاوضات المرتقبة بخصوص الجزائر ستجرى قريبا.

لقد رخص المستشار الفيديرالي تبعا للطلب الذي قدم له بالاتفاق مع سلطة المقاطعة للمثلي الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية بالإقامة في سويسرا طوال فترة اللقاءات، يتوفر لهم التسهيلات اللازمة من اجل المشاركة فيها ضمن أحسن الظروف الممكنة".

واطلع السيد بولحروف على هذا البيان مع السيد دولوس لمناقشة نص البيان الذي سيعلن عن لقاءات إيفيان.[2]

لقد شاع دور سويسرا وتصدر اسم أوليفي لونغ كل الصحف وعرف العالم بقرب حدوث المحادثات الجزائرية الفرنسية عن طريق وزراء الشؤون الخارجية، أما بالنسبة إلى بيان تونس ومن باريس فتم إصداره في30 مارس على الساعة الحادية عشر.[3]

بيان باريس "تعلن الحكومة الفرنسية أن المحادثات المتعلقة بشروط تقرير المصير والمشاكل المرتبطة بها سوف تفتح في إيفيان في 07 أفريل مع ممثلي جبهة التحرير الوطني وسيرأس الوفد الفرنسي وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية السيد لويس جوبز".[4]

---

[1] أوليفيي لونغ: **المصدر السابق**، ص 47-48.
[2] **المصدر نفسه**، ص 48.
[3] رضا مالك: **المصدر السابق**، ص 140.
[4] المصدر نفسه، ص 140.

بدأت مفاوضات إيفيان الأولى يوم السبت 20 ماي داخل قصر دوبارك على الساعة العشرة وخمسة وأربعون دقيقة بدأت المفوضات بمداخلتين تمهيديتان للويس جوكس 20 دقيقة وكريم بلقاسم 14 دقيقة،[1] وهذا بعد إذاعة كل من الحكومة المؤقتة والسلطات الاستعمارية بداية المفاوضات يوم 07 أفريل في إيفيان.[2]

ومن خلاله بدأت العمليات التحضيرية الأمنية السويسرية من اجل استقلال وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ما بين 24-25 مارس بجنيف.[3]

ونجد من اهم الأسباب التي أدت بالوفد الجزائر باختبار سويسرا مقرا لإقامتهم نذكر أهمها:

- نفوذ مدينة جنيف.
- الاتصالات الجوية المناسبة لهم.
- وجود العديد من الأصدقاء من الأمم المتحدة.(أنظر الملحق رقم10)[4]

وبالرغم من التدابير الأمنية إلا أنه تم اعتقال ميشرال سنوب يوم 1961/05/16 والذي اعترف بنفسه بانه تم تكليفه بتخريب المروحيات التي كانت تحت تصرف الوفد الجزائري بجنيف، وعند إقامة الوفد الجزائري بقصر بوادفو بجنيف(أنظر الملحق رقم11) قررت السلطات السويسرية إقامة العديد من التدابير من اجل حفظ سلام الوفد الجزائري من خلال وضع أميال من الأسلاك الشائكة وكذلك ربط مجموعات من المراكز للرشاشات حيث يبعد كل واحد عن الآخر بثلاثون متر ووضعت كذلك أمام مخرج القصر العديد من الجنود (قوديون) بخوذهم ولباس مموه وأصابعهم على الزناد.[5]

أما فيما يخص عملية النقل فقد تحملت السلطات السويسرية عملية النقل باعتبار المفاوضات كانت في فرنسا والوفد يقيم في سويسرا لذلك قررت ان تكون عملية النقل بالطائرات، فتم تخصيص أربع مروحيات (أوليت)، وواحدة "بيل"(أنظر الملحق رقم 12)، لكن مع الأحوال الجوية السيئة يتم التخلي عن المروحيات ليتم استخدام المراكب بدلا منها، فتم استخدام سفينة من بحيرة نيوشاتيل إلى إيفيان.[6]

أما الأساليب الإعلامية فقد أوكلت من اجل عقد الندوات الصحفية الناطقة باسم جبهة التحرير الوطني الجزائري قامت بوضع فيديو أهدته شركة ألمانية لسويسرا قدمته لرئيس الوفد من أجل أن يتوجه إلى الصحفيين عبر شاشة وضعت في بيت الصحافة بجنيف.[7]

---

[1] رضا مالك: **المصدر السابق**، ص 167.

[2] جريدة المجاهد: العدد 56، الاثنين 22 ماي 1961، ص 05.

[3] اوليفي لونغ: **المصدر السابق**، ص 48.

Dodis ch/15151. P01. [4]

[5] Redha malek، op.cit، p 118.

[6] Reda mlek، op.cit.، p119.

[7] رضا مالك: **المصدر السابق**، ص 158.

وخلال بداية مفاوضات إيفيان بدأ بمغادرة الوفد الجزائري يوم 18 ماي)، حيث ودعهم الشعب الجزائري باحتفالات والعديد من العبارات، وعند وصول الطائرة إلى جنيف من نوع DC6التي تقل الوفد على الساعة السادسة بعد الظهر، وتم استقبالهم من طرف السيد أوليفي لونغ والعديد من الشخصيات منهم؛ جيوفاني، وعند وصول كريم بلقاسم قدم تصريح قائلا يتوجه بعبارات الشكر للشعب السويسري والحكومة "إن تقاليد الحياد وحسن الضيافة في سويسرا مشهورة ومعروفة وهي التي أوت وتأوي منظمات عديدة تعمل من أجل السلم ومن أجل تخفيف الآلام الإنسانية، كما أن سويسرا قد ساهمت دون ضجة أو دعاية في التقريب بين مختلف الأقطار وهدأت كثيرا من خطورة الحرب وعملت على تلافي تعميم الحروب وبعبارة مختصرة فإن سويسرا قد أسهمت مساهمة فعلية في تنظيم أسباب السلم وأن شعوب العالم تعترف لها بذلك، أما فيما يتعلق بالجزائر فإن العالم كله يعرف موقفنا واهتمامنا ووجودنا هنا للدفاع عن حقوق لا جدال فيها لعب رفض النظم الاستعماري البائدة وأراد أن يكون حرا مستقلا وكما سبق أن صرحنا في عدة مناسبات أن الجزائر تريد أن تحتل مكانتها في الحياة الدولية دون أي مركب وبالرغبة المخلصة بالتعاون مع جميع الشعوب وفي مد الرقي الإنساني بمساهمتها المتواضعة".[1]

وحسب ما صرح به السيد أوليفي لونغ بأن سويسرا لا تعترف بالحكومة المؤقتة وهذا رغم الوساطة التي تقدمها وكذلك استقبالها الوفد الجزائري على أراضيها، كما أكدت أيضا أن الوفد منذ إقامتهم على الأراضي السويسرية لم يطلبوا الدخول في علاقة مع السلطات السويسرية والإبقاء على دور الوساطة التي تقوم بها.[2]

وكان لسويسرا وساطة أيضا في لقاء بال، حيث قام بترتيب اللقاء يومي 28-29 كتوبر 1961 بالريف السويسري في منطقة بال[3]، على الساعة الخامسة تم استقبال الوفد الجزائري من طرف السيد أوليفي لونغ برفقة أندري سيمون[4]

وتم نقل الوفد بفندق مغرول وأحتضن الوفد الفرنسي برونو دولاوس وكلود شايا[5] في ضيافة القنصل الفرنسي ببال، التقى الوفدين على الساعة العاشرة في غرفة صغيرة بالفندق، فقام أوليفي لونغ بتقديمهما

---

[1] جريدة المجاهد: العدد 96، **المصدر السابق**، ص 07.

[2] أوليفي لونغ: **المصدر السابق**، ص 99.

[3] **مدينة بال:** هي مدينة سويسرية تعتبر ثالث أكبر المدن سكانا في سويسرا بعد زيوريخ وجنيف تقع على حدود دول على نهر الراين في الشمال الغربي للبلاد، وتعتبر من أحد اهم مراكز الفن والموسيقي، وفن الهندسة، وكانت تعتبر من المراكز الهامة لاستضافة المؤتمرات والمعارض، أنظر مقدم السيد أحمد: المرجع السابق، ص 98.

[4] أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 44

[5] كلود شايا: **دبلوماسي فرنسي ذو طبيعة هادئة شغل عدة مناصب، مستشار سياسي للبعثة الفرنسية في الأمم المتحدة**، انضم إلى وزارة لويس جوبز، كان والده دبلوماسيا، انظر رضا مالك، **المصدر السابق**، ص 236.

لبعضهما البعض ثم انسحب، بعد انتهاء محادثات بال أخبر الوفد الجزائري أوليفي لونغ عن انطباعاته من المحادثات وفي اليوم الموالي قام الوفد الجزائري بتوديع أوليفي لونغ، وطلبوا أيضا المحافظة على السرية، ولكن رغم العديد من الاحتياطات إلا أنهم وقعوا في حادثة بمحطة خطوط الطيران في سويسرا بكانتون بزيوريخ عند محاولتهم تأكيد الحجز، فقد تم القبض عليهم نتيجة الاشتباه بهم بتهريب المخدرات، وتم إطلاق سراحهم بعد وقت طويل.[1]

عند وقف اطلاق النار قامت السلطات السويسرية قامت بنقل الزعماء الخمس بطائرات مروحية إلى المقر الذي أعدتهم لهم قرب حنيف، ليكون مرحلة بداية انتقال المعتقلين السفر إلى المغرب، وذلك لتلبية دعوة ملك المغرب الحسن الثاني.[2]

وحسب ما ذكر السيد فتحي الديب في كتابه "جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية" أنه عندما جاء لاستقبال الزعماء بمقر إقامتهم بسبب قوة وسائل الراحة والحراسة المشددة التي وضعها المسؤولين السويسريين المكلفين بالحراسة من أجلهم قد أخذ وقتا طويلا للعبور من أجل مقابلة أحمد بن بلة ورفاقه لتقديم دعوة باسم الرئيس جمال عبد الناصر لزيارة مصر وقد عبر بن بلة عن رغبته في مغدرة المغرب بعد قضاء أسبوع فيها.[3]

أما بالنسبة إلى نقل الزعماء الخمس من فرنسا إلى سويسرا فقد بدأت الرحلة من أولنوي إلى دوبوجي ، وتم لقائهم بالوفد المغربي وقضوا ليلة في الفندق ثم قرروا السفر إلى المغرب على مجموعتين.[4]

وفي 1962/03/18 وعلى الساعة 17:30 أبرمت اتفاقيات إيفيان وانتهت مفاوضات منذ الغد على الساعة 12 زوالا سيضع سريان وقف إطلاق النار بالجزائر حرب دامت 07 سنوات كما قدم كريم بلقاسم جزيل الشكر للسيد أوليفي لونغ على ما قامت به سويسرا بغية نجاح المفاوضات وتسهيل وقف إطلاق النار بالجزائر.

فبعد وقف إطلاق النار تأتي مباشرة توقف وإنهاء دور سويسرا في الوساطة[5]، أما فيما يخص الوفد الجزائري أو الشعب فغنهم لم يفوتوا أية فرصة للتعبير عن عرفناهم بدور سويسرا وقد أظهر أحمد بن بلة

[1] رضا مالك: **المصدر السابق**، ص 234-242.
[2] **المصدر نفسه**، ص 311-312.
[3] فتحي الديب: **المصدر السابق**، ص 55.
[4] رضا مالك: **المصدر السابق**، ص 315.
[5] أوليفي لونغ: **المصدر السابق**، ص 157.

ذلك أثناء أول ظهور له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان ذلك في أكتوبر 1962، حيث كانت جميع الأنظار موجهة إليه في تلك الفترة.[1]

وخلال مقابلة تلفزيونية في 14أكتوبر 1962 بنيويورك طرحت مراسلة من قناة نيويورك تايمز السؤال التالي "سجلت أنكم قد عبرتم في خطابكم الذي ألقيتموه بالجمعية العامة عن عرفان كبير للحكومة السويسرية بسبب الدور الذي لعبته في المفاوضات الحساسة بإيفيان التي وضعت حدا لحرب امتدت لسبع سنين نحن لم نسمع كثيرا عن دور سويسرا هل بإمكانكم أن تحدثونا عن القليل منها".

أجاب الرئيس أحمد بن بلة: "المفاوضات بيننا وبين الحكومة الفرنسية كانت صعبة جدا فشلت لقاءات إيفيان الأولى ومرت سنة تم من خلالها الإبقاء على الاتصالات بين الفرنسيين والجزائريين اتصالات لعبة فيها السلطات السويسرية دورا هاما جدا لتقريب وجهتي النظر ولذلك فقد شعرت بضرورة الإشادة بالدور الذي لعبته الحكومة السويسرية بشكل سري جدا ولكن مع نجاح هائل".

وقد عبر أيضا رئيس الوفد كريم بلقاسم بشكر خاص إلى السيد أوليفي لونغ على كل ما قامت بيه سويسرا بغية إتمام مفاوضات صعبة ومعقدة بشكل كبير ولتسهيل وقف إطلاق النار بالجزائر.[2]

[1] **المصدر نفسه:** ص،173

[2] أوليفي لونغ: **المصدر السابق**، ص 173-162.

خـــاتمة

خـاتمة:

- تتميز سويسـرا بأهميـة موقعهـا الجغرافي في وسـط قـارة أوروبـا وبكونهـا بلـد تضـم الكثير من الثقافات واللغات المتنوعة ويمكن اعتبارها دولة قارية تفتقد لمنفذ بحري.
- كانـت بدايـة التواجـد السويسـري في الجزائـر مـن خـلال عمليـة الاسـتبطان الفرنسـي، وذلـك بمشـاركتهم في فـرق اللفيـف الأجنبي، وقـد تمركـز معظمهـم في الشـرق الجزائـري بالتحديد في منطقة سطيف.
- للمنظمـة الخاصـة دور بـارز في الإعـداد والتحضـير للثـورة الجزائريـة فهي تعتبـر النـواة الأولـى للثـورة وكانـت لهـا مهمـة التكـوين العسـكري والتركيـز علـى التكـوين العقائـدي الوطني المرتبط بالدين الإسلامي.
- كـان لظهـور وبـروز أزمـة حركـة الانتصـار للحريـات الديمقراطيـة دور بـارز ومهـم في إنشـاء أو تأسـيس اللجنـة الثوريـة للوحـدة والعمـل 23مـارس 1954 والتي عملـت علـى تجميـع إطارات المنظمة الخاصة وإقناعهم بالعمل المسلح
- كـان انـدلاع الثـورة الجزائريـة في 1نـوفمبر 1954 بمجموعـة مـن العمليـات العسـكرية التي كانت معظمها ناجحة.
- لسويسـرا موقـف محايـد ولـم تقـدم أي موقـف مـن الثـورة لكـن في نفـس الوقـت كانـت تتـابع الأحـداث في الجزائـر بكثـب -أمـا بالنسـبة إلى موقـف الإعـلام فقـد اتسـم بالطـابع التحفظ أو التعاطف مع فرنسا.
- لمكتـب جبهـة التحريـر الـوطني بلـوزان نشـاط بـارز وكثيـف في جميـع الميـادين منهـا مـا هـو إعلامـي ودعـائي وكـذلك تنظيمي لفائـدة الثـورة الجزائريـة مـن خـلال تقـديم العديـد مـن الخـدمات لصـالحها، ولصـالح الجاليـة الجزائريـة مـن عمـال وطلبـة وأيضـا مـن أجـل اللاجئين كمـا عملـت على تطـوير والتعريـف بالقضـية الجزائريـة، وبـالرغم مـن النشـاطات الهامـة التي قـدمها هـدا المكتـب إلا أنـه واجهتـه العديـد مـن الصـعوبات والمشـاكل والتي بـدورها عرقلـت علـيهم نشـاطهم منهـا سياسـة الحيـاد المتبعـة ولاهـم الاسـتخبارات

الفرنسية التي كانت تتبع حركات مناضلي جبهة التحرير الوطني من أجل إخماد أعمالهم بواسطة السلطات السويسرية التي تتخوف على أمنها.

- يعد موقف السلطات السويسرية من طرف اللاجئين موقف غير متشدد فقد دعمتهم ماديا بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر السويسري.
- حيث -برزت موقفها ومساعيها الإنسانية اتجاه اللاجئين الجزائريين وقالت إن هدفها الوحيد هو مساعدة اللاجئين أينما كانوا.
- استطاعت الثورة الجزائرية بفضل استراتيجيتها المحكمة أن تحبط مخططات الاستعمار الفرنسي التي طبقها عن طريق فرق اللفيف الأجنبي من خلال كسبها لمجندي هدا الفريق.
- كان للرفض كل من المجتمع والسلطات السويسرية بأعمال اللفيف الأجنبي من إجرام وقتل وتعذيب فضل كبير في خدمة القضية الجزائرية وكسب كدلك مزيد من الدعم الدولي وهذا من خلال العديد من الشهادات من الطرق الفارين من الفرق ونتج عن ذلك الضغط على فرنسا من طرف حلفائها منها سويسرا التي رأى فيها رئيس القسم الفيدرالي ماكس بتي بير أنه ما يحدث في الجزائر هو إجرام من خلال محاربته بجميع الوسائل الرسمية وغير الرسمية للحد من الانخراط فيه، وتقديم لهم مخاطر الانخراط فيها.
- الأراضي السويسرية منطقة عبور ومحطة مهمة بالنسبة لثورة الجزائرية بحيث عرفت نشاط كبير المناضلين جبهة التحرير وهدا قبل اندلاع الثورة وكذلك خلال الثورة وهدا راجع إلى موقعها الاستراتيجي الهام لقارة أوربا وأيضا بحكم قربها الجغرافي لفرنسا.
- للشرطة السويسرية موقف صارم جدا مع تعاملها الجزائريين سواء كان مناضل سياسي أو شخص عادي كان مار على سويسرا وهدا من أجل إرضاء فرنسا.

- اهتمت الصحافة السويسرية بالعديد من القضايا الثورية الجزائرية من تعذيب واغتيالات واهم المحاولات التي قام بها الإعلامين لإقناع الرأي العام في سويسرا بأحداث الثورة الجزائرية وانخراطهم أيضا في صفوف شبكات الدعم العملي للثورة ونشرهم للعديد من المؤلفات المؤيدة القضية الجزائرية ومناصرة الحركة الطلابية.
- للجمعيات السويسرية دور بارز من خلال تقديم الإعلام المضاد الاستعمار وتقديم كدلك العديد من المساعدات من أجل اللاجئين الجزائريين سويسرا المغرب تونس.
- أدت شبكات الدعم والتي متكونة أساسا من العديد من الجنسيات والأمم السويسرية إلى تطور الثورة الجزائرية وتصديها للمحافل الدولية وتقديم المساعدات من خلال إيواء اللاجئين الجزائريين وكذلك الدعاية لصالح جبهة التحرير الوطني.
- لقد حققت الثورة الجزائرية نصر دبلوماسي كبير من خلال انضمامها إلى اتفاقيات جنيف حيث قدمت للثورة مكانة في القانون الدولي الإنساني ولاهم من ذلك اصطدام السلطات الفرنسية من استحالة تمثل الجزائر دبلوماسيا.
- ساهم موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دعم العديد من القضايا مع الهلال الأحمر من أجل مساندة الثورة الجزائرية خاصة فيما يخص قضية الأسرى الجزائريين فقد اعتبرت من أهم القضايا التي شغلت الهلال الأحمر الجزائر.
- كان موقف لجنة الصليب الأحمر السويسري إيجابي من طرف الثورة الجزائرية حيث كانت تقوم بأعمال تحسيسية سياسية من خلال مساعدة اللاجئين الجزائريين بتوفير مختلف لجان المساعدة وتقديم المواد الغذائية والطبية ومبالغ مالية.
- كان اتحاد الطلبة السويسري دورا بارزا من خلال تضامنه مع الطلبة الجزائريين. وكان للحكومة دور حيث قدمت حوالي 130 منحة لا فائدة الطلبة الجزائريين.
- اشتهرت الحكومة السويسرية في مجال المساعي الحميدة لحل النزاعات الدولية أدت بها إلى طلب من الحكومة المؤقتة التوسط لحل القضية الجزائرية.
- تعتبر بداية الوساطة ببروز قضية فرتشتشي.

- كـان للدوبلوماسـي أوليفيي لونـغ دور بـارز في اللقـاءات الجزائريـة الفرنسـية مـن بدايـة لقـاء لوسـران إلى غايـة وقـف إطـلاق النـار وصـولا إلى نقـل الوفـد الجزائـري بواسـطة بـوادر سويسرية.

.

قـــائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

وثائق أرشيفية سويسرية:

1. Dodis، ch./41159، 14 fevrier 1853.
2. dodis,ch/41159
3. dodis,ch/41130
4. dodis,ch/15153
5. dodis,ch/15142
6. dodis,ch/11791
7. dodis,ch/15144
8. dodis,ch/10387
9. dodis,ch/16793
10. dodis,ch/15151
11. dodis,ch/61701
12. dodis,ch/61702

المصادر باللغة العربية:

1. أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية**، ج3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
2. أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح، مذكرات**، ج 02، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 555-556.
3. أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتب النهضة المصرية، مصر.
4. أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 191.
5. أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح، مذكرات**، ج 03، مع ركب الثورة التحريرية، دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر، 2009.
6. احمد طالب الإبراهيمي: **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1954-1964**، ط 01، ج 05، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

7. أحمد معســاس: **الحركة الثورية في الجزائر**، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المســلحة، تر: الحاج مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
8. أوليفي لونغ، **الملف الســري، اتفاقيات إيفيان، مهمة ســويســرية للســلم في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية.
9. إيف لاكوســت وآخرون: **الجزائر بين الماضــي والحاضــر**، تر: إســطنبولي رابح ومنصــف عاشــور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
10. باسطة أزرقي، **مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عبن مليلة، الجزائر، 2009.
11. بن يوســف بن خدة: **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مســعود حاج مســعود، ط 01، دار الشــاطبية، الجزائر.
12. تواتي دحمان: **منطقة الجيش الســري ونهاية الإرهاب الاســتعماري في الجزائر**، منشــورات دار قرطبة للنشر والتوزيع.
13. الجنرال ديغول: **مذكرات الأمل**، تر: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971.
14. حســين آيت أحمد: **روح الاســتقلال**، مذكرات مكافح 1942-1952، تر: ســعيد جعفر، منشــورات البرزخ.
15. دحو جربال: **المنظمة الخاصــة لفيدرالية فرنســا لجبهة التحرير الوطني**، تر: ســناء بوزيدة، منشــورات الشهاب، 2013.
16. روبي ميرل: **مذكرات احمد بن بلة**، تر: العفيف لخضر، دار الآداب، بيروت..
17. زهير إحدادن: المختصر **في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962**، ط 01، مؤسسة إحدادن للنشر، القبة.
18. ستروب تالبوت، ميخائيل غروباتشوف: **سيرة ذاتية مفصلة**، تر: دار الأطلس للترجمة والنشر
19. سيلفي ثينو: **تاريخ حرب من أجل استقلال** الجزائر، منشورات دحلب، حيدرة، الجزائر، 2013.
20. عبد الرحمان العقون، **مذكراتي**، حلب للنشر، 2000، د. ب. ن، ص.
21. عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى (1920-1936)**، ج01، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر، 1984.
22. عبد الرحمان فارس، **الحقيقة المرة مذكرات ســياســية 1945-1965**، تر: حاج مســعود، دار القصــبة للنشر، الجزائر، 2007.

23. عبد الله شـــريط: **الثورة الجزائرية في الصـحافة الدولية 1958**، دار هرمة للطباعة والنشـــر والتوزيع، الجزائر.
24. العقيد الطاهر زبيري: **مذكرات أخر قادة الأوراس**، ط1، الشروق للإعلام والنشر 2011.
25. علي كافي: مذكرات **الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر.
26. علي هارون: **الولاية الســـابعة، حزب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنســـي 1954-1962م**، تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
27. عمر بوداود: **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات** مناضل، تر: أحمد بن محمد بكلي.
28. عيسى كشيدة: **مهندسو الثورة**، تر: موسى أشرشور، تقك عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب للنشر والتوزيع.
29. فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر رحال، منشورات ANEP، 2005.
30. الفضيل الورتلاني: **الجزائر الثائرة**، دار الهدى للطباعة والنشر، 2009.
31. مارسيل بيجو: **محاكمة شبكة جونسون**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر.
32. محمد البشـير الإبراهيمي: **في قلب المعركة**، دار الأمة للطباعة والنشـر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 25-26.
33. محمد العربي **الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط 01، دار البحث، قسنطينة، 1984
34. محمد بوضـياف: **التحضـير لأول نوفمبر 1954**، تق: عيسـى بوضـياف، ط 01، دار الخليل القاسـي، 2010، ص 20
35. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر داغر، ط 01، مؤسسة الأبحاث العربية للنشر..
36. محمد عباس: **إغتيال .... حلم، أحاديث مع بوضـياف**، دار هومة للطباعة والنشـــر والتوزيع، الجزائر، 2009.
37. محمد يوسـفي: **الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة**، تقديم محمد الشريف بن دالي حسن، ط 02، تالة للنشر.
38. مصطفى دالع: **سباق مع القدر**، قصة مذكرات أحمد مهساس التي لم تكتب، دار الخلدونية للنشر.

39. **نجادي محمد مقران**، شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية، غرناطة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
40. هيرفي هامون، باتريك روتمان: **حملة الحقائب المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر 1954-1956**، تر: حسين العودات، نور الدين بسكوتي، ج1، دار الكلمة للنشر، بيروت.
41. يحيى بوعزيز: **الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962**، ط 01، دار الأمة للنشر، الجزائر.

المصادر باللغة الأجنبية:

1. *Redah Malek : **l'Algérie a Evian**، Edition anep.*
2. *Saad danlal، **mission a compils pour l'Independence**، de l'Algérie، Edition dalab*

المراجع باللغة العربية:

1. علي موسى، محمد الحمادي: **جغرافية القارات**، دار الفكر المعاصر للنشر، بيروت، لبنان، د س.
2. عادل ثابت: **النظم السياسية، دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظام الحكم في البلدان العربية والنظام السياسي الإسلامي**، دار الجامعة الجديدة للطباعة، د، ب،2007.
3. حسن مصطفى البحري: **النظم السياسية المقارنة**، جامعة الشام، كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية، جامعة دمشق، ص 2012.
4. عصام الدبس: **النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي، الدول، الحكومات، الحقوق، الحريات العامة**، ط 01، دار الثقافة لنشر والتوزيع.
5. حسين عبيد: **الأنظمة السياسية، دراسة مقارنة**، ط 01، دار المنهل اللبناني، د، ب، 2013.
6. عبد الرحمان بدوي: **سيرة حياتي**، ج 01، ط 01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2000.
7. إياد علي الهاشمي: **تاريخ أوروبا الحديث**، ط 01، دار الفكر للنشر، عمان.
8. مارتن لوثر: **اليهود وأكاذيبهم**، تق: محمود النجيري، ط 01، مكتبة النافذة للنشر، د ب،2007.
9. محمود السيد: تاريخ أوروبا والأمريكيتين، مؤسسة شباب الجامعة، 2003.
10. جلال يحيى: **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
11. جفري برون: **تاريخ أروربا الحديث**، تر: علي المرزوقي، ط 01، الأهلية للنشر، لبنان، 2006.
12. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: **محاضرات في تاريخ أوروبا بين النهضة والثورة الفرنسية**، شركة ELGA، مالطا، 1997.

13. عبد العزيز نوار: **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا**، دار النهضة العربية بيروت، د س.
14. زين العابدين شمس الدين: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ط 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، د،ب، 2012.
15. بن دهية عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر "1830-1962"**، ج 01، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر.
16. محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
17. صالح عباد: **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1878-1900)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،
18. عميرات أحميدة: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
19. صالح فركوس: **إدارة المكتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر
20. عبد العزيز فيلالي ، **جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة (1830-1850)**، ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
21. مصطفى هشماوي: **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر.
22. بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج 01، دار المعرفة، الجزائر
23. بشير بلاح: **تاريخ الجزار المعاصر 1830-1989**، ج 01، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
24. أزغيد محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية**، 1956-1962، دار هوية، الجزائر، 2009
25. محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط 01، دار للنشر.
26. سعيدي وهيبة: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962**، دار المعرفة، 2009.
27. محمد العربي الزبيري وآخرون: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

28. أحسن بومالي: **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد..
29. فاضلي إدريس: **حزب جبهة التحرير الوطني FLN عنوان ثورة ودليل دولة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
30. مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غلاة نوفمبر**، دار الأمة، الجزائر، 2007.
31. الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية**، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر.
32. أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري الجزء الأول 1932-1965م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
33. بن يوسف بن خدة: **اتفاقيات إيفيان، نهاية حرب التحرير في الجزائر**، تع: لحسن زغدار، يوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. د س.
34. سعد دحلب: **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، د ب، 2007.
35. أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة، د س.
36. باتريك إيفينو، جون بلانشايس: **حرب الجزار ملف وشهادات**، تر: بن داود سليمانية، ج 02، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د س.
37. **أوليفي لونغ**: الملف السري، **اتفاقيات إيفيان، مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 2012.
38. **بن يامين سطورا: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974**، تر: الصادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، حي السعيد حمدين، 1999.
39. امحمد يوسفي: **منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية**، تر: جمال شعلال، موقع للنشر، الجزائر، 2011.
40. محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر** (1954-1962)، ج 02، دار الكتاب العربي.
41. مريم صغير: **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية** 1954-1962، ط 02، دار الحكمة، 2009.
42. الطاهر جبلي: **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

43. محمد أبو العلا: **في الاتصال بالجماهير بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2014.

44. الطاهر جبلي: **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م**، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م.

45. محمد عباس: **رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2004.

46. عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، سبتمبر 1958م-جانفي 1960م، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

47. رشيد خطاب، **أصدقاء الخاوة**، تر: مصطفى ماضي، دار الخطاب، الجزائر، 2013.

48. عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي للنشر، 1997.

49. محمد عباس، **مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ (2)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، .

50. عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر.

51. محمد عباس: **خصومات تاريخية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 203-204.

52. علي تابليت: **اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، منشورات تالة، الجزائر**، 2014، ص 137-138.

53. مقلاتى عبد الله: **المثقفون الفرنسيون والثورة الجزائرية، فرنسيس جانسون** نموذجا، مجلة المصادر، ع21..

54. علي تابليت: **فرحات عباس رجل دولة**، ط 02، تالة الأبيان، الجزائر، 2009.

55. رشيد خطاب، **أصدقاء الخاوة**، تر: مصطفى ماضي، دار الخطاب، الجزائر، 2013.

56. يحي بوعزيز: **الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962**، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

57. عاصم الدسوقي، **العدوان الثلاثي على مصر 29 أكتوبر 1956**، 22 ديسمبر 1997، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

58. محمد عباس: **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر.

59. الســعيد عقيب: **دور الاتحاد العام للطلبة المسـلمين الجزائريين خلال الثورة التحريرية 1924 1962) الجزائر**، كوشكار للنشر والتوزيع، 2008.

60. غي بريفيلي: **النخبة الجزائرية الفرنكوفونية، 1880-1962**، تر: حاج مســعود، دار القصــبة للنشــر، الجزائر.

61. عبد الله حمادي: **الحركة الطلابية الجزائرية - 1871،1962 مشــارب ثقافية وأيديولوجية**، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

62. صالح بلحاج: **تاريخ الثورة الجزائرية** دار الكتاب الحديث.

63. يحي بوعزيز: **ثورات القرن العشرين**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. *Damien carron، **la suisse et la querre d'indépendance algérienne 1954-1962**، Ed antipodes، 2013.*

المجلات والدوريات:

1. الناصر دريد، طارق كاكارش: **العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في الدول المتعددة القوميات، دراسة مقارنة بين تجربتي سويسرا والعراق**، مجلة التنمية البشرية، العدد .03.[1]

2. أحمد صبري شاكر: **موقف سويسرا من الحرب العالمية الثانية 1939-1945**، مجلة البصرة للعلوم الإنسانية،

3. شارل دوبير وآخيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: عصفور، ط 01، منشورات عويدات، بيروت.

4. محمد قدور: **الدور السويسري في احتلال الجزائر من خلال مشاركتهم في جيش اللفيف الأجنبي (1830-1962) ورد فعل السلطات السويسرية**، دراسة في بعض وثائق الأرشيف الدبلوماسي، مجلة الدراسات التاريخية، مجلد 21، عدد 01.

5. حسنة كمال: **هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن 19**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال لإفريقيا، المجلد 04، 02سبتمبر 2021.

6. كليل صالح: الإستيطان **الرأسمالي الفرنسي في الجزائر، الشركة الجنيفية بسطيف أنموذج**، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر.

7. أمينة شعبوني: **نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان وموقف سويسرا منه 1956-1959م**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج9، ع3، ديسمبر 2018.

8. عبد القادر فكاير: **مكاتب جبهة التحرير الوطني في الخارج ودورها في التعريف بالقضية الجزائرية 1954-1962م**، مجلة المصداقية، مج3، ع3، 2021..
9. حجازي مصطفى: **مدينة سيدي بلعباس واللفيف الأجنبي**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع1، جانفي-ديسمبر، 2007.
10. شبعوني أمينة: **موقف سويسرا من تجنيد الشباب السويسري في صفوف فرق اللفيف الأجنبي الفرنسي 1959م**، مجلة العلوم الإنسانية، مج30، ع3، ديسمبر 2019.
11. فضيلة حفاف، **مظاهرات 11ديسمبر 1960م ودورها في تقرير مصير القضية الجزائرية**، مجلة قضايا تاريخية، ع14، 14 جانفي 2021.
12. محمد قدور: **قضية تجنيد النائب العام السويسري روني ديبوا كجاسوس ضد الثورة التحريرية**، مجلة الدراسات التاريخية، مج10، ع.
13. احمد بشارة موسى، **احترام مجاهدي الثورة الجزائرية للقانون الدولي الإنساني أثناء الثورة التحريرية**، مجلة المفكر، مج15، ع3، 2020
14. سحولي بشير: **الحرب النفسية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية خطابات شارل ديغول 1958-1960م أنموذج**، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مج6، ع12 ديسمبر 2020، ص
15. عبد القادر خوبه: **انضمام الحكومة الجزائرية المؤقتة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 وآثاره على صعيد القانون الدولي**، مجلة العلوم القانونية، ع1، جوان.
16. دقدم فيصل: **دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، مجلة الأكاديمية للبحث القانون مج3، ع1.
17. عاشور محفوظ: **نشأة الهلال الأحمر الجزائري ودوره في قضية الأسرى إبان الثورة التحريرية 1957-1962م**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 13 جانفي 2015.

المجلات والدوريات باللغة الأجنبية:

1. *Marisa، fois : **les colonialisme suisse**، étude، vol 02، socio-graph، N 50.*
2. *Lamé Fleury: **l'histoire suisse**، 07éme Edition، Lausanne، 1865.*
3. *François Walter، **histoire de la suisse**، copyright by François Walter، 2004*

الجرائد:

1. مجلة البصائر: مقال "**حوادث الليلة والليلاء**"، العدد 292، يوم 05 نوفمبر 1954.
2. مجلة البصائر: مقال " **لجان الحقائق بالحكمة والعقل**"، العدد 293، يوم 19 نوفمبر 1954.

الجرائد باللغة الأجنبية:

1. *LA.GAZETTE De Lausanne، "**cellule détruite a Geneve**" N° 65، 18 Mars 1960. Journal de Genéve "La France doit renoncer a enrole dans la region de Suisse encore mineurs" N° 142، 20-21 Juin 1959.*
2. *LA GAZETTE DE Lausanne، "**A la suite dun process une Violente compagné sest engageée a Zurich contre la légion étrangére**، 24Mars 1959، N° 69.*
3. *Journal De Genéve: "**Aprés une quadruple arrestation a cointtn**" Samedi 27-Dimanche 28 Avril 1957، N° 98*

الموسوعات:

1. فادي أسعد فرحات: **الموسوعة الثقافية، أوروبا أوقيانيا**، ط 01، دار البدر للطباعة، الجزائر، 2017.
2. سليم إلياس: **الموسوعة الثقافية، أوروبا أوقيانيا**، ط 01، دار البدر للطباعة، الجزائر، 2017.
3. عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية**، ج 03، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
4. محمود بديع: **الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم**، دار الإسراء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، د،س.

رسائل وأطروحات:

1. عبد المالك بوختاش: **مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة الجزائرية 1954-1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.
2. نجاح سلطان: **نشاط مكاتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في أوروبا 1954-1962م**، إشراف على آجقو، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020-.

الـــملاحـق

dodis.ch/41130

131

E 2/1216

Le Consul des Etats-Unis à Alger, faisant fonction de Consul de Suisse, Stuckli, au Conseil fédéral

R Alger, 19 janvier 1852

J'ai reçu la lettre que vous m'avez fait l'honneur de m'adresser le 2 de ce mois[1] pour me demander des renseignements sur le sort de nos compatriotes établis dans la colonie d'Ameur-El-Aïn et quels seraient les moyens propres à améliorer la situation de ces émigrants.

La lettre que vous a portée le précédent courrier[2] répond partiellement à votre demande et les renseignements qu'elle renferme témoignent de la sollicitude avec laquelle le consulat s'est occupé de la situation des colons d'Ameur-El-Aïn, dans la mesure des moyens d'action dont il dispose.

Un premier convoi d'émigrants de Saxon (canton du Valais) avait été établi par le Gouvernement français par suite de l'intervention de votre consul[3] dans la colonie d'Ameur-El-Aïn.

Nos compatriotes ont trouvé sur ce point des maisons construites l'année précédente et des terres très fertiles. Je connais personnellement le village d'Ameur-El-Aïn, situé entre le village El-Affroun et Marengo, presqu'au pied de l'Atlas et entouré de terres fertiles dont le défrichement ne présente pas de grandes difficultés. Ce village construit par le génie militaire par suite des décrets de l'Assemblée constituante de 1848 devait recevoir des émigrants français que le gouvernement dirigeait sur l'Algérie en exécution de ces décrets. L'influence politique sous laquelle la Constituante avait voté le crédit de 40 millions pour subvenir au transport en Algérie et à l'établissement de familles françaises ayant disparu successivement, les envois d'émigrants cessèrent en 1849, et le gouvernement, qui avait à sa disposition des maisons parfaitement construites avec des terres à défricher, consentit, sans toutefois prendre l'engagement de continuer dans cette voie, à y établir des colons étrangers. C'est ainsi que furent établis nos compatriotes de Saxon dans le village d'Ameur-El-Aïn.

Après les avoir installés, le gouvernement admit les nouveaux habitants d'Ameur- El-Aïn au bénéfice complet des émigrants français en leur distribuant des rations de vivres, des secours en instruments aratoires, en cheptel, tel que le tout était réglé par les décrets de 1848. Plus tard, les vivres qui avaient été fournis conformément aux règlements administratifs sur les subsistances de l'armée d'Afrique furent remplacés par une allocation représentative par suite d'une nouvelle organisation introduite par le Ministre de la Guerre dans le service des subsistances de l'armée.

La colonie d'Ameur-El-Aïn, considérée comme annexe de la colonie de El-Affroun, est dirigée par le capitaine Blanc, originaire de Suisse et du canton de

---

1. Missivenbuch, 12, n° 13a.
2. *Lettre du 10 janvier 1852. Non reproduite.*
3. *A. L. Holzhalb.*

Dodis

dodis.ch/41130

Valais même. Le dévouement et la bienveillance de cet officier ne peuvent être un instant mis en doute: il a fait et il fait encore ce qu'il peut pour faire prospérer les colons suisses.

L'essai tenté avec les émigrants de Saxon était satisfaisant; le gouvernement paraissait, sur le rapport du directeur, content de leur conduite et, lorsque de nouveaux convois de nos compatriotes se présentèrent, il consentit à s'imposer de nouveaux sacrifices en les dirigeant sur Ameur-El-Aïn.

Les conditions physique et pécuniaire des émigrants varient. Le plus petit nombre a de l'argent et si les Valaisans ont quitté leur patrie ayant au moins mille francs par famille, ils ont en route bien mal employé leurs moyens; car, je le répète, la plupart de nos compatriotes a débarqué à Alger sans ressource aucune et dans le plus grand dénuement. D'un autre côté un certain nombre, maladif et chétif, ne remplissait pas les conditions physiques nécessaires pour s'acclimater facilement dans un pays tel que l'Algérie, sous le poids des premiers travaux d'établissement, qui sont toujours durs et souvent ingrats; la quantité considérable d'enfants en bas âge rendait également à plusieurs familles la tâche plus difficile et devait augmenter plus tard les embarras de la situation.

A leur arrivée à Alger, tous les émigrants sont reçus dans un établissement hospitalier et nourris aux frais de l'Etat. Cette condition diffère bien de l'isolement dans lequel se trouvent les émigrants au moment de leur arrivée dans les ports des Etats-Unis d'Amérique, ou, étrangers sans guides, livrés à leur inexpérience au milieu des grandes villes où on ne parle pas la langue de leur patrie, ils dépensent sans profit le peu d'argent dont il restent munis à leur débarquement. J'ai été témoin de ce fait moi-même, lors de mes voyages aux Etats-Unis. Dans plusieurs villes, comme à New York, des sociétés particulières de bienfaisance s'efforcent de combattre ce mal, mais je dois ajouter ici, en faveur de l'Algérie, que ces secours sont loin de remplacer l'action bienfaisante du Gouvernement français, qui pendant cinq jours héberge libéralement les nouveaux débarqués en attendant que ceux-ci aient trouvé leurs nouveaux moyens de subsistance.

Tous nos compatriotes sont admis dans cet établissement dit «dépôt des ouvriers», et c'est en sortant de là que les différents convois sont dirigés vers les colonies dans lesquelles ils sont accueillis par le gouvernement. Il y a des Suisses à El-Affroun, à Ameur-El-Aïn, à Daouada, à Koléa.

Par l'inspection de l'état que j'ai eu l'honneur de vous soumettre par ma lettre du 10 courant, vous avez remarqué que la colonie d'Ameur-El-Aïn a reçu en tout 294 émigrants suisses. Tous, je le répète, ont joui des mêmes bienfaits, c'est-à-dire habitation, champs, vivres ou secours représentatifs, instruments aratoires, bestiaux; tout cela leur a été livré gratuitement, mais quelque utiles qu'aient été ces subventions, elles n'ont pu combattre les maladies des uns, et il faut bien le dire aussi, ni la mauvaise volonté des autres. 133 émigrants sont retournés en Suisse, les uns malades, les autres mécontents de la situation que les circonstances leur avaient faite. 97 ont persévéré dans leur entreprise. Sur les 294 individus, il y a eu 11 décès d'hommes, 7 décès de femmes et 46 décès d'enfants.

Les premiers établissements sur des terres qui ont resté *[sic]* longtemps incultes sont inséparables de travaux rudes et de maladies produites par les miasmes des terres nouvellement défrichées. Les travaux de défrichement, déjà épuisants de leur nature, fournissent naturellement des victimes quand le colon n'a que l'indis-

dodis.ch/41130

pensable pour s'entretenir et lorsqu'il passe précipitemment du climat modéré de sa patrie sous des chaleurs presque tropiques. Il n'y a pas de transition; la nature de l'homme se trouve surprise et le moindre excès, la moindre imprudence, deviennent une cause de mortalité. Ce fait a été toujours constaté particulièrement chez les enfants en bas âge, même pour des émigrants qui se fixent dans les villes loin des champs, et ainsi s'explique le nombre considérable de 46 décès d'enfants.

Les fièvres intermittentes, quand elles attaquent le colon, provoquent une prostration presque complète des forces physiques et morales. Il n'est donc pas étonnant qu'un grand nombre de malades ait renoncé à leur établissement, désespérant de sa nouvelle patrie. Joignez à cet état de choses des illusions éteintes, des espérances déçues, l'absence de persévérance chez quelques-uns, tous les embarras qui entouraient les familles surchargées d'enfants et d'impotents, et vous vous expliquerez cette immense proportion de gens partis d'Afrique avec ceux qui s'y maintiennent.

Lorsque les émigrants qui rentraient en Europe sont arrivés à Alger, ils y ont été reçus au dépôt des ouvriers pendant le temps nécessaire pour attendre les départs des navires qui les transportaient gratuitement en France.

Le retour de ces familles jusqu'en Suisse a dû s'effectuer péniblement pendant le long trajet à travers la France et le consul a de nouveau regretté dans cette circonstance de manquer de moyens suffisants pour secourir ses malheureux compatriotes.

La situation pécuniaire des colons était déjà mauvaise en arrivant; sans le secours du gouvernement ils n'auraient pu subsister; ils ont certainement subi des privations, mais on ne peut admettre que dans une colonie administrée régulièrement, où des secours de toute nature sont distribués avec ordre et équité, le manque de nourriture ait fait des victimes comme le prétendent certains esprits chagrins.

Il est probable que si les colons avaient pu ajouter aux subsides du gouvernement de leur propre bourse ou des secours venant d'autre part, bon nombre aurait pu plus facilement supporter les temps difficiles du début. C'est ici le cas d'appeler la bienfaisance du Gouvernement fédéral et des différents gouvernements cantonaux, sur la question de savoir s'il ne conviendrait pas de soutenir le courage des compatriotes émigrants par des secours qui seraient judicieusement distribués aux plus nécessiteux quand ils persisteraient dans leur établissement en Algérie. La question est délicate, mais il me paraît indubitable que si quelques secours avaient pu être ajoutés aux secours du gouvernement, on aurait peut-être évité le douloureux spectacle de ces retours en Europe. Sacrifice pour sacrifice, il vaudrait mieux consacrer l'argent nécessaire à secourir les familles à leur retour dans le pays, à des subsides en Algérie. Les émigrants s'en trouveraient mieux, il pourraient poursuivre leur but et l'humanité y gagnerait.

Vous avez vu par ma dernière lettre, Monsieur le Président et très honorés Messieurs, que j'ai provoqué une décision favorable du gouvernement qui prolonge les indemnités alimentaires jusqu'en février.

Je ne veux pas terminer cette lettre sans ajouter deux mots sur la part que la presse algérienne a prise dans cette affaire d'Ameur-El-Aïn, car je vois par votre dépêche du 2 courant que les journaux suisses ont accueilli ces publications.

dodis.ch/41130

Il a existé à Alger un journal (il est supprimé aujourd'hui) nommé *L'Atlas,* qui a constamment attaqué l'administration dans tous ses actes. Cette feuille faisait une opposition systématique au gouvernement; son rédacteur a trouvé dans les embarras de la colonie d'Ameur-El-Aïn l'occasion d'une violente attaque contre l'administration (voir *L'Atlas* du 10 novembre 1851). Le consul de cette époque a dû rectifier les faits et je n'ai pas été étranger personnellement à la lettre qu'il adressa au rédacteur, qui l'inséra dans son numéro du 12 novembre, tout en maintenant son premier dire. Les menées de ce journal cachaient aussi une intrigue personnelle contre le consul.[4]...

---

4. *L'Atlas, journal démocratique de l'Algérie, publie dans ses numéros 384 (10 novembre 1851), 385 (12 novembre) et 387 (16 novembre) des attaques contre Holzhalb ainsi qu'une réponse de ce dernier. Ces articles étaient joints à la lettre. Non reproduits.*

dodis.ch/41159

160

E 2/222

Le Ministre de France en Suisse, J.R. de Salignac-Fénelon, au Président de la Confédération, W. Naeff.

L Berne, le 14 février 1853

Plusieurs capitalistes genevois se sont adressés à M. le Maréchal Ministre de la Guerre[1] pour obtenir une concession de terrains dans les environs de Sétif, en Algérie, et ils manifestent l'intention d'y fonder plusieurs villages peuplés par des familles suisses.

Le Gouvernement de Sa Majesté l'Empereur, en portant ces faits à ma connaissance, me fait observer qu'aux termes des règlements il est d'usage que l'administration exige, avant de statuer sur les demandes de ce genre, la preuve écrite que les pétitionnaires disposent de certaines ressources personnelles. Avant d'en venir à cette formalité, je suis cependant autorisé à me pourvoir auprès de Votre Excellence, de renseignements officiels à cet égard.

Les personnes qui se proposent de former une société dans le but d'établir des villages suisses auprès de Sétif en Algérie sont:

1° M. le docteur Paul Elysée Lullin, Genevois, propriétaire et ancien Conseiller d'Etat de la République de Genève, l'un des chefs de la Maison Lullin et Sautter.

2° Le Comte François Auguste Sautter de Beauregard, Français, Consul de Toscane près la Confédération, propriétaire dans le Canton de Vaud, également un chef de la Maison Lullin.

3° Jacques Marie Jean Mirabaud, Genevois, propriétaire à Genève et à Clarens, ancien banquier à Milan.

4° Jean Antoine Fazy-Alléon, Genevois, ancien maire et ancien conseiller d'Etat de Genève.

5° Charles Henri de Traz, Genevois, propriétaire, ancien auditeur de la République de Genève.

6° Henri Maximilien Adolphe Bouthillier de Beaumont-de Budé, Genevois, propriétaire à Odessa et ancien directeur de vastes propriétés suisses près d'Odessa.

7° Donat Charles Auguste Sautter de Bonmont, Genevois, propriétaire dans le canton de Vaud (Suisse).

8° Charles Louis Sautter, Français, co-propriétaire d'immeubles dans la province d'Alger.

Le Gouvernement de Sa Majesté l'Empereur voit avec plaisir vos émigrants se diriger sur nos provinces du nord de l'Afrique. Mais comme des tentatives de colonisation mal combinées ont déjà fourni plus d'une fois l'expérience que l'émigration en Afrique a besoin d'habileté, de capitaux et de persévérance pour réussir, l'administration française, avant d'accorder la concession demandée, me charge d'insister auprès de Votre Excellence afin qu'Elle veuille bien me fournir

---

1. *Achille Leroy de Saint-Arnaud.*

Dodis

dodis.ch/41159

les renseignements les plus sûrs et les plus précis sur les personnes qui la sollicitent. J'ajouterai qu'il s'agit de la prospérité et peut-être même de l'existence d'un grand nombre de citoyens suisses et qu'en pareille matière, il importe de bien constater les ressources en personnes et en matériel que possède la colonie projetée.[2]

---

2. *Transmise à Genève par décision du Conseil fédéral du 18 février* (E 1004 1/13, n° 697).

dodis.ch/10387

Monsieur l'Ambassadeur Micheli p.inf.

p.B.41.21.Alger.O. - PO/TD/bk

Berne, le 31 octobre 1961.

Confidentielle

Note de dossier

Politique d'accueil des
réfugiés algériens en Suisse

A la demande du Service de police du Ministère public fédéral et de la Division de police, les personnes suivantes se sont rencontrées au bureau du soussigné pour décider de quelle façon traiter les Algériens se trouvant en Suisse:

M. Henri Tzaut, vice-directeur, FREPOL
M. André Amstein, adjoint Ia, BUPO
M. J. Göttler, collaborateur technique II, BUPO
M. Hans Mumenthaler, chef de section II, assistance des étrangers, Division de police
M. Frédéric Guéra, adjoint II, dito
M. André Tripet, de la section "Ouest".

Les différentes divisions du Département fédéral de justice et police posèrent d'abord la question de principe quant au renvoi de Suisse du plus grand nombre possible d'Algériens. Notre réponse fut que le moment ne paraissait pas opportun pour mettre ce projet à exécution. La situation en France et surtout en Algérie est très incertaine actuellement. On a toutefois l'impression que l'on s'approche assez rapidement d'une solution, qu'elle soit pacifique ou non. Il faut tenir compte aujourd'hui en Algérie, dans l'intérêt de notre colonie (850 Suisses et 1200 double-nationaux environ) et des biens suisses très importants, de trois éléments:

1) l'élément officiel
2) l'élément O.A.S.
3) l'élément musulman

En ce qui concerne particulièrement le facteur musulman, notre rôle dans les négociations d'Evian et de Lugrin nous a acquis auprès des responsables du GPRA beaucoup de bonne volonté. Nous croyons pouvoir compter sur leur désir sincère d'épargner la colonie suisse en cas de troubles graves. Reste à savoir s'ils seront en mesure, dans l'éventualité d'un soulèvement massif de la population, de contrôler celui-ci. Il irait à l'encontre de nos intérêts

Dodis

dodis.ch/10387

bien compris d'amoindrir maintenant cette bonne volonté évidente par une politique de coups d'épingles en expulsant sans véritable nécessité certains Algériens qui ont trouvé refuge chez nous.

Les représentants des services de police, bien que soulignant les questions difficiles qu'ils ont à résoudre, se rangent en principe à cet avis. Une distinction sera faite néanmoins entre les éléments associaux et les réfugiés politiques.

Pour les premiers, un renvoi peut se justifier. Au besoin, il conviendrait d'expliquer cette pratique aux émissaires du GPRA par le fait que des éléments associaux existent partout et qu'on ne peut pas demander à la Suisse de tolérer sur son territoire ceux d'origine étrangère.

Une plus grande réserve s'impose à l'égard des réfugiés politiques qui ne devraient pas être livrés à leur sort, par exemple en les renvoyant en France comme cela s'est produit dans des cas isolés.

Rien ne s'oppose cependant à ce que nos autorités compétentes utilisent les moyens existants - soit la voie par les ambassades de Tunisie et du Maroc ainsi que l'Oeuvre suisse d'entraide ouvrière, qui achemine les Algériens vers l'Allemagne où une prise de contact avec le Bureau FLN à Bonn est possible - afin de faire partir de Suisse les éléments algériens peu intéressants. Ceux-ci deviennent en effet une charge croissante. Sur les 500 Algériens résidant actuellement en Suisse, on compte 150 étudiants qui ne sont d'ailleurs aucunement empêchés de poursuivre tranquillement leurs études chez nous pour autant qu'ils s'abstiennent de toute activité politique.

Quant à la question d'un afflux d'Algériens de France - comme cela s'est passé il y a une dizaine de jours - à la suite d'une tension politique éventuelle dans ce pays, les précautions nécessaires pour l'accueil et l'hébergement ont déjà été prises à toutes fins utiles par la Division de police. Pour l'instant, il ne paraît pas que le problème va devenir aigu. Si le Département politique recevait cependant des indications à ce propos, il se mettrait immédiatement en rapport avec les services intéressés de l'Administration fédérale pour fixer d'un commun accord les mesures nécessaires dans le sens de la décision prise la semaine dernière par le Conseil fédéral.

dodis.ch/15144

E 2200.41(-)1972/157/7
[DoDiS-15144]

Le Chef de la Division des organisations internationales du Département politique, J. de Rham, à l'Ambassadeur de Suisse à Paris, P. Micheli

L RH Berne, 19 juin 1959

Vous êtes au courant, croyons-nous, de l'aide-mémoire qu'un représentant de l'Ambassade de France a remis, le 12 juin[1], à M. le Ministre Kohli et qui ne faisait d'ailleurs que reproduire la déclaration faite par le Gouvernement français le jour précédent pour rappeler et définir sa position concernant le problème des Français originaires d'Algérie que les circonstances ont contraints à se replier en Tunisie et au Maroc.

1. *Cf. l'aide-mémoire de l'Ambassade de France à Berne du 12 juin 1959 (remis à R. Kohli le même jour par l'attaché de presse de l'Ambassade), non reproduit.*

Dodis

dodis.ch/15144

Comme vous le savez, la Suisse, c'est-à-dire la Confédération, en collaboration tout d'abord avec le CICR, le Haut-Commissaire des Nations Unies et la Croix-rouge suisse a déjà contribué pour quelque 600'000 francs aux actions de secours en faveur des réfugiés algériens en Tunisie et au Maroc. A l'occasion de l'Année mondiale du réfugié, il est prévu de faire bien davantage encore et l'on a même songé à une collecte spéciale qui devrait se faire au mois d'octobre par la voie de la presse et de la radio en faveur des enfants réfugiés en Afrique du Nord. A la veille de ces préparatifs la déclaration du Gouvernement français a naturellement jeté un certain froid[2]. La question sera sans doute débattue dans les coulisses à Genève où se déroulent cette semaine les travaux du Comité exécutif du programme du Haut-Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés. Nous aurons certainement l'occasion d'examiner à nouveau la question sous peu.

Pour le moment, nous estimons que notre attitude est tout à fait claire en ce qui concerne les réfugiés d'Algérie. A maintes reprises nous avons déclaré qu'il ne s'agissait nullement d'un problème de nature politique mais que notre seul but était de venir au secours de ces réfugiés, où qu'ils se trouvent. S'il était donc possible, comme semble l'indiquer la dernière phrase du communiqué du Gouvernement français, d'organiser une action de secours en faveur de ces personnes d'entente avec les Autorités françaises, nous n'y verrions aucun inconvénient, au contraire. En revanche si, pour des raisons dont le Gouvernement français n'est pas maître, il ne lui est pas possible de secourir des réfugiés se trouvant actuellement hors d'Algérie, nous pensons que nous devons réserver notre liberté d'action sur un plan purement humanitaire bien entendu, en tous les cas en ce qui concerne les femmes et les enfants.

Il nous intéresserait vivement de connaître votre opinion au sujet de cette question assez délicate étant donné le désir qui s'était manifesté un peu partout en Suisse, surtout en Suisse allemande, de faire un effort complémentaire en faveur de ces réfugiés. A ce propos nous croyons encore utile de vous signaler une suggestion faite par M. le Consul général Voirier qui préconisait une collaboration de la Croix-rouge suisse avec la Croix-rouge française en faveur des Algériens déplacés que le Gouvernement français se préoccupe de regrouper en Algérie. Nous en avons parlé confidentiellement à la Croix-rouge suisse, qui serait prête à collaborer à condition que le Gouvernement suisse lui procure les fonds nécessaires. De notre côté nous envisagerions volontiers cette possibilité au cas où les autorités françaises désireraient véritablement cette collaboration, qui serait faite de Croix-rouge à Croix-rouge. Peut-être pourriez-vous sonder discrètement les milieux de la Croix-rouge française à ce sujet ou même les autorités officielles si vous pensez que vous puissiez le faire. Nous ne prendrons en tous les cas aucune initiative avant de connaître les réactions[3].

---

2. *Cf. la lettre confidentielle de H. Voirier à P. Micheli du 14 mai 1959,* E 2200.41(-)1972/157/7 (DoDiS-15143).

3. *Cf. PVCF N° 226 du 9 février 1960,* E 1004.1(-)1000/9/634.1 (DoDiS-15142).

dodis.ch/15153

En circulaire.
11.10 Retour le 24.X.60 m.l. Salutz

AMBASSADE DE SUISSE
EN FRANCE
Rapport Politique No 64
KR/gg

Paris, le 6 octobre 1960.

Monsieur Max P e t i t p i e r r e,
Président de la Confédération,
B e r n e

Le Procès

Monsieur le Président de la Confédération,

L'affaire du réseau de soutien au F.L.N., créé et dirigé par le professeur Francis Jeanson, devenue "le procès du réseau Jeanson" est un nouvel épisode de la guerre d'Algérie.

Appelée le 5 septembre devant le Tribunal Militaire de la rue du Cherche-Midi à Paris, l'affaire s'est terminée après un mois de débats tumultueux, par un verdict tombé dans une quasi-indifférence. Seul retient l'attention le fond du problème. On se souvient des faits: le 24 février dernier, la presse révélait au public la découverte d'un réseau français de soutien au F.L.N. Son fondateur et principal responsable, Francis Jeanson, était en fuite. Le réseau, composé essentiellement de jeunes éléments appartenant en majorité à des professions libérales, groupait des professeurs, des étudiants, des artistes, aux activités multiples: hébergement d'Algériens recherchés par la police, transport de fonds destinés au F.L.N. (près de 400 millions d'anciens francs), passage de frontières, diffusion de journaux clandestins comme "Vérité pour", assistance aux insoumis, aux déserteurs. Leur objectif : répandre dans l'opinion

Dodis

dodis.ch/15153

l'idée que la lutte du F.L.N. pour l'indépendance est une cause sacrée, que la guerre d'Algérie développe peu à peu le fascisme en France, que rétablir la paix c'est faire triompher la démocratie.

Disons tout de suite que si les juges militaires ont espéré découvrir un complot, un embryon de parti, une collusion avec les formations politiques existantes, ils en sont pour leurs frais. Les accusés ont au contraire déploré qu'aucune plateforme politique n'existât, sur quoi asseoir une action concertée.

La première réaction du public, en janvier, fut une sorte de stupeur. Puis se développa une campagne d'opinion, lorsqu'il fut prouvé que les membres du réseau venaient des horizons les plus divers, allant des progressistes anarchisants aux chrétiens fervents, catholiques et protestants.

Au mois d'avril, Francis Jeanson, par une manoeuvre savamment montée, faisait rebondir l'affaire. Alors qu'on le disait en fuite, recherché par la police sur toutes les routes, à toutes les frontières, il donnait en plein centre de Paris, devant des correspondants de journaux étrangers, une conférence de presse où il expliquait et justifiait l'activité du réseau. Le texte de cette conférence fut transmis, par un des auditeurs, le publiciste Georges Arnaud, (auteur du "Salaire de la peur"), au quotidien du soir "Paris-Presse-L'Intransigeant", qui le publia.

Entre-temps une trentaine de membres du réseau avaient été arrêtés, alors que Jeanson et quatre autres responsables, demeuraient introuvables.

Le 5 septembre donc, 23 personnes inculpées d'atteinte à la sûreté extérieure de l'Etat (17 Français métropolitains, 6 Musulmans) ont comparu devant le Tribunal Militaire. Dès le début, défense et tribunal se sont affrontés en ennemis. La défense, bien organisée, accumula les querelles de procédure, les dépôts de conclusions, harcela le président qui sortit fréquemment de son rôle d'arbitre. Les réactions passionnelles dominèrent les débats. Du tribunal, elles passèrent à la presse chargée de donner les comptes rendus et, soit dit en passant,

dodis.ch/15153

"Le Figaro" se signala par une hargne non dissimulée envers la défense. Des juges militaires se montrèrent en compagnie d'activistes de droite du mouvement "Jeune Nation", qui renaît toujours de ses cendres; ces mêmes activistes envoyèrent des commandos manifester.

Les audiences traînaient depuis huit jours quand enfin commença l'interrogatoire des accusés, des Musulmans d'abord. Les accusés furent solidaires, laconiques dans leurs déclarations; les Musulmans rendant hommage à leurs camarades métropolitains. Tous reconnurent les faits qu'on leur reprochait, les revendiquant au besoin. Ils se considéraient comme des résistants au même titre que leurs aînés, il y a vingt ans. Ce fut là un premier scandale. Un autre allait suivre : au moment où démarait le procès, circulait dans le public une "déclaration sur le droit à l'insoumission dans la guerre d'Algérie" contenant des phrases de ce genre :

> " Ni guerre de conquête, ni guerre de "défense nationale", ni guerre civile, la guerre d'Algérie est peu à peu devenue une action propre à l'armée et à une caste qui refusent de céder devant un soulèvement dont même le pouvoir civil ...semble prêt à reconnaître le sens. "
>
> "...Beaucoup de Français en sont venus à remettre en cause le sens de valeurs et d'obligations traditionnelles. Qu'est-ce que le civisme, lorsque, dans certaines circonstances, il devient une soumission honteuse". N'y a-t-il pas des cas où le refus de servir est un devoir sacré, où la trahison signifie le respect courageux du vrai ?"

Ce qui donne à ce manifeste explosif toute sa valeur, c'est que les signataires (121 au départ) appartiennent au monde de la littérature, du théâtre, du cinéma: Simone de Beauvoir, Alain Cuny, Marguerite Duras, le professeur André Mandouze, Claude Roy, Jean-Paul Sartre, Simone Signoret, Vercors, etc., pour ne citer que les plus connus, les plus populaires. Tous se déclarent solidaires avec les inculpés et prêts à être de nouveaux témoins.

Après s'y être refusé, le Président du Tribunal consentit à en faire défiler quelques-uns, Mandouze, Vercors, entre autres. Et puis on donna lecture de la lettre de Jean-

dodis.ch/15153

Paul Sartre, actuellement en Amérique latine. Venant du pontife de l'existencialisme, qui met son immense talent au service de la cause du réseau, cette lettre ne pouvait avoir qu'un effet explosif. Elle remet tout en question : c'est à la fois un morceau d'anthologie des idées, et un appel à la guerre civile. Si elle engage son auteur aux côtés des inculpés dans un rôle qui force la sympathie, elle invite aussi la jeunesse à s'insurger contre l'autorité. Elle comporte des outrances, quand Sartre prétend que les membres du réseau Jeanson "travaillent pour l'instauration en France d'une vraie démocratie"; ou que leur action "aura mieux préparé à l'inévitable épreuve de force avec l'armée, ajournée depuis mai 1958. " Dès lors qu'il se lance sur cette voie, si brillants que soient ses raisonnements, ses aphorismes, ils invitent insidieusement la jeunesse, qu'on le veuille ou non, à la révolte contre le pouvoir et contre l'armée en particulier. Sartre n'est plus qu'un tribun qui prêche la démagogie et l'anarchie. Or l'anarchie dans les idées amène tôt ou tard la persécution de l'esprit. Une doctrine politique basée sur les thèses chères à Sartre suscitera des réactions violentes qui feront surgir des adversaires du type Lagaillarde, combattus eux-mêmes par des totalitaires de l'autre-extrême.

Les idées de Sartre ne peuvent constituer une méthode de pensée. On comprend l'attitude des partis politiques et c'est le moment de les faire intervenir. Mis à part les extrémistes de gauche et de droite, les partis en sont réduits à être, dans le tumulte des passions soulevées, ou anti-communistes, ou anti-fascistes, ou même anti-gaullistes. Le reste est une question de nuances qui s'ordonneront d'elles-mêmes quand les remous se seront apaisés. On comprend qu'aucun n'ait voulu s'engager sur le fond du problème que pose le procès Jeanson. Le plus exposé dans l'affaire, le Parti socialiste unifié, a fait une déclaration où il "salue le courage et le désintéressement des inculpés" tout en constatant que "ces hommes et ces femmes posent le problème entre la gauche française et le nationalisme algérien dans des termes qui ne sont pas ceux du P.S.U. ...".

dodis.ch/15153

Plus convaincante, et tout aussi courageuse, est la déposition à la fois mesurée, poignante dans sa sincérité, d'un autre témoin de marque: celle de M. Paul-Marie Teitgen, avocat, frère du leader M.R.P., haut fonctionnaire, ancien secrétaire général de la Préfecture d'Alger. M. Teitgen est venu déposer pour informer le tribunal, et à travers lui, l'opinion sur la réalité de la guerre d'Algérie, sur les faits. M. Paul Teitgen, comme en son temps le Général de Bollardière, demanda à être relevé de ses fonctions :

"J'ai en effet occupé en Algérie des fonctions, plus spécialement de 1956 à 1958 ... J'étais secrétaire général pour la police générale des cinq départements de la région d'Alger d'août 1956 à septembre 1957. Et je puis attester également sur l'honneur que pendant cette période ... la situation ne pouvait pas ne pas poser de problèmes.

" J'ai considéré que mon honneur et ma conscience m'interdisaient de poursuivre les fonctions que j'occupais et j'ai de mon propre chef quitté ces fonctions.

" Je pense qu'il est normal qu'une partie de la jeunesse se soit interrogée. Je crois, personnellement, que la situation en Algérie, ses développements, ses conséquences, conduisent, dans les formes du combat actuel, à des erreurs qui sont une impasse pour un certain nombre de gens ...

" Il y a une erreur grave à ne pas appeler les choses par leur nom et à ne pas donner à ces combats le sens véritable que requiert là-bas la présence de l'armée française, précisément. Faire faire à cette armée une besogne de police qui n'est pas la sienne, c'est la priver de l'élément essentiel de son combat et de sa raison d'être. Et dans le fait qu'un certain vocabulaire ne peut pas être employé parce qu'il pourrait l'être avec excès, eh bien, cela pose tout le problème d'une certaine jeunesse sous les drapeaux, que fait-elle là-bas? ... Elle n'est pas chargée, elle de fonctions de police, Monsieur le Président ! Et à partir du moment où un certain nombre d'excès ne deviennent plus que des excès de police, ils (les jeunes) se demandent ce qu'ils font sous les armes. Cela n'excuse pas, et c'est ma conviction personnelle, un certain nombre de leurs attitudes ou de leurs choix, mais ces choix, dans le désarroi de leur conscience, peuvent leur être dicté par ce paradoxe... "

Le Président :

" Vous avez eu connaissance qu'il y ait eu des excès ou des tortures ? "

M. TEITGEN : "Ces excès, ces tortures ont été la raison pour laquelle j'ai quitté mes fonctions, Monsieur le Président. "

dodis.ch/15153

Ici intervient un avocat de la défense, Me Vergès :

" Lui (M. Teitgen) qui signait la plupart des assignations à résidence, peut-il dire si tous ceux qu'il a assignés ainsi lui ont été rendus ou ont été rendus à la justice ? ... "

M. TEITGEN :

" J'ai juré de dire la vérité, Monsieur le Président. J'ai le regret d'avouer que des disparitions ont été portées à ma connaissance dont je suis certain et je souhaiterais, pour en finir avec des souvenirs qui sont pour moi pénibles... que la même rigueur, si elle doit frapper ceux qui ont le trouble dans leur conscience, frappe également, même si on trouve par ailleurs des excuses, mais pour le principe, ceux qui entachent l'honneur de mon pays et l'honneur de son armée...."

Ces deux témoins de marque sont assez représentatifs de deux Frances: Jean-Paul Sartre représente ce corps d'élite que sont les agrégés de l'Ecole Normale Supérieure, où l'on cultive la discussion idéologique, la quintessence de l'esprit jusqu'à l'extrême pointe de la lucidité. Comme homme, Sartre constitue une exception. Sa réussite sur le plan matériel est pour ainsi dire unique: le philosophe se double d'un dramaturge de talent, qui recueille au théâtre et au cinéma des droits d'auteur considérables venant s'ajouter à ceux que lui rapportent ses livres.

M. Teitgen, avocat, haut fonctionnaire, est, lui, beaucoup plus près des réalités, plus près des jeunes du contingent que le procès et le manifeste des 121 concernent particulièrement. Son appartenance à l'administration le rend davantage vulnérable que Sartre. On serait tenté de dire que la lettre de M. Sartre a un petit côté publicitaire, alors que certainement l'idée ne l'a même pas effleuré. Par contre, le courage de M. Teitgen rend un son d'une toute autre qualité. Il force l'admiration.

Le verdict rendu n'a suscité que peu de commentaires; on est tenté de dire qu'il est tombé dans un climat d'indifférence, en ce qui a trait à l'opinion. Les peines les plus

dodis.ch/15153

sévères -26 cas, 14 condamnations au maximum de la peine : 10 ans de prison (et une amende)- ont peu de chance d'être purgées en entier, à moins d'admettre que la guerre d'Algérie durera aussi longtemps que les peines.

Une constatation est certaine: le procès du réseau Jeanson, le manifeste des intellectuels, ont produit un remous qui va en grandissant. La campagne d'opinion se poursuit. Les arrestations se multiplient. Le manifeste a été saisi, mais une nouvelle diffusion semble avoir eu lieu. La revue "Esprit" a fait l'objet d'une réquisition, qui a abouti à l'arrestation d'un journaliste, collaborateur de "Témoignage Chrétien", M. Robert Barrat.

Il est encore trop tôt pour échafauder des prévisions sur l'issue des inculpations, arrestations, interrogatoires, qui sont la suite du procès Jeanson.

Que fera le Gouvernement ? Relèvera-t-il le défi, au risque de satisfaire la vocation au martyre de nombre d'opposants, ou fermera-t-il les yeux au risque de voir longanimité et clémence qualifiées de faiblesse? On dit M. Debré partisan de la première méthode, le Général de Gaulle de la seconde.

A l'horizon se profile déjà un autre procès: la tentative de coup d'Etat du 24 janvier ou l'affaire du "complot" d'Alger. Il aurait lieu le mois prochain. On parle de 19 inculpés, 6 détenus, dont Lagaillarde, Lefèvre, Demarquet. Neuf seraient en liberté provisoire, dont Alain de Sérigny, ancien directeur de l'Echo d'Alger. L'instruction paraît être menée très sérieusement. Quatre inculpés sont en fuite, dont Ortiz, qui serait l'âme du complot, où Lagaillarde joua le rôle déterminant.

Cette conjonction de procès, à l'heure actuelle, ne laisse pas d'être embarrassante pour le Gouvernement.

Veuillez agréer, Monsieur le Président, les assurances de ma haute considération.

P. Micheli

(Micheli)

dodis.ch/15791

E 2800(-)1967/60/20
[DoDiS-15791]

Notice interne du Chef du Département politique, M. Petitpierre

[Berne], 31 juillet 1958

Le directeur d'une grande banque suisse[1] m'a demandé d'urgence ce matin un rendez-vous. Il est venu me voir cet après-midi et m'a exposé ce qui suit:

Il y a quelque temps, sa banque a reçu d'une banque américaine, sans indication de donneur d'ordre, un versement de 500'000 $ destinés à M. X.[2], Ministre de l'économie du Maroc. Ce dernier n'a pas donné immédiatement d'ordre au sujet du placement ou de l'utilisation de ces fonds. La banque vient de recevoir, sur du papier officiel du Ministère de l'économie du Maroc, sous la signature du Ministre titulaire du compte, l'ordre de mettre cette somme à la disposition de M. Fehrat Abbas. L'opération ne se heurterait techniquement à aucune difficulté. Toutefois la banque a des doutes sur l'opportunité qu'il y a de donner suite à l'ordre qu'elle a reçu. Il peut, en effet, s'agir d'une opération ayant un aspect politique, M. Fehrat Abbas étant un des chefs du Front de libération nationale algérien.

---

1. *Il s'agit de P. Girsberger du Crédit Suisse, selon l'agenda de M. Petitpierre, cf.* E 2800(-) 1990/106/23.
2. *Il s'agit de A. Bouabid.*

Dodis

dodis.ch/15791

Je déclare à mon interlocuteur qu'à mon avis, la banque devrait refuser de donner suite à l'ordre qu'elle a reçu. Il n'est ni dans l'intérêt de la Suisse ni dans l'intérêt de la banque elle-même que celle-ci serve d'intermédiaire pour le versement de fonds destinés à alimenter la caisse du FLN. Il ne serait d'ailleurs pas exclu que M. Fehrat Abbas donne à la banque l'ordre de faire des payements en relation avec la livraison d'armes.

Nous convenons que la banque agira dans ce sens. Sa démarche doit être considérée comme strictement confidentielle.

dodis.ch/15165

E 2001(E)1973/157/2
[DoDiS-15165]

Le Chargé d'Affaires a. i. de Suisse à Tunis, L. Guillaume, au Secrétaire général du Département politique, R. Kohli

L Secret

Tunis, 17 avril 1959

Me référant à ma lettre du 9 avril[1] concernant nos compatriotes tombés en mains du FLN, j'ai l'honneur de vous faire savoir qu'au cours de l'entrevue préparée pour le 13 de ce mois par l'entremise de l'Ambassade de Libye à Tunis, j'eus l'occasion de rencontrer à la date prévue, dans un local de cette Représentation, Me Bouzida, se disant haut fonctionnaire du Gouvernement provisoire de la République algérienne et chargé depuis deux ans notamment de questions touchant à la recherche de prisonniers étrangers.

Me Bouzida était accompagné d'un autre Algérien, dont le nom ne fut pas prononcé d'une façon suffisamment distincte (M. Ben Musa, qui m'avait présenté à ces deux Algériens, n'a pas non plus compris le nom de ce deuxième personnage ainsi que j'ai pu m'en assurer au cours d'une conversation que j'ai tenu à avoir encore avec lui à ce sujet avant de vous envoyer la présente lettre). Quoi qu'il en soit, ce dernier est resté silencieux durant tout l'entretien. Je crois cependant me souvenir l'avoir vu prendre part au repas offert par la Municipalité de Sousse lors du Congrès néo-destourien qui eut lieu dans cette ville au début du mois de mars, en compagnie d'autres Algériens également invités.

Me Bouzida commença par déclarer que la Suisse représentait pour les Algériens un idéal de démocratie et de liberté. Elle jouissait à ce titre de l'estime générale des Algériens, qui nourrissaient à son endroit une amitié très sincère et profonde. Poursuivant ses déclarations dans le même style, mon interlocuteur n'a pu s'abstenir de faire le panégyrique de l'action du FLN qui doit amener son pays à l'indépendance. Je dois dire qu'il l'a fait en termes modérés et sans trop insister. Prenant la parole à mon tour, je lui ai répété qu'en aucun cas cette entrevue n'avait un caractère officiel, ou même simplement officieux, duquel on pourrait inférer d'une manière ou d'une autre que les autorités fédérales étaient désireuses d'entrer en relations avec le Gouvernement provisoire algé-

1. *Cf. la lettre secrète de L. Guillaume à R. Kohli du 9 avril 1959, non reproduite.*

Dodis

dodis.ch/15165

rien ou les forces du FLN. Il s'agissait d'une conversation d'homme à homme au sujet de questions éminemment humanitaires. Me Bouzida acquiesça à ces vues, dont il avait été tenu parfaitement informé par l'entremise de l'Ambassade de Libye.

Passant à l'objet même de notre entretien, je lui ai fait part du désir des familles suisses Nufer, Duc, Bourgue et Grob, d'être renseignées sur le sort d'un des leurs enlevés par le FLN[2]. Je me suis également permis de reprendre le cas de M. Spiro, en relevant quelles étaient peut-être les contradictions qui avaient laissé à un membre de sa famille une lueur d'espoir et pouvaient peut-être justifier certains doutes quant à la véracité de la douloureuse nouvelle de la mort de ce jeune homme. Mon interlocuteur a promis de revoir également ce cas, en me donnant si possible des détails, mais tout en laissant entendre que malheureusement l'information relative au décès de Spiro devait bel et bien être conforme à la réalité. En effet, c'est de lui-même – a encore déclaré cet Algérien – que M. Bourguiba jeune, Ambassadeur de Tunisie à Paris, avait obtenu la triste nouvelle que ce dernier transmit à M. Micheli, notre Ambassadeur en France[3].

Me Bouzida m'a encore assuré que des instructions seraient données pour prévenir tout enlèvement de ressortissants suisses. Il émit à ce propos le vœu que les nationaux de notre pays s'abstiennent de se mêler d'affaires touchant au litige entre la France et les Algériens, une telle attitude neutre étant la plus propre à leur éviter des ennuis.

En fin de conversation, le prénommé a promis qu'il me communiquerait la réponse au sujet des demandes de renseignements afférents à nos compatriotes.

---

2. *Sur l'enlèvement des ressortissants suisses (W. Nufer, M. Duc, H. Bourgue et R. Grob), cf. la lettre secrète de L. Guillaume à R. Kohli du 29 avril 1959, non reproduite* (DoDiS-15166).
3. *Non retrouvé.*

dodis.ch/15142

Confidentiel Mardi 9 février 1960.

Secours aux enfants algériens
en Algérie.

Département politique. Proposition du 26 janvier 1960 (annexe).
Département des finances et des douanes. Rapport joint du 1er février 1960 (annexe).
Département politique. Rapport joint du 5 février 1960 (annexe).

Vu la proposition et les rapports joints, le Conseil fédéral

d é c i d e :

1. Une somme de 40'000 francs est accordée à la Croix-Rouge suisse pour lui permettre d'entreprendre une action de secours en faveur des enfants algériens, par l'entremise de la Croix-Rouge française;
2. Cette somme sera prélevée sur le montant de 11,5 millions de francs affecté à la poursuite des oeuvres d'entraide internationale par l'arrêté fédéral du 20 mars 1958.

Extrait du procès-verbal au département politique (en 10 exemplaires), pour exécution, et au département des finances et des douanes, pour information.

Pour extrait conforme:
Le secrétaire,

Ch. Oser

Dodis

dodis.ch/15142

Berne, le 26 janvier 1960.

o.222.Alg. - AE/Gg

Distribuée
Confidentielle

Au Conseil fédéral

Secours aux enfants
algériens en Algérie

Le 14 novembre 1959, l'hebdomadaire français "Réforme" s'est fait l'écho d'un rapport que le pasteur Jacques Beaumont, président de la CIMADE (Comité inter-mouvements auprès des évacués) a consacré à la situation misérable dans laquelle vivent plus de 1,2 million d'Algériens entassés dans 1300 "centres de regroupement" en Algérie. La souffrance est particulièrement grande chez les enfants; leur sous-alimentation est chronique et la mortalité due à la faim est élevée. La plupart d'entre eux sont en outre rachitiques, paludéens ou tuberculeux.

En France, une vaste action de secours a été entreprise en leur faveur par la Croix-Rouge française, la CIMADE et l'entraide catholique, avec l'appui du Cardinal Feltin et du pasteur Boegner. Cependant, les fonds sont insuffisants et les rigueurs de l'hiver nécessitent une intervention rapide.

Nous nous sommes demandés si, du point de vue strictement humanitaire, la Suisse ne devrait pas tenter d'apporter quelque soulagement, dans une mesure limitée, au sort de ces malheureux. Les sondages préliminaires que nous avons effectués auprès du Ministère français des affaires étrangères et du président de la Croix-Rouge française, M. François-Poncet, ont montré qu'une aide suisse serait acceptée du côté français à la condition qu'elle soit discrète et apportée par l'entremise de la Croix-Rouge française.

dodis.ch/15142

La Croix-Rouge suisse, d'entente avec la société nationale française, a dès lors établi le programme suivant qui prévoit une aide alimentaire et médicale non seulement efficace, mais pouvant parvenir sur place très rapidement:

15 tonnes de lait en poudre mi-écrémé permettant de donner un demi-litre de lait à 5.000 enfants pendant 45 jours		fr. 37.500.-
1.000 boîtes à 100 tablettes de Nestrovit Roche permettant de donner une tablette à 2.000 enfants pendant 50 jours		" 11.000.-
collyres pour enfants		" 1.000.-
frais de transport et d'assurance jusqu'à Alger		" 500.-
	Total	fr. 50.000.-

La Croix-Rouge suisse pourrait s'associer à cet effort avec une somme de fr. 10.000.- provenant de son fonds de secours aux enfants. La contribution de la Confédération devrait alors s'élever à fr. 40.000.-, montant qui pourrait être prélevé sur le crédit affecté à la poursuite des oeuvres d'entraide internationale.

Nous avons dès lors l'honneur de

p r o p o s e r :

1. une somme de fr. 40.000.- est accordée à la Croix-Rouge suisse pour lui permettre d'entreprendre une action de secours en faveur des enfants algériens, par l'entremise de la Croix-Rouge française;
2. cette somme sera prélevée sur le montant de 11,5 millions de francs affecté à la poursuite des oeuvres d'entraide internationale par l'arrêté fédéral du 20 mars 1958.

DEPARTEMENT POLITIQUE FEDERAL

Extrait du procès-verbal au Département politique (en 10 ex.), pour exécution, et au Département des finances et des douanes, pour information.

dodis.ch/16793

Mardi 28 février 1961.

Affaire Francis Fritschy.

Département politique. Proposition du 23 février 1961 (annexe).
Département des finances et des douanes. Rapport joint du 27 février 1961 (adhésion).

Vu la proposition du département politique et d'entente avec le département des finances et des douanes, le Conseil fédéral

d é c i d e :

1. Le département des finances procédera à une avance à la famille Fritschy jusqu'à concurrence de 6'000 francs;
2. Le département politique est chargé de récupérer ultérieurement le montant avancé;
3. Ce que la famille Fritschy n'aura pas pu rembourser sera imputé sur le compte no 601-371-01 du budget de la Confédération, rubrique "Imprévus".

Extrait du procès-verbal au département politique (en 8 exemplaires), au département des finances et des douanes et au département de justice et police (en 2 exemplaires).

Pour extrait conforme:
Le secrétaire,

Fleuler

Dodis

dodis.ch/16793

URGENT

Berne, le 23 février 1961

s.B.32.11.Guinée - GT/dw

Distribuée

Au Conseil fédéral

- Affaire Francis Fritschy

Un ressortissant suisse, M. Francis Fritschy, originaire de Laufon, né le 18 octobre 1934, précédemment photographe-technicien auprès de l'ONU, à Genève, est parti pour la Guinée au mois de février 1960, afin d'y exercer son métier.

Deux mois et demi après son arrivée, notre compatriote fut arrêté et incarcéré, sous prétexte d'avoir participé à un complot contre l'Etat. Sans avoir pu comparaître devant une juridiction et se défendre, un tribunal populaire prononça contre lui une peine de 15 ans de travaux forcés en même temps qu'étaient condamnés à mort ou à des peines de travaux forcés plus élevées 38 Africains et 2 autres Européens. Des renseignements de provenances différentes permettent de conclure que Fritschy n'avait participé à aucun complot politique. Cependant, par inconscience, notre compatriote a commis l'imprudence de conduire à l'aéroport de Conakry un Français qui s'est enfui avec un avion du club d'aéronautique parce que devenu suspect aux yeux des autorités guinéennes.

Alerté par le consul honoraire de Suisse à Conakry, le Département politique est immédiatement intervenu en faisant faire des démarches pressantes auprès du gouvernement de M. Sékou Touré pour obtenir la libération de notre ressortissant. Le Président de la Confédération adressa à deux reprises un message personnel au Président guinéen. M. Hans Keller, représentant du Conseil fédéral aux fêtes de l'indépendance ghanéennes, se rendit spécialement à Conakry pour entretenir M. Sékou Touré de ce cas. Enfin, M. René Keller, ambassadeur de Suisse en Guinée avec résidence à Accra, se rendit en décembre et en janvier à Conakry sans avoir pu obtenir cette libération.

dodis.ch/16793

Me Nicolet, avocat au barreau de Genève, qui connaît la Guinée et ses milieux politiques, rédigea un recours en grâce à la demande de la famille Fritschy en septembre 1960. Aucune suite n'a été donnée à cette requête.

L'attitude négative du gouvernement guinéen dans le cas Fritschy tient d'une part aux conditions politiques qui règnent actuellement dans cette république africaine; d'autre part au fait que la cause de notre compatriote se trouve liée à celle d'un autre Blanc, un Français, condamné aux travaux forcés en même temps que Fritschy et pour les mêmes motifs. Or, les relations entre Paris et Conakry sont mauvaises et il ne semble pas que les autorités soient en ce moment disposées à libérer ce ressortissant français. De surcroît, l'assassinat sur le territoire suisse de M. Félix Moumié, leader de l'Union des populations camerounaises, compagnon de M. Sékou Touré, et les soupçons exprimés par ce dernier à l'égard des autorités genevoises ont eu une incidence fâcheuse sur cette affaire.

M. Jules Fritschy, père, dans une lettre du 8 février 1961, écrit ce qui suit:

> " .... Vous comprenez notre anxiété de père, de mère, de frères. Nous pensons que l'heure est venue maintenant d'agir et de faire de nouvelles démarches en vue de sa libération. Je me permets donc, au nom de ma famille, de vous demander d'étudier la possibilité d'envoyer un avocat à Conakry. Nous pensons que Me Nicolet de Genève pourrait recevoir le mandat du Département politique d'aller sur place, ceci dans le cadre de l'aide aux Suisses de l'étranger .... "

Le Département politique considère que tout doit être entrepris pour obtenir la libération de notre compatriote, que ce soit par la voie des autorités fédérales ou par l'entremise du mandataire de la famille Fritschy. Il y a l'aspect humain du cas: notre compatriote a été victime de l'arbitraire le plus absolu.

dodis.ch/16793

Les conditions pénitenciaires sont alarmantes et l'on ne sait combien de temps encore il pourra endurer sa détention. Mais il y a aussi l'aspect général de la question: Le cas Fritschy a été relaté dans certains journaux. Nos ressortissants en Afrique et ceux dans le pays que l'immigration intéresse la suivent attentivement. C'est pour eux une sorte de "test-case".

Il importe donc de recourir à tous les moyens pour provoquer la libération de l'intéressé. Me Nicolet pourrait le cas échéant toucher certaines personnalités ou atteindre des fractions politiques par des voies que des représentants diplomatiques et consulaires ne peuvent généralement pas emprunter.

Se référant à la lettre de M. Fritschy citée plus haut, le Département politique ne considère pas qu'il appartienne à une autorité fédérale de donner à Me Nicolet mandat de se rendre en Guinée. En revanche, le Département politique estime qu'il y aurait intérêt que les frais de voyage de cet avocat et ses honoraires soient avancés à la famille Fritschy, étant donné les ressources très modestes de celle-ci. L'administration des contributions genevoises certifie à ce propos que les revenus annuels de cette famille s'élèvent à frs 9'600.-- et qu'elle ne déclare aucune fortune.

Vu ce qui précède, le Département politique, d'entente avec le Département des finances et des douanes, a l'honneur de

p r o p o s e r :

1. Que le Département des finances procède à une avance à la famille Fritschy jusqu'à concurrence de frs 6'000.--;
2. Que le Département politique soit chargé de récupérer ultérieurement le montant avancé;

dodis.ch/16793

3. Que soit imputé sur le compte No 601-371-01 du budget de la Confédération, rubrique "Imprévus", ce que la famille Fritschy n'aura pas pu rembourser.

DEPARTEMENT POLITIQUE FEDERAL

Extrait du procès-verbal au Département politique (en 8 exemplaires), au Département des finances et des douanes (en 4 exemplaires) et au Département de justice et police (en 2 exemplaires).

dodis.ch/15151
J. 20.

Berne, le 20 avril 1961.

Note pour le Chef du Département

Conférence d'Evian.

I. Choix de Genève comme résidence de la Délégation du GPRA.

Lors de mon voyage du 22 mars 1961, de Sion à Genève, avec Boulharouf, celui-ci m'a fait part de l'intention du GPRA de nous demander de pouvoir résider à Genève pendant la Conférence d'Evian. Durant plus d'une heure, j'ai tâché, mais en vain, de lui faire comprendre quelles étaient les raisons qui parlaient plutôt en faveur de Montreux ou éventuellement Lausanne et quels étaient les inconvénients de Genève. Tard dans la nuit, après notre arrivée à Genève, M. Long et moi-même avons encore essayé pendant longtemps de lui faire changer d'avis. B. avait reçu des instructions définitives du GPRA et ne voulait plus revenir là-dessus.

Les raisons principales qui ont amené le GPRA à prendre cette décision sont les suivantes:

1) Prestige de la ville internationale de Genève
2) Raisons pratiques (présence de nombreux amis, bibliothèque des Nations Unies)
3) Communications aériennes favorables
4) Présence de nombreux journalistes accrédités aux Nations Unies
5) Télécommunications particulièrement bien organisées.

Lors de la conférence interdépartementale (à laquelle assistaient les autorités genevoises) du 24 mars (voir procès-verbal ci-joint), M. Helg se déclara d'accord de recevoir la délégation algérienne à Genève, bien qu'il

Dodis

dodis.ch/15151

ne fût pas enchanté de cette solution. Les représentants des différents départements regrettèrent ce choix mais ne firent pas opposition.

Il est impossible aujourd'hui de revenir sur cette décision sans mettre en danger la conférence d'Evian. (Il faut aussi tenir compte du problème des installations de télévision, de téléphone et autres aménagées à gros frais au Bois d'Avault.)

II. Choix des moyens de transport entre Genève et Evian

Cette question a été discutée à fond entre les représentants français et algériens lors des quatrième et cinquième réunions secrètes (23 et 25 mars), au cours de la conférence interdépartementale du 24 mars et à l'occasion de l'entretien du 29 mars entre les polices française et genevoise, auxquels assistaient M. Tripet et le soussigné. Aucune divergence de vue n'est apparue lors de ces réunions.

Les possibilités de transport suivantes ont été examinées:

a) Par route. Les autorités genevoises et françaises s'accordèrent à reconnaître que la sécurité ne pourrait pas être garantie si l'on choisissait cette voie. Les uns et les autres écartèrent donc cette possibilité. La traversée de la ville de Genève est particulièrement dangereuse; il en est de même pour le parcours sur territoire français (environ 40 km). La police fédérale se rangea entièrement à cette conclusion.

J'ajoute encore que le transport par route avait d'abord été envisagé comme solution de rechange lors de la conférence interdépartementale. Le même soir, toutefois, M. Probst me téléphona pour me dire que selon les polices fédérale et genevoise, une telle possibilité ne pouvait pas entrer en ligne de compte. D'ailleurs, les autorités

dodis.ch/15151

françaises l'écartèrent, elles aussi.

b) Par eau.

i) temps pour la traversée: environ deux heures, c'est-à-dire quatre heures par jour, trop long.

ii) les bombes au plastic sont d'une violence particulière sous l'eau. Il serait indispensable d'avoir en permanence des "hommes-grenouilles" à disposition.

iii) la distance entre le débarcadère à Evian et l'hôtel où aura lieu la conférence est d'environ 700 mètres. Un transport par voiture est donc nécessaire, surtout en cas de mauvais temps (aussi pour Krim Belkacem convalescent). Les Algériens désirent des voitures suisses avec chauffeurs suisses pour ce trajet; les Français n'ont jamais admis ce principe (il n'y a toutefois pas encore un refus définitif).

Il faut envisager cette voie comme possibilité de rechange. Nous continuons à étudier ce problème en vue de trouver une solution. Puisqu'il devrait s'agir de quelques rares jours seulement (éventuellement pour un seul trajet), le point i) n'a pas une grande importance. Les points ii) et iii) devront encore être examinés.

c) Par air. Lors de la quatrième réunion secrète, le 23 mars, le représentant français nous a demandé de lui faire savoir (encore pendant la réunion) si la Suisse serait à même de mettre des hélicoptères à disposition de la délégation du GPRA. M. Probst se mit en rapport avec le colonel Kaech et nous téléphona que cette possibilité existait. Je crois savoir que c'est seulement à cette condition que les autorités françaises ont accepté la solution Evian/Genève. Refuser les hélicoptères aujourd'hui, signifierait remettre tout en cause. D'ailleurs, M. Kaech a confirmé sa proposition lors de la réunion interdépartementale du 24 mars

dodis.ch/15151

(voir page 3 du procès-verbal).

avantages: i) rapidité (environ 45 minutes).

ii) sécurité.

inconvénients: i) les hélicoptères ne volent que de jour, avec un vent inférieur à 45 km à l'heure et une bonne visibilité.

ii) possibilité de pannes mécaniques. Sur territoire français, les hélicoptères seront accompagnés pour des raisons de sécurité par des hélicoptères français. Du côté suisse, ce problème doit encore être étudié. En tout cas, il n'est pas facile d'atteindre avec un mousqueton un hélicoptère volant à une certaine altitude. Même si cela était possible, une balle ne ferait des dégats sérieux que si elle atteignait le pilote ou une partie vitale du moteur.

1 annexe.

H. Ruckli

dodis.ch/61701

Dodis

dodis.ch/61702

Dodis

ملخص الدراسة:

قامت جبهة التحرير الوطني أثناء اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954بوضع استراتيجية محكمة على المستوي الداخلي والخارجي حيث أولت اهتمام كبير على المستوى الخارجي من اجل جلب الدعم والمساندة للقضية الجزائرية ومن أهم الدول التي توجهت لها نجد سويسرا وهذا راجع إلي عدة أسباب منها موقعها الجغرافي الهام وبحكم الجوار لفرنسا لذا ضاعفت نشاطها هناك لكن رد فعل السلطات السويسرية كان معادي لها وكان ذلك من بداية الثورة 1954الي غاية 1959 حيث كان موقفها يدعي سياسة الحياد بالانحياز لفرنسا من خلال الضغط عل مناضلي جبهة التحرير الوطني مع نظيرتها فرنسا مما أدى إلي توريط النائب العام روني ديبوا في 1957 وصولا إلى غلق مكتب جبهة التحرير الوطني ،فواجهتها هنا الجبهة بواسطة كل من الطلبة والعمال المتواجدين هناك مما نتج عنه تضامن المجتمع السويسري الذي كان يتسم موقفه بالمساندة من بداة الثورة بواسطة منظماتها أمثال لجنة الصليب الأحمر السويسري وشبكات الدعم السويسرية والإعلام الذي كان لهو دور بارز من خلال العديد من الشخصيات أمثال شارل هنري فافرود ،مما نتج عنه الضغط على الحكومة السويسرية من طرف شعبها رغم سياسة الحياد فأخذت بتدريج يميل للمساندة للثورة وكذلك بواسطة الوساطة التي قدمتها في المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

الكلمات المفتاحية: الكونفدرالية السويسرية، شارل هنري فافرود، المفاوضات الجزائرية، الوساطة.

Abstract:

The national liberation front was established during the outbreak of the revolution on the first of November 1954 developing tight strategies at inside and outside levels where it paid great attention on the outside level to bring support and assistance to the Algerian cause and one of the most countries that we went to is Switzerland ,and this is due to its important geographical location and close proximity to france ,so for that it doubled it's activity there ,but the response of the franch authorities was hostile to it , and that was from the beginning of the revolution1954 to very to 1959 where its position was called a policy of neautrality by siding with france by putting pressure on the militants ok the national liberation front with its french counterpart ,which led to the involvement of the athorney rene duepois in 1957,until the closure of the national liberation front office

The national liberation from confronted it here with the help of both students and worker,this resulted in the solidarity of the swiss society example of the swiss red cross committee ,whose position was poisoned by the absolute support from the beginning of the revolution through swiss support organisation and networks and the media , examples of henri favroud chales

This resulted in pressure on the Swiss government by its people, despite the policy of neutrality, and it gradually adopted a tendency towards the revolution, beginning with the mediation it provided in the Algerian-French negotiations.

Key words: swiss confideration, henri favroud chales, frensh algerian negotations, mediation